

شرح كتاب سبويه

للأبي الحسن الرَّمَّانِي

٢٩٦ ~ ٣٨٤ هـ

(الدِّراسَة)

تأليف

الدكتور المشولي رمضان احمد الدبري

أستاذ في كلية اللغة العربية بالقاهرة

جامعة الأزهر

والأستاذ المساعد في كلية التربية بالحيصة الجديدة

جامعة طرابلس على بن زيد

١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م



الافتتاح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (١)

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (٢) الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (٣)
مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ (٤) إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ
نَسْتَعِينُ (٥) اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ (٦)
صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ
عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ (٧)

• • •

رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي . وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي
وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي
رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا

صدق الله العظيم

الأهداء

إلى الروح الطاهرة في جنة الخلد ، وفي مستقر رحمة .. إلى أبي ..
إلى القلب الكبير ، والعين الساهرة ، واليد الحانية .. إلى أمي ..
شفاها الله سبحانه وتعالى وأطال بقاءها
إلى ذكرنا الباقي في : محمد ، وأحمد ، ومحمود ، والزهرء ، ورندة ..
وفقههم الله سبحانه وتعالى لما فيه خير لدينهم ودنياهم
إلى قسم نفسي ، وتوأم روحي ، ورفيق عمري .. إلى زوجتي ..
رعاهما الله سبحانه وتعالى
إلى كل مُحِبِّ اللغة العربية ، لغة القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة
أهدي إليهم جميعاً ثمرة فكري ... أهدى إليهم هذا الكتاب ...

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله . والصلاة والسلام على سيدنا محمد عبد الله ورسوله ، وعلى آله وصحبه ومن سار على هديهم إلى يوم الدين .

وبعد :

فلقد بات من المشهور أن (البصرة) هي التي شهدت ميلادَ علم الفُحُو وغرست غرسه الأول ، وظأت منفردة بشرف الاشتغال بهذا العلم قرابة قرن من الزمان ، ثم شاركتها (الكوفة) ، وسارت سفينة النجوى يحدوها التعاون والتراحم بينهما أحياناً ، والتعاسد والعداء حيناً . إلا أن كلاً من الطرفين : من الوفاق والشقاق كانا هارِجاً طيِّبة دُفعت بها دفْعاً في طريق السَّجَال فسارت فيه بُحْطَى فسارح حتى بلغ (النجوى) أشده واشتوى على سُووقه ، وغداً دَوْحة عظيمة ، وأشرف على الغاية ، وقارب النهاية ، ووُضعت أصوله وفروعه ، ووُضعت معالمه .

ثم أدلت (بغداد) بدلوها في الدَّلاء مُذ كانت تجمع بين البصريين والكوفيين من حين إلى آخر ، وأهلها إذ ذاك يستمعون إلى الفريقين ويأخذون عنهما ، وقد ظلوا فترة على دين شيوخهم وإن كان قد وُجدت بينهم قلة

تَجَرَّدَتْ من الهوى ، وآثَرَتْ العِلْمَ لذاته ، فَشَقَّتْ لها وسط هذا المِهابِ طريقاً يَبَسّاً .

ثُمَّ أَخَذَتْ تِلْكَ الْقِلَّةُ في التَّسْكَارِ كُلِّمَا أَفْلَتَ الْعُلَمَاءُ الْبَهْدَادِيُّونَ من رِبْقَةِ التَّبَعِيَّةِ لِلْمَصْرِيِّينَ أَوِ السُّكُونِيِّينَ ، وَتَمَكَّنَتْ مِنْهُمْ نَزْعُهُ الذَّخِرَ وَالِاسْتِقْلَالَ ، فَرَاخُوا يَنْظُرُونَ في المذهبين نظراً حَيِّدَةً وَمَوْضُوعِيَّةً مُؤَثِّرِينَ مَا صَحَّ عِنْدَهُمْ ، وَمُوجِّحِينَ مَا قَوَّيَتْ حُجَّتُهُ في نِظَارِهِمْ .

عَلَى أَنَّهُ مِنَ الطَّبَعِيِّ أَن مَن وُجِدَتْ لَدَيْهِ آلَةُ الْإِخْتِيَارِ وَالتَّرْجِيحِ ، وَتَهَيَّأَتْ لَهُ وَسَائِلُ النِّظَارِ في أَقْوَالِ الْآخَرِينَ وَأَرَائِهِمْ ، لَا بُدَّ مِنْ أَنْ تُوجَدَ عِنْدَهُ أَيْضاً مَلَكَةُ الْإِضَافَةِ وَالِابْتِسْكَارِ ، فَأَخَذُوا يُضَيِّفُونَ « قَوَاعِدَ أُخْرَى مِنْ تَلْقَاءِ أَنْفُسِهِمْ ، لَا تَمُتْ بِصِلَةٍ إِلَى المذهبين ، تَوَلَّدَتْ مِنْ اجْتِهَادِهِمْ قِيَاساً وَسَمَاعاً » (١)

وهؤلاء هم الذين تَوَاضَعُ الْبَاحِثُونَ عَلَى أَنْ يُسْثَوِمَ بِهِ (الْمَدْرَسَةُ الْبَهْدَادِيَّةُ) .

وعلمهم — كما رأينا — يَظْهَرُ في أَمْرَيْنِ :

١ - الْمُنَافَظَةُ بَيْنَ المذهبين : (الْمَصْرِيَّ ، وَالسُّكُونِيَّ) وَالِإِخْتِيَارُ مِنْهُمَا .

٢ - ابْتِسْكَارُ بَعْضِ الْقَوَاعِدِ مِنْ تَلْقَاءِ أَنْفُسِهِمْ .

وَعَلَى هَذَا فَالْمَسَائِلُ الْعِلْمِيَّةُ عِنْدَهُمْ : إِمَّا بَصْرِيَّةٌ ، وَإِمَّا كُوفِيَّةٌ ، وَإِمَّا مَبْتَسَّكَةٌ .

وَلَا يُرْجَى مِنْ (المذهب البَهْدَادِيِّ) أَكْثَرُ مِنْ هَذَا ، إِذْ كَانَ

(١) نَشَأَ النَّحْوُ - لِلشَّيْخِ الطَّنْطَاوِيِّ - : ١٨٥ (ط : الْخَامِسَةُ - دَارُ الْمَعَارِفِ) .

(النحو) قد وُضِعَتْ أصولُه ووُضِحَتْ فروعُه على يد المتقدمين من البصريين والكوفيين .

فنحن إذا قلنا بمدرسة بغدادية فلا نغني به أكثر مما ذكرت من أن علماءها قد وضعوا أخيراً آراء المدرستين الكبيرتين على بساط البحث والنظر دون أن يكون للتعصب المذهبي أثرٌ في علمهم ، فهي مدرسة جديدة بمقياس مُعَيَّن لا على الإطلاق ، فالأمرُ نِسْبيٌّ ، وهي مدرسة بحسب ظروفها .

والكنى أرى : أننا مهما حاولنا أن نقامس (نحوا) كوفياً ، أو بغدادياً أو غير ذلك ؛ ومهما أعلننا الفسك في رسم معالم نحوية لهؤلاء ، وأولئك ، وإثبات شخصية لمدرسة كوفية ، وأخرى بغدادية ، وثالثة أندلسية وهكذا ..

أقول : مهما جاهدنا وجهدنا في ذلك فسيتبقى (البصرة) مقلماً بارزاً في تاريخ هذا (النحو) ، وستظلّ الرأية خفاقة في بدها ، والأواء معقوداً بناصيتها ، وما عداها هم جميعاً عمال عليها .

فمثلها ومنزلهم كمن بنى داراً أعزّ ببناءها ، وأعلى تمكها ، ثم شاركه الآخرون في رسم وضعوه ، أو صبغ صنعوه .

على أنه إذا كانت الغلبة في بغداد للمذهب الكوفي أرل الأمر إذ الكوفيون هم أمتق من البصريين إليها ، وأقوى نفوذاً لدى السلطان ، إلا أنه قد شالت كفته أخيراً ، ورجعت كفته المذهب البصرى وغلب على قول البغداديين وساد عن اقتناع لا عن هوى وتعصب .

ومما تجب الإشارة إليه هنا أن القرن الرابع الهجرى - وهو القرن الذى اكتملت فيه شخصية بغداد النحوية - قد اتسعت فيه الثقافة وتنوعت

إذ كانت علوم الأمم الأخرى : من الفُرس ، والهنود ، واليونان - قد عُبِرتْ إلى العربية عن طريق الترجمة ، وما على العرب حينئذ إلا أنْ يَفِيدُوا منها ، بجانب ما وَصَلَتْ إليه العلوم الإسلامية من النضج والكمال .

وَمِنْ هنا رأينا علماء هذا العصر مُتَوَوِّجِي الثقافة مُتَعَدِّدِي المعارف ، بما كان له أثر بَيِّن وصدى واضح لدى نخبة ذلك العصر .

وَمِنْ هؤلاء البغداديين الذين خلطوا بين المذهبين مع غلبة المذهب البصري عليهم ، لا لأنّه بصريّ ، بل لأنّه حقّ في نظره ، وكان مع ذلك أعوزجا لثقافة عصره في القرن الرابع : (أبو الحُسَيْن عليّ بن عيسى الرّمانيّ) ^(١) ، الذي هو موضوع هذه الدراسة وصاحب الكتاب الذي نَحَقُّقُه ، وهو (شرح كتاب سيبويه) .

والحقُّ أن أيّ عملٍ علميٍّ يتّصل بكتاب سيبويه ليس بالأمر الهَيِّن ، ذلك الكتاب الذي عُرِفَ لدى النخبة بأنّه « قرآن النحوي » ، وأنه المورد الذي نَهَلَ منه الفحاة وَعَلَّوا ، وقد كَثُرَتْ حوله الدراسات وتنوّعت ومع ذلك لم تَلْتَقِ مواقف الدارسين في كثير من أمره قديما وحديثا .

فإذا ما إنضاف إلى ذلك أن كان العمل هو تحقيق أحد شروحه ، وأن صاحب هذا الشرح هو (أبو الحُسَيْن الرّماني) الذي عُرِفَ عنه أنه كان يَمْزِج النحوي بالمنطق ، كما أُشِيعَ عنه أنه كان وعراً الأسلوب معقّداً للنحو ، أقول : إن

(١) انظر : نشأة النحو : ١٦٧ وما بعدها ، ١٨٤ وما بعدها ؛ والمدارس النحوية - لشوقي ضيف - : ٢٤٥ وما بعدها ، وظهر الإسلام : ١١٥/٢ ، والرّماني النحوي - لمأذن المبارك - : ٣٠٩ .

وانظر ما ذكرته في بيان مذهب الرّماني النحوي .

أى عمل علميّ تسكون هذه حاله وتسكتفنه هذه الأمور لا يكون بالأمر الهين .
ومع ذلك سأمضى في إنفاذ ما عزمته عليه مستعيناً بالله سبحانه وتعالى ، ومدفوعاً
إلى ذلك بأمره ، هي :

١ - الرغبة الأكيدة في أن يكون موضوع عملي متصلاً اتصالاً وثيقاً
بأس النحر ومورده ، وهو كتاب سيبويه .

٢ - على الرغم من كثرة الدراسات حول كتاب سيبويه وتنوع المؤلفات
بشأنه في مختلف العصور : ما بين شرح أو تعليق أو تمهيد أو تهذيب ، أو شرح
لشواهد ونسبها ، أو توضيح غريب ، أو نقده والاستدراك عليه ، أو الدفاع
عنه والانعصار له ، وما إلى ذلك ^(١) ...

أقول : على الرغم من ذلك كله فقد بقيت بين ثغايه أمورٌ بدت محيرة
لبعض مَنْ تناولوه بالدراسة ، سواء كانت هذه الأمور متعلقة بمادته ، أم بعبارة
أم بصفة ، أم بترتيب أبوابه ، أم بمسائله العلمية .

وظلت هذه الأمور سهاماً منصوبة ترمى بشررها نحوه حتى غاب الحق عن
الكثيرين في بعضه .

ورأيت أن للرّمانيّ في شرحه له نظرات ثاقبة وأفكاراً فيرة في هذا
الجال ، فرغبت في صحبته ونشر شرحه لأرفع بلسانه إصراً تلك الأمور عن
أقدم نصّ نحويّ نمتزّ به نحن أرباب العربية ، حتى تنفشع النجوم وتصفو
سماها الحقيقة .

٣ - لقد أنبأنا كتب التراجم عن (الرّمانيّ) بأنه من العلم في مقام

(الإمامة والصدارة)^(١) ، ومع ذلك فلم تتراءى أمامنا آراؤه وبخاصة في مجال النحو بما يكتفاه مع تلك المنزلة ، وأنبأنا أيضاً عنه بأنه كان يؤثر في معالجة المسائل العلمية صوت المنطق ، ويمزج النحو به^(٢) ، كما أنه قد أشيع عنه كذلك بأنه وقر الأسلوب معقد النحو ، يكتنف كلامه الغموض في البيان^(٣) . ولا ريب في أن خير ما يوضح الحقيقة ويجلو الأمر هو نشر شرحه لكتاب سيبويه وإخراجه إلى الناس ، ذلك الشرح الذي يُعدّ موسوعة علمية كبيرة ، ويعتبر بحق مرآة صادقة لشخصية الرجل وفكره في المجال النحوي .

٤ - إن من أهم ما يفرى الباحث بنشر شرح الرمانى هذا ، ويهون من المشتقات التي يتجملها في سبيل إخراج كتاب كبير مثله^(٤) - هو ذلك المنهج الذى اتبعه صاحبه في تصنيفه^(٥) ، من حيث إنه منهج فريد - فيما أعلم - يختلف عن جميع ما عرفت من كتب النحو وشروحها كما أن هذا المنهج في كثير من أمره يتفق مع ما يتفادى به علماء التربية الحديثة في كيفية إيصال المعلومات إلى الأذهان .

٥ - ولعلّ ممّا يستحثّ الباحث على نشر هذا الشرح وسرعة إخراجه - فوق ما تقدم - أنه أوّل شرح يُنشر لكتاب سيبويه ، ممّا يحقّق لفاثره هدفاً دينياً ودينياً معاً .

(١) انظر هذا في مراجع ترجمته المذكورة في ١ ص ٣٣

(٢) انظر من هذا الكتاب : تأثر الرمانى في الشرح بالعلوم الأخرى .

(٣) انظر هذا في مبحث (دور للمنطق وفائدته في شرح الرمانى) .

(٤) انظر الحديث عن وصف نسخ الشرح في مقدمة التحقيق .

(٥) انظر هذا المنهج في الفصل الثالث من هذه الدراسة .

عرض لمحتويات البحث في هذا الكتاب

ينقسم البحث في هذا الكتاب إلى قسمين رئيسين :

القسم الأول : الدراسة .

القسم الثاني : التحقيق .

أما عن القسم الأول (الدراسة) .

فقد جملة في ثلاثة فصول وخاتمة ، والفصول هي :

الأول : عصر الرُّمانيّ .

الثاني : حياة الرُّمانيّ وثقافته .

الثالث : منهج شرح الرُّمانيّ لكتاب سيديويه .

١ - تحدث في الفصل الأول (عصر الرُّمانيّ) عن : الحياة السياسيّة ، والاجتماعيّة ، والاقتصاديّة ، والثقافيّة في ذلك العصر .

- فعرضتُ للحياة السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة بإيجاز كي تبدو لنا حال العصر الذي عاش فيه (الرُّمانيّ) ما دام الإنسان هو ابن بيئته تأثراً وتأثيراً ، وأشرتُ في حديثي عن ذلك إلى ما وصلت إليه الأمور من الخلل والاضطراب ، وذكرتُ أمثلة لذلك .

- ثم عرضتُ للحياة الثقافيّة وبيّنتُ أنها كانت على النقيض من أوجه الحياة الأخرى (السياسيّة ، والاجتماعيّة ، والاقتصاديّة) ، وذكرتُ أسباب ذلك ، وأوردتُ بعض أسماء من تقدّموا في هذا العصر في عدّة فنون .

٢ — ونحدثُ في الفصل الثاني (حياة الرمانى وثقافته) عن أحد عشر
أمرأ ، هي :

- نَسَبُ الرُّمَانِيَّ ، وألقابه المختلفة وسِرُّ تلقيه بها ، وموطنه ونشأته .

- شيوخ الرمانى :

وقد اعتمدتُ في معرفتهم على مصدرين : المصدر التقليدى وهو كعب
التراجم ، والمصدر الثانى وهو (شرح الرمانى لكعب سيبويه) .

وكان من نتيجة الاعتماد على المصدر الثانى أن أضفتُ - زيادة على
ما أنبأت به كعب التراجم - شيخين ممن أخذ عنهم الرمانى ، هما : ابن شُقَيْر ،
وابن مُجَاهِد .

- أقران الرمانى :

- تلامذة الرمانى :

وقد اعتمدتُ في معرفتهم أيضاً على مصدرين : كعب للتراجم ، وما جاء
على السنة بمض هؤلاء التلاميذ أنفسهم على نحو ما جاء على لسان ابن القارح ،
والفارقي ، وأبى رِياش ، والبديهي .

وقد ترجمتُ لكل من الشيوخ والأقران والتلاميذ بما تقضى به الحاجة .

- عقيدة الرمانى المذهبية .

- سيرته وأخلاقه .

- ثقافته وآثاره :

أشرت في الحديث عن ذلك إلى السمات الثقافية للعصر الذى عاش فيه

الرماني ، وإلى أوجه المعرفة التي شارك فيها ، وأوردتُ كَثَبًا بمصنفاته في كل وجه ، مبيّنا المقنود منها والموجود ، والمخطوط والمطبوع .

— أقوال العلماء في الرماني من الجانب العلمي :

وعرضتُ في أثناء ذلك لما قاله كلٌّ من (الفارسي ، والبديهي ، والباقلاني) في حقّ الرماني ، وذكرتُ ما رآه كلٌّ من الباحثين (د/مازن المبارك ، و د/عبد الفتاح شلبي) بشأن مقالة الفارسي والبديهي ، وعَقَبْتُ أنا عليهما بما رأيتُه .

أما عن مقالة الباقلاني : فقد فصلتُ القول فيها وبَيَّنْتُ وجه التحيُّف والتجني على الرماني .

— شُرَكَاهُ الرماني في اسمه واسم أبيه ولقبه .

— أفكار طريقة للرماني :

عرضتُ في هذا المبحث لبعض الأفكار التي شاعت في شرح الرماني لكتاب سيديويه وكانت للرماني أشبه بنجوم قطبية يسير على هُداها وبأخذ بمقتضاها ، وكان لها يدٌ قويّة في توجيهه نحو هذه الوجهة أو تلك ، وبَيَّنْتُ أن رائدي من وراء ذلك هو الكشف عن شخصيّة الرجل العلميّة ورسم صورة مُقارِبة لعقله وفكره .

— هَفَاتٌ وَمَأْخَذٌ :

٣ — وفي الفصل الثالث (منهج شرح الرماني لكتاب سيديويه) ذكرتُ الأسباب والدواعي التي دعت إلى الحديث عن هذا المنهج ، ثم تحدثتُ بعد ذلك عن هذا المنهج من وجهين : الأول : الوجه التصنيفي للشرح ، وهو القالب الذي

صَبَّ الرمانى فيه مادّة العملية وأفسكاره ، والشكّل الذى عرض من خلاله ما أراد والوجه الثانى : المضمون ، وهو المادّة العلمية التى تضمنها الشرح ، والأفكار التى عرضها فيه .

وقد تكلمتُ عن الوجه الأول بالتفصيل ، فلم أقف عند الشكل العام الذى ارتأه الرمانى لخطّة ذلك الشرح ، وإنما عوضتُ لمكونات هذه الخطّة وخصائصها ومفاتيح هذه الخصائص ، ومدى تأثير الرمانى فى تلك الخطّة وفى الشرح بوجه عام بثقافته فى العلوم الأخرى وبخاصة المنطق ، وبدينتُ مظاهر هذا القأتر ، وأوضح فى أثناء ذلك أن اصطناع الرمانى للمنطق كان وسيلة إيضاح وتقريب المادّة النحوية على عكس ما أشيع عنه .

كما نَهتُ على أنه ينبغى عند الحكم على (الشرح) من هذه الجهة أن يُنظر إليه كما هو فى واقعة لا من وجهة أقوال الآخرين ، مع الأخذ فى الاعتبار بأن المنهج المنطوقى الفلسفى هو الذى ساد فيما بعد الرمانى ، وكشفتُ فى أثناء ذلك عن السرّ فى غياب (نحو) للرمانى عن الناس وخُفوت اسمه فى كتب النحويين . وأخيراً أجهلتُ الحديث عن هذا الوجه الأول من المنهج (الوجه التصنيفى) وعن مميّزاته .

ثم انتقلتُ إلى الكلام عن الوجه الثانى (مضمون الشرح) من بعض الجوانب التى تقضح الصورة النحوية للرمانى وشرحه . وصحّيته من هذا الوجه فى أمور أربعة ، هى :

- ١ - موقف الرمانى فى شرحه من أصول النحو .
- ٢ - موقف الرمانى من سيبويه فى المسائل الخلاقية .
- ٣ - موقفه من المدرستين الكبيرتين : البصرة ، والكوفة .
- ٤ - موقفه من بعض الآراء التى نسبتُ إليه وفى (الشرح) ما يعارضها .

ثُمَّ ذَاتُ هَذَا الْفَصْلِ الْآخِرِ بِكَلِمَةٍ عَنِ الْكِتَابِ الْمَشْرُوحِ (كِتَابِ سَبْيُوِيَه) .

أَمَّا الْخَاتَمَةُ : فَقَدْ أَجَمْتُ فِيهَا الْفَتَاوَى الَّتِي تَوَصَّلَتْ إِلَيْهَا فِي هَذِهِ الْمُدْرَاسَةِ ، وَبَيَّنْتُ أَنَّ هَذِهِ الْفَتَاوَى تَنْفُوعٌ إِلَى ثَلَاثِ جِهَاتٍ :

مِنْهَا مَا يَتَمَلَّقُ بِالرَّمَايِ وَشَرْحِهِ لِلْكِتَابِ ، وَمِنْهَا مَا يَتَمَلَّقُ بِسَبْيُوِيَه وَكِتَابِهِ ، وَمِنْهَا مَا يَتَمَلَّقُ بِالْمَحْجُورِ بِوَجْهِ عَامٍّ .

وَأَمَّا عَنِ الْقِسْمِ الثَّانِي مِنَ الْبَحْثِ فِي هَذَا الْكِتَابِ ، وَهُوَ (قِسْمُ التَّحْقِيقِ) : فَتَدَفَّقْتُ عَلَيْهِ بِالْحَدِيثِ عَنْ نَسَخَتِي (الشَّرْحِ) ثُمَّ وَصَفْتُ النِّسْخَةَ الثَّانِيَةَ مِنْهَا تَفْصِيلاً ، ثُمَّ حَقَّقْتُ النِّسْبَةَ بَيْنَ (الشَّرْحِ) وَصَاحِبِهِ ، ثُمَّ تَحَدَّثْتُ عَنْ اسْمِ (الشَّرْحِ) ، وَأَخِيرًا تَحَدَّثْتُ عَنْ مَنِهْجِي لِلتَّحْقِيقِ .

وَيَجِبُ أَنْ أُبَيِّنَ هَذَا إِلَى أُنَى فِي كُلِّ مَا كَتَبْتُ ، وَبِخَاصَّةٍ فِيمَا خَالَفْتُ فِيهِ غَيْرِي ، لَمْ أَكُنْ أُرِيدُ خُرُوجًا عَلَى إِجْمَاعٍ ، أَوْ أَنْ أَجْعَلَ مِنَ (الرَّمَايِ) وَشَرْحِهِ شَيْئًا يَبْدُوَنَّ سَفَهًا مِنْ وَاقِعٍ أَوْ أَثَارَةً مِنْ عِلْمٍ ، وَإِنَّمَا أُرَدْتُ فَقَطُّ أَنْ أُعَرِّضَ الْوَاقِعَ الْحَقَّ مِنَ الْأَمْرِ ، لِإِنْصَافٍ لِلرَّجُلِ ، وَوَضْعًا لِلشَّيْءِ فِي نَصَائِهِ الصَّحِيحِ ، عَسَى أَنْ يَرْتَفِعَ عَنْ كِبَالِهِ إِضْرًا لِأَزْمَةِ قُرُونٍ مَعْدِيْدَةٍ ، وَأَنْ يَتَبَدَّلَ الرَّأْيُ فِيهِ .

هَذَا ، وَقَدْ بَدَأْتُ فِي إِعْدَادِ هَذَا الْكِتَابِ قُصَارَى جَهْدِي ، فَإِنْ أَكُنْ هَدَيْتُ إِلَى سِوَاءِ السَّبِيلِ فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى نِعْمَةِ اللَّهِ ، وَإِلَّا فَالْتَّصَوُّرُ مِنْ صِحَّاتِ الْبَشَرِ وَحَسْبِي أَنْتِي أَجْتَهَدْتُ ، وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٍ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لَنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ .

الْمَدِينَةُ الْمَقُورَةُ : فِي غَوَاةِ رَمَضَانَ سَنَةِ ١٤٠٧ هـ - أَبْرِيلِ سَنَةِ ١٩٨٧ م
(٢ - سَبْيُوِيَه)

القسم الأول

الدراسة

الفصل الأول

عصر الرماني^(١)

أولاً : الحياة السياحية ، والاجتماعية ، والاقتصادية .

وُلد أبو الحسن عليّ بن عيسى الرّمانيّ في (بغداد) سنة ٢٩٦ هـ ، ومات فيها أيضاً سنة ٣٨٤ هـ^(٢) . أي أن حياته امتدّت ٨٨ سنة .

ولقد انّسَمَتْ تلك الفترة من عُمر الدولة الإسلامية بالاضطراب وعدم الاستقرار ، إذ بدأ الوهن يَدِبُّ في أوصال الدولة العباسيّة ، وأخذتْ تجود بأنفاس قُوَّتِهَا منذ أن استعان للمُعَصِّم^(٣) (٢١٨ - ٢٢٧ هـ) بالأتراك لمواجهة الفُرس .. فزاد عدَدُ هؤلاء الأتراك وقُوَّتْ شوكتهم ، وغلبوا على الخلفاء حتى صار الأمر في أيديهم ، وغدا الخلفاء لا حَوْلَ لهم ولا قُوَّة ، وقد انغمَسُوا

(١) الفرض من هذا الأصل : هو إعطاء فكرة موجزة عن الفترة الزمنية التي عاش فيها الرماني مادام الإنسان هو ابن بيئته تأثراً وتأثيراً .

(٢) انظر للهرست لابن النديم : ٩٤ ، ونزهة الألباء : ٣١٩ ، وشذرات الذهب : ١٠٩/٣ .

وفي البغية (٢ / ١٨٠) : أنه ولد سنة ٢٧٦ هـ ، ولكن أثرت ماعليه أكثر المترجمين .

(٣) المعصم : هو أبو إسحاق محمد بن هارون الرشيد ، الخليفة العباسي المشهور مات سنة ٢٢٧ هـ ، الأعلام : ٣٥١/٧ .

في الآلات وشغلوا بها عن تدبير الملك ، فسقطت هيبتهم ، وضاعت منزلتهم^(١) .

ثم بلغ الشر مداه باستيلاء البويهيين على (بغداد) سنة ٣٣٤ هـ ، فضاعت البقية الباقية من سلطة الخلفاء .

وحسبنا لتصور ما آلت إليه الأمور من فساد سياسي ، وضعف هيبة الخلفاء إبان غلبة الأتراك (٢٢٠ - ٣٣٤ هـ) ثم البويهيين من بعدهم (٣٣٤ - ٤٤٧ هـ) أنه قد جلس على عرش الخلافة في تلك الفترة التي عاشها الرمانى تسمه خلفاء ، كان مصير أكثرهم إما القتل ، أو السمل^(٢) ، أو الخلع .

تولى المُقَدِّر بالله الخلافة سنة ٢٩٥ هـ ، أى قبل ميلاد الرمانى بسنة واحدة ثم خُلع وبُويِع ابن المُعْتز سنة ٢٩٦ هـ ، واسكنه لم يلبث أن خُلع وقُبِض عليه وعلى أصحابه ، وماد المُقَدِّر بالله إلى الخلافة ثانية .

ثم بُويع القاهر بالله سنة ٣١٧ هـ ، واسكن المُقَدِّر تَقَلَّب عليه وعاد إلى الخلافة حتى قتل سنة ٣٢٠ هـ ، وبُويِع القاهر بالله ثانية ، ثم خُلع سنة ٣٢٢ هـ .

ثم بُويع الراضى بالله سنة ٥٢٢ - ٣٢٩ هـ ، وبعد أن مات بُويع المُتقي لله ثم المُستكفي بالله سنة ٣٣٣ هـ ، ظلم طبع لله سنة ٣٣٤ هـ ، ثم الطامع سنة ٣٦٤ هـ ، ثم القادر (٣٨١ - ٤٢٢ هـ)^(٣) .

(١) انظر ظهر الإسلام : ٣/١ وما بعدها .

(٢) السمل : فقه للعين بحديدة عماء أو بنير ذلك ، اللسان .

(٣) انظر جذرات الذهب : ٢/٢٢١ ، حوادث سنة ٢٩٦ هـ وما بعدها ، وظهر

الإسلام ٣/٢ .

ولم يكن الأمر وقفاً عهداً عزّل خليفة وتولية آخر كما أنبرت ، بل كان يُعدّدي عليهم فيقتلون ويمتل بهم : قتل الأتراك الخليفة المُقتدر ومثّلوا به وقطعوا رأسه وأتركوا جثته على قارعة الطريق حتى واراها أحدُ المارة حين حفر له في موضعِهِ ودَفَنه ^(١) .

وهجّم الجند على القاهر وخلعوه وسملوه حتى سالت عيناه إلى حَدَيْهِ ، ثم حُيس وأُفْرِجَ عنه بعد ذلك ، وبلغت به الحال أن وقف بجامع المنصور يطلب الصدقات ^(٢) .

هذه هي حال الخلافة في تلك الفترة : ضَعْفٌ مَهين ، وفَوْضَى ضاربةٌ جُذورها إلى مَدَى بعيد ، وأمرُ الدولة وشؤونها يتنازعها الأقوياء من الأتراك ثم البُويهيّين الفُرس ، إلى حَدِّ أن مُعِزَّ الدَّولة البُويهيّ ^(٣) الشَّيْخُ (٣٣٤ - ٣٥٦ هـ) فَكَّرَ في إِزَالَةِ الخِلافةِ العباسيّة وإقامة خلافة علويّة ^(٤) .

ولم تكن تلك الأكتابات من نصيب الخلفاء وحدهم ، بل جرّت أيضاً

(١) انظر ظُهر الإسلام : ٣/٢ .

(٢) انظر ظُهر الإسلام : ٤/٢ .

(٣) معز الدولة البُويهيّ : هو أبو الحسن أحمد بن شجاع بويه بن فناخسرو ، ملك المراق سنة ٣٣٤ هـ .

ومات ببغداد سنة ٣٥٦ هـ ، وفيات الأعيان : ١/١٧٤ ، ترجمة ٧٢ .

(٤) انظر ظُهر الإسلام : ٤/٢ .

على بعض الوزراء ، كما حَدَّثَ لابن الأفرات سنة ٢٩٩ هـ ^(١) حين عزَّله المقتدر وقبض عليه وأخذ أمواله ^(٢) .

وكثُر الخارجون على الدولة ، وغلبوا على الأقاليم ، وتمزقت أوصال الخلافة ، و«أصيب العالم الإسلامي بانقسام كبير ، حتى كأنه عقد انفراط أو صخرة تفتت» ^(٣) ، ونشأت دويلات صغيرة تختلف في علاقاتها بالخلافة العباسية من إقليم إلى آخر حسب نفوذ الحاكمين في كل إقليم : فالبوهميون في فارس والري وأصفهان ثم بغداد ، والحمدانيون في الموصل ، والفاطميون في المغرب وإفريقية ثم مصر وهكذا . . . ^(٤) .

وحالٌ سياسيٌّ على هذا النحو من الخلل والاضطراب وعدم الاستقرار ، لا يُرجى من ورائها حياة اجتماعية أحسن منها حظاً ؛ إذ هي صدى للسياسة تسير معها حينما سارت قوَّةً وضعفًا ، حسناً وسوأً .

ولذا تزد كثرُ الفتن والاضطرابات ، وعمَّ الفساد ، وانتشر اللصوص ، وأعملوا في الناس السلب والنهب ، واقبحموا البيوت على أصحابها ، وانتهبت دُور الخلافة ^(٥) .

(١) ابن الأفرات : هو أبو الحسن طي بن محمد بن مرسى ، وزير المقتدر بالله ، وُزِّر له ثلاث مرات : من سنة ٢٩٦ - إلى سنة ٣١٢ هـ ، وقتل سنة ٣١٢ هـ . وفيات الأعيان : ٤٢١/٣ ترجمة ٤٨٧ .

(٢) انظر شذرات الذهب : ٣٢١/٢ ، حوادث سنة ٢٩٩ هـ .

(٣) ظهير الإسلام : ١/٢ .

(٤) انظر ظهير الإسلام : ١/٢ .

(٥) انظر شذرات الذهب : ٢٢١/٢ . حوادث سنة ٢٩٦ هـ وما بعدها .

ولم تكن السياسة وحدها ، ونظام الحكم المضطرب - هما اللذان جَرَّأ على الناس كلَّ هذا ، وإنما كان إلى جانب ذلك أمرٌ آخر لا يقلُّ أثرًا في حياة الناس ، وهو ما كان يحدث بين أصحاب المذاهب والمقائيد المتصارعة مما قد يصل بهم إلى العنف الذي يزيد من اشتعاله تأييدُ الدولة لأحد الفريقين .

ومن هذه الأحداث ما كان بين الحفابلة والعامَّة حين « عَظُم أمرُ الحفابلة على الناس ، وصاروا يَكْبِسُونَ ^(١) دُورَ القُوَّاد والعامَّة : فَإِنْ وَجَدُوا نَبِيذًا أَرَأَوْهُ ، وَإِنْ وَجَدُوا مُفَنِّيةً ضَرَبُوهَا وَكَسَرُوا آلَةَ الْفِنَاءِ ، وَاعْتَرَضُوا فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ ... » ^(٢) .

ومن هذه الأحداث كذلك ما كان يحدث بين الشُّنَّة والشَّيْعة في أيام عاشوراء ، حين أَمَرَ مَعز الدولة البُوَيْهِيّ سنة ٣٥٢ هـ بإغلاق الأسواق في هذا اليوم ، وإقامة المآتم على (الحُسَيْن) ^(٣) .

ومما تجبذُّ الإشارةُ إليه هنا أن ايس . معني هذا التَّردُّى الذى آلتِ إليه الأمورُ في الدولة ، أنْ صارت حالُ الجميع إلى فساد ، وإنما كان إلى جانب ذلك أصواتٌ صالحةٌ ونماذجٌ خيِّرة ، « وكان لكلِّ مَوْجعةٍ مِنَ الْمَوَى

(١) السكبيس : الاقتحام على لشمس ، اللسان .

(٢) تاريخ أبي المنذر : ٨٧/١ .

(٣) انظر : شذرات الذهب : ٩/٣ ، حوادث - سنة ٣٥٢ هـ ، وظهر الإسلام :

٤٣/٤ .

والحسين : هو أبو عبد الله الحسين بن علي بن أبي طالب ، الاعلام : ٢٦٣/٢ .

وَالْجُؤُنَ مَا يُقَالُهَا مِنْ مَوَاجَاتِ الْهُدَى وَالصَّلَاحِ ، وَقَدْ ظَهَرَ فِي ذَلِكَ الْعَمَلِ
زُهَادٌ وَنَسَاكَ رَمَتْصُوقَةٍ وَوَعَاظَ وَمُتَعَمِّدَةً ^(١) .

وَمَا أَحْسَبَ الْحَيَاةَ الْاِقْتِصَادِيَّةَ إِلَّا عَلَى هَذَا الْحَدِّ مِنَ الْخَلَلِ وَالاضْطِرَابِ
كَذَلِكَ ، فَمَا ظَنُّكَ بِخَلْفَاءِ لَيْسَ لَهُمْ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ ، وَأَمْرَاءِ شَفَلَتْهُمْ أَطْعَامُهُمْ ،
وَرِعِيَّةٍ غَلِبَتْ عَلَى أَمْرِهَا ، وَاسْتَبَدَّ بِحُكْمِهَا دَخِيلٌ ، وَهِيَ الْآخَرَى قَدْ زُجَّ بِهَا
فِي أَتُونِ الْفِتَنِ وَمَزَالِ الْهَوَى .

أَيَكُونُ مَنْ هَذَا شَأْنُهُ سَاعِيًّا فِي تَنْمِيمِ الْمَالِ الْعَامِّ ، وَدَاعِيًا إِلَى جَلْبِ
مَصْلَحَةٍ أَوْ تَحْسِينِ مِرْفَقٍ ١٩

وَمِنْ هُنَا « انْسَمَتْ الْهَوَاةُ بَيْنَ الطَّبَقَاتِ ، فَلَمْ يَكُنْ هَذَاكَ تَوَازُنٌ فِي
الْحَيَاةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالْاِقْتِصَادِيَّةِ : مُلُوكٌ وَأَمْرَاءٌ وَوُزَرَاءٌ وَرُؤَسَاءُ أَغْنِيَاءَ ، وَإِلَى
جَانِبِهِمْ جَمْعَةٌ مِنْ عَامَّةِ الشَّعْبِ فَقَرَاءُ » ^(٢) ، وَقَلَّتْ الْأَرْزَاقُ ، وَارْتَفَعَتْ
الْأَسْعَارُ وَالضَّرَائِبُ ، وَكَثُرَ الْاِعْتِدَاءُ عَلَى الْأَمْوَالِ ^(٣) .

وَهَكَذَا نَرَى أَنَّ هَذَا الْقَرْنَ - وَهُوَ الْقَرْنُ الرَّابِعُ الْهَجْرِي الَّذِي عَاشَ فِيهِ
الرِّمَانِيُّ - كَانَ مَشْهُورًا بِالْأَحْدَاثِ وَالْمَتَنِ ، فَقَدْ فَسَدَتْ الْحَيَاةُ فِيهِ سِيَاسِيًّا
وَاجْتِمَاعِيًّا وَاِقْتِصَادِيًّا كَمَا أَلَحْتُ إِلَى الْيَسْبَرِ ، وَأَمْسِكُ عَنْ ذِكْرِ الْكَثِيرِ
لِقَدْ هَبَ فِيهِ النَّفْسُ كُلَّ مَذْهَبٍ ، فَهَمَّا تَحْمِيلُ الْإِنْسَانِ مَدَى هَذَا الْفَسَادِ وَإِلَى
أَيِّ حَدٍّ كَانَ ، فَإِنْ يَكُونُ بَعِيدًا عَمَّا تَنْمِيزُ بِهِ كُتُبُ الْاَرْبِخِ .

(١) مقدمة (معاني الحروف) للحققة : ٧ .

(٢) مقدمة (معاني الحروف) للحققة : ٧ .

(٣) انظر شذرات الذهب : ٣٢٤/٢ حوادث سنة ٣٣٠ هـ ، ٢٣١/٢ ، حوادث

سنة ٣٢٢ هـ ، ٣٣٥ ، ٢ ، حوادث سنة ٣٣٣ هـ ، ٩٠٦/٣ ، حوادث سنة ٣٨٤ هـ .

هذه هي حالُ العصر الذي عاش فيه الرمانى ، تَفَتَّحتْ عَيْنَاهُ عَلَى الْحَيَاةِ
أَبْرَى تِلْكَ الْأَحْدَاثِ الَّتِي تَغْرَتْ الْمُجْتَمَعُ مِنْ كُلِّ أَطْرَافِهِ ، وَالَّتِي لَا شَكَّ
أَنَّهَا كَانَتْ ذَاتَ أَثَرٍ بَعِيدٍ فِي الْحَيَاةِ الثَّقَافِيَّةِ بِعَامَّةٍ وَفِي حَيَاةِ الرِّمَانِي
بِخَاصَّةٍ .

ثَانِيَا — الْحَيَاةُ الثَّقَافِيَّةُ :

لَعَلَّ التَّرَدُّى وَالْفَسَادَ الَّذِي وَصَلَتْ إِلَيْهِ الْحَيَاةُ السِّيَاسِيَّةُ فِي الْقَرْنِ الرَّابِعِ
الْمَجْرَى ، وَمَا تَبِعَ ذَلِكَ مِنْ اخْتِلَالٍ وَسُوءٍ فِي الْحَيَاةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالْاِقْتِسَادِيَّةِ
— كَمَا أَثَرَتْ فِي الْمَبْحَثِ السَّابِقِ — لَعَلَّ ذَلِكَ دَاعٍ إِلَى الظَّنِّ بِأَنَّ الْحَيَاةَ الثَّقَافِيَّةَ
كَانَتْ هِيَ الْأُخْرَى عَلَى ذَلِكَ الْحَدِّ مِنَ الْاِخْتِلَالِ وَالضَّعْفِ ، وَلَسْكَنَ الْوَاقِعُ
الَّذِي كَانَ ، لَا يَدْعُ لِهَذَا الظَّنِّ أَنْ يَسْتَمِرَّ طَوِيلًا ، فَسَرَّعَانَ مَا يَقْبَدَلُ
الْأَمَى إِنْجَابًا ، وَالسُّخْرِيَّةَ تَقْدِيرًا ، إِذْ لَمْ تَكُنِ الْأَوْضَاعُ السِّيَاسِيَّةُ وَالْاجْتِمَاعِيَّةُ
وَمَا سَادَهَا مِنَ الْفَوْضَى وَالْاِنْهِيَارِ قَيِّدًا عَلَى الْعَقْلِ تَكْبِيلُ حَرَكَتِهِ وَتَحْوِمُهُ
مِنَ الْاِنْطِلَاقِ وَالْإِبْدَاعِ ، بَلْ لَعَلَّ ذَلِكَ كَانَ دَافِعًا لَهُ عَلَى أَنْ يُضَاعِفَ مِنْ
نَشَاطِهِ وَيُعَزِّزَ مِنْ قُدْرَانِهِ ، بَلْ بِالتَّأَكُّدِ كَانَ كَذَلِكَ : فَقَدْ كَانَ وُلَاةُ الْأَمْرِ
فِي الدَّوْلَةِ ، وَفِي الدُّوَابِلَاتِ الَّتِي انْفَصَلَتْ عَنْهَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْيَانِ — يَهْتَنِعُونَ
الْعَقْلَ وَالْفِكَرَ سِلَاحًا يُدَافِعُونَ بِهِ عَنْ وَجُوْلِهِمْ ، وَيَسْتَعِينُونَ بِهِ عَلَى تَنْهِيَةِ
نَفْوَذِهِمْ ، فَعَمِلُوا عَلَى تَشْجِيعِ الْعُلَمَاءِ وَالْأَدْبَاءِ وَالْفُكَّرِيِّينَ ، وَأَجْزَلُوا لَهُمْ اِنْعَاطًا ،
وَمَتَّعُوهُمْ بِالتَّقْدِيرِ وَالْفِكَرِ الْكَرِيمِ ؛ إِذْ وَجَدُوا فِيهِمْ سَبِيلًا إِلَى بُلُوغِ مَآرِبِهِمْ
وَتَحْقِيقِ أَطْمَاعِهِمْ .

كَذَلِكَ نَجِدُ أَنَّ اِنْفِرَاطَ عَقْدِ الدَّوْلَةِ الْأُمِّ وَتَفَرُّقَهَا فِي دُوَابِلَاتٍ كَثِيرَةٍ
كَانَ مِنْ أَمَمٍ الْأَسْبَابِ الَّتِي دَفَعَتْ بِالْعَقْلِ وَالْفِكَرِ إِلَى هَذَا الرُّقِيِّ وَالتَّقَدُّمِ ،

إذ أصبح تعدد العواصم السياسية واختلاف الأنظمة الحاكمة فيها دافعا لمؤلاء الحُكام على التنافس في ميدان العلم والثقافة ، إلى حدّ أن كان بعض مَنْ لا يُحسِن العربية يسعى لتزوين مُلصكه بأزباب العلم والأدب .

يُحكى الصولي^(١) عن أمير (واسط)^(٢) حينَ أَعْجَلَهُ بِالطَّلَبِ عَنْ دَرْسِهِ فَسَخِرَ مِنْهُ النَّاسُ لِهَذَا الإِعْجَالِ مَعَ أَنَّهُ لَا يُحَسِّنُ الْعَرَبِيَّةَ ، فَقَالَ الْأَمِيرُ : « أَنَا إِنْسَانٌ وَإِنْ كُنْتُ لَا أُحَسِّنُ الْعُلُومَ وَالْآدَابَ ، أَحِبُّ أَنْ لَا يَكُونَ فِي الْأَرْضِ أَدِيبٌ وَلَا عَالِمٌ وَلَا رَأْسٌ فِي صِنَاعَةٍ إِلَّا كَانَ فِي جَنْبِي وَتَحْتِ اصْطِنَاعِي وَبَيْنَ يَدَيَّ لَا يُنَارِقُنِي »^(٣) .

وَمِنْ هَذَا رَأْيُنَا كَيْفَ تَعَدَّدَتْ الْمُرَازِكُ الْعِلْمِيَّةُ ، فَبَعْدَ أَنْ كَانَتْ السِّيَادَةُ لِلْبَصْرَةِ وَالْكُوفَةِ وَبَغْدَادَ ، أَخَذَتْ تُنَافِسُهَا فِي ذَلِكَ حَلَبُ ، وَشِيرَازُ ، وَأَصْغَفَهَانُ وَدِيبَنْوَرُ ، وَهَمْدَانُ ، وَبُخَارَى ، وَجَرْجَانُ ، وَاقَاهِرَةُ ، وَغَيْرُ ذَلِكَ . وَلَا شَكَّ أَنَّ التَّنَافُسَ بَيْنَ هَذِهِ الْمُرَازِكِ الْمُخْتَلِفَةِ وَرِحْلَةَ الْعُلَمَاءِ إِلَيْهَا ، مِمَّا يَبْعَثُ عَلَى حَيَوِيَّةِ الْفِكْرِ وَتَفَاعُلِ التَّنَاقُطَاتِ .

أَضِفْ إِلَى ذَلِكَ : أَنَّ بَعْضَ أَوْلَى الْأُمُورِ فِي هَذِهِ الدَّوَابِلَاتِ كَانَتْ لَهُمْ مُشَارَكَةٌ سَاحِدَةٌ فِي مَجَالِ الْفِكْرِ وَالْأَدَبِ ، عَلَى نَحْوِ مَا نَرَى مِنْهُ عَضُدُ الدَّوْلَةِ الْبُويْهِى^(٤) ،

(١) الصولي : هو أبو بكر محمد بن يحيى بن العباس ، أديب ومؤرخ مات سنة

٣٣٠ هـ . للمهرست : ٢١٥ .

(٢) انظر في التعريف بها : ٣٨ ص ٣٣ .

(٣) ظهير الإسلام : ٩٥/١ .

(٤) انظر ذلك في ترجمته في البغية ٢/٢٤٧ ، واسمه : فناخسرو بن الحسن بن بويه .

مات سنة ٣٧٢ هـ .

والصاحب بن عباد^(١).

كما أن فريقاً من العلماء - وبخاصة المعتزلة والشيعة - قد وجدوا السبيل
مُيسرة لنشر أفكارهم المذهبية ، فتقدموا بخطى فسيحة تظلمهم في هذا عن
السلطان من البويعيين الشيعة والصاحب بن عباد المعتزلي^(٢).

ولهذا كله فقد اتسعت الحركة العلمية ونشطت ، إذ كان الذين يتقوَّحون
العلم والمعرفة يجتهدون بُغيتهم في كل مكان ، والذين ينشدون المال والشهرة
يجتهدونهما في أكثر من موطن ، و « هذا جعل كثيراً من العلماء يفتهمون
في ظل هذا الاستقلال أكثر مما كانوا يفتهمون في ظل الوحدة »^(٣).
كما أننا لا ننسى ذلك العُراع المُستعير بين الفرق المختلفة ، والميل والفحل
المتعددة^(٤).

ومن أسباب تلك النهضة الفكرية أيضاً : أن كثيراً من العلماء حين
رأى سوء السياسة واضطرابها وظلمها نفروا منها ولادوا بالعلم يفتهمون في
ظلها بالأمان والاطمئنان^(٥).

ولعلنا على ذكر مما أشرتُ إليه في المقدمة : من أن الفكر الوافد من

(١) انظر ذلك في ترجمته في نزهة الألباء ٢٢٥ ، واسمه : أبو القاسم إسماعيل
ابن عباد مات سنة ٣٨٥ هـ .

(٢) انظر في ذلك ظهر الإسلام ٤ / ٤٢ وما بعدها ، ١١٩ ، والفرق بين الفرق :

١٨٤ ، ١٨٥ .

(٣) ظهر الإسلام ٢ / ٢ .

(٤) انظر ظهر الإسلام ١ / ٨٧ - ٨٩ .

(٥) انظر ظهر الإسلام ١ / ٩٩ .

من علوم الفُرس والهنود واليونان ، قد أغرق البلاد ، وامتلات خزائن
الكتب بما تُرجم منه ، وما على المسلمين بعد هذا إلا أن ينفذوا منه ، فعَمَل
علماء ذلك العصر جانباً عظيماً من تلك المهمة ، وتضافرت جهود الجميع على
اختلاف أجناسهم ومشاربهم في النهوض بهذا العمل^(١) ، إذ ليس أجدى على
الثقافة ، وأعون على رقيها ، من اتصال بعضها ببعض ، وتبادل العقول
والأفكار .

ولذا رأينا ما كان للمنطق والفلسفة من أفرٍ بالبحر في كثير من العلوم
العربية والإسلامية .

وقد وجد العلماء سبيلَ التحصيل مُيسرة فيما كان يُعقد في للساجد من
حلقات الدراسة ، وفي تلك المناظرات التي كانت تُقام في مختلف مروع
المعرفة ، هذا بالإضافة إلى ذلك الحشد الهائل من المصنفات التي كانت تحتفظ بها
دور الكتب العامة والخاصة^(٢) .

وربما يكون ذلك الصراع الذي كان يُطل برأسه بين النحويين
من جانب والمناطق من جانب آخر ، حول النحو والمنطق وأيهما ألزم^(٣) ،
ربما كان ذلك دافعاً للنحويين بوجه خاص على إعمال الفكر ومواصلة النظر .

ولعل من الأسباب ل تلك النهضة الثقافية ، ما كان من أن بعض

(١) انظر في هذا ظهر الإسلام ١٢٧ / ٢ وما بعدها ، وأصول النحو للعربي -
للدكتور محمد عيد ٧ - ٢١ .

(٢) انظر في هذا : المقدسي ٤٤٩ ، وياقوت ٣١٥ / ٢ .

(٣) في مناظرة السيرافي لقي بن يونس صورة صادقة لهذا الصراع ، فانظرها في
(المناسبات) للنوحيدى ٦٨ في مقابلة عنوانها : « المنطق اليوناني والنحو العربي » .

الحكام لم يكونوا عرباً ، فأرادوا تفرُّباً لشعوبهم تشجيع العلم والعلماء إذ تُنمَّح حجة بلواء العربية والدين^(١)

فلهذه الأسباب السابقة كان القرن الرابع الهجرى - وهو الذى عاش فيه الرمانى (٣٨٤ هـ) - عصر اذْهَبَيا فى ميدان الفكر والثقافة .

ونظرة عَجَلَى إلى أسماء بعض نوابغ الفكر فى ذلك العصر ، تُربِّنا بوضوح كيف كانت الثقافة فى القمَّة على حين كانت السياسة وما يتَّبِعها فى الهاوية أو تحكاد ، فسكانا « كسِكَتَى » ويزان رَجَعَتْ لإحداها وهى كِفَّة العلم ، وشالت الأخرى وهى كِفَّة السياسة^(٢) .

وإليكَ كَوْكَبَةٌ مِنْ أَيْرُزِ الْعُلَمَاءِ فى كُلِّ فَنٍّ :

فى المِغْطَى والفلسفة والكلام :

- أبو هاشم الجُبَّائى ٣٢١ هـ ، وأبو زَيْد اللَّيْثَى ٣٢٢ هـ
وأبو الحَسَنِ الأَشْعَرَى ٣٣٤ هـ ، وأبو نَصْرِ النُّعْرَانِى ٣٣٩ هـ
وبحى بن عَدَى ٣٦٤ هـ ، وأبو سُلَيْمَانَ المِغْطَى ٣٨٠ هـ
وأبو الحَسَنِ الرُّمَّانِى ٣٨٤ هـ ، وأبو الطَّيِّب الباقِلَانِى ٤٠٣ هـ

وفى البلاغة والأدب :

- أبو الطَّيِّب المِغْطَى ٣٥٤ هـ ، وأبو على القالى ٣٥٦ هـ
وأبو الفَرَج الأَصْفَهانى ٣٥٦ هـ ، وأبو فراس الحَمْدانى ٣٥٧ هـ
وأبو الفضل بن العميد ٣٦٠ هـ ، وأبو بكر الخوارزمى ٣٨٣ هـ

(١) قرأت هذه الكلمة لبعضهم منذ سنوات ، ولسكن عند كتابة هذه الملاحظات لم أهتم إلى مصدرها .

(٢) ظهر الإسلام ٢ / ٢٥٩ .

وأبو الحسن الرَّمَانِيَّ ٥٣٨٤ ، والمصاحب بن عباد ٥٣٨٥
 وأبو هلال الغَسَّكِرِيَّ ٥٣٩٥ ، وبديع الزَّمان المَهْدَانِيَّ ٥٣٩٨
 وأبو حَيَّان التَّوَحِيدِيَّ ٥٤٠٠ ، والشَّريف الرَّضَوِيَّ ٥٤٠٦
 وفي الأئمة والنحو :

أبو إسحاق الزَّجَّاج ٥٣١١ ، عليّ بن سُلَيْمان الأَخْفَش ٥٣١٥
 الصَّغِير

وأبو بكر بن الصَّرَّاج ٥٣١٦ ، وأبو بكر بن شُعَيْر ٥٣١٧
 وأبو بكر بن الْخَطَّاط ٥٣٢٠ ، وأبو بكر بن دُرَيْد ٥٣٢١
 وأبو عبد الله زَيْفَطَوِيَّة ٥٣٢٣ ، وأبو بكر بن الْأَنْبَارِيَّ ٥٣٢٧
 وأبو الفاسم الزَّجَّاجِيَّ ٥٣٣٧ ، وأبو جعفر بن الْمُحَاس ٥٣٣٨
 وأبو بكر مَبْرُك ٥٣٤٥ ، وأبو عماد بن دَرَسْتَوِيَّة ٥٣٤٧
 وأبو سَعِيد الشَّيرَازِيَّ ٥٣٦٨ ، وأبو عبد الله بن خَالَوِيَّة ٥٣٧٠
 وأبو منصور الْأَزْهَرِيَّ ٥٣٧٠ ، وأبو عليّ الْفَارَمِيَّ ٥٣٧٧
 وأبو الحسن الرَّمَانِيَّ ٥٣٨٤ ، وأبو الْفَتْح بن جُنِّيَّ ٥٣٩٢
 وأبو الحسين بن فَارِس ٥٣٩٥ ، وأبو نَصْر الجَوْهَرِيَّ ٥٣٩٨
 وفي القاريخ والجغرافية :

أبو جعفر الطَّيْبَرِيَّ ٥٣١٠ ، وأبو الحسن السَّعُودِيَّ ٥٣٤٦
 وأبو عبد الله الْمَقْدِسِيَّ ٥٣٨٠ ، وابن الْفَدَّيْم ٥٣٨٥

الفصل الثاني

حياة الرُّمَّاني وثقافته

اسمه ، وكُتِبَتْهُ ، ولَقَبُهُ :

هو أبو الحسن عليّ بن عيسى بن عليّ بن عهد الله ،
ويُلقَّب بالإخشيديّ ، وبالورّانيّ ، وبالجامع ، وبالواسطيّ ، وهو
بالرُّمَّانيّ أشهر^(١) .

فأمّا (الرُّمَّانيّ) - بضمّ الراء وتشديد الميم :
فقال ابن خلدون^(٢) : « هذه النسبة يجوز أن تكون إلى (الرُّمَّان)
وبنيهم ، ويمكن أن تكون إلى (قصر الرُّمَّان) ، وهو قصر بواسط^(٣)
معروف »^(٤) .

وهذه النسبة الأخيرة أقرب ؛ إذ عليها أكثر من عَرْضَ تفسيره ،
ولأنه كما نُسِبَ إلى هذا القصر نُسِبَ أيضاً إلى (واسط) نفسها فقبل :
الرُّمَّانيّ الواسطيّ^(٥) .

(١) انظر في ترجمته : الفهرست ٩٤ ، ٢٤٦ ، ونزهة الألباء ٣١٨ ، وإنباء الرواة
٢ / ٢٩٤ ، والبنية ٢ / ١٨٠ ، وطبقات المفسرين للسيوطي ٨١ ، وطبقات المفسرين
للدواوي ١ / ٤١٩ ، والأعلام ٥ / ١٣٤ .

(٢) ابن خلدون : هو أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم مات سنة ٦٨١ هـ ،
الأعلام ١ / ٢١٢ .

(٣) واسط : اسم لعدة مواضع أحصاها ياقوت في معجمه (٨ / ٣٧٨ - ٣٨٧) ،
وللرّاد بها هنا تلك المدينة التي بين البصرة والكوفة .

(٤) وفيات الأعيان ٣ / ٢٩٩ ، ترجمة رقم ٤٣٥ .

(٥) انظر الرمانى للنحوي ٤٨ .

وَأَمَّا (الإخشيدي) :

فنسبة إلى شَيْخه الْمُغْتَزَلِي : أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْإِخْشِيدِ (٨٣٢٦) أَحَدَ كِبَارِ الْمُغْتَزَلَةِ فِي بَغْدَادَ ، فَأَخَذَ عَنْهُ الرَّمَانِي وَلَا زَمَهُ حَتَّى عُدَّ مِنْ أَصْحَابِهِ وَنُسِبَ إِلَيْهِ^(١) .

وَأَمَّا (الوَرَّاقِي) :

فنسبة إلى حِرَافَةِ الْوِرَاقَةِ الَّتِي احْتَرَفَهَا الرَّمَانِي^(٢) .

وَأَمَّا (الْجَامِعُ) :

فوصفٌ عُرِفَ بِهِ الرَّمَانِي جَمْعُهُ بَيْنَ أَصْنَافِ الْعُلُومِ^(٣) ، إِذْ يَذْكُرُ أَصْحَابُ التَّرَاجِمِ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ مُتَعَفِّفًا فِي عُلُومٍ كَثِيرَةٍ : مِنَ الْقُرْآنِ ، وَالْفِقْهِ ، وَاللُّغَةِ ، وَالنَّحْوِ ، وَالْكَلَامِ^(٤) .

وَقَدْ يُنَمَّتُ أَحْمَدُ بِالرَّمَانِيِّ لِلْمَحْوِيِّ^(٥) ، وَبِشَيْخِ الْعَرَبِيَّةِ^(٦) .

(١) الفهرست ٢٤٠ - ٢٤٦ .

(٢) انظر الرمانى للنحوى ٤٨ ، ومقدمة كتاب «ثلاث رسائل في إعجاز القرآن» له ١٠ .

(٣) انظر الفهرست ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، والمنية والأمل ٦٥ .

(٤) انظر هذا في ترجمته في الفهرست ٩٤ ، وزهرة الألباء ٣١٨ ، وإنباء الرواة ٢٩٤ / ٢ .

(٥) انظر المزهري ١ / ١٦٩ ، وانظر كذلك نص أبي حيان التوحيدي المنقول عن كتابه (التقابعات) والمذكور هنا في مبحث (سيرة الرمانى وأخلاقه) ، ونمته بالنحوى جاء أيضا في ترجمة كثير من أجزاء في شرحه للكتاب سيبويه .

(٦) انظر هذرات الذهب ٣ / ١٠٩ حوادث سنة ٣٨٤ هـ .

مَوْطَنُهُ وَأَنْشَأَتُهُ :

وُلِدَ الرَّهْمَانِيُّ فِي بَغْدَادِ سَنَةِ ٢٩٦ هـ ، وَعَاشَ فِيهَا ، وَمَاتَ كَذَلِكَ فِيهَا لَيْلَةَ الْأَحَدِ الْحَادِي عَشَرَ مِنْ جُمَادَى الْأُولَى سَنَةِ ٣٨٤ هـ (٢٤ مِنْ يُونِيَّةِ سَنَةِ ٩٩٤ م) ، وَدُفِنَ بِالشَّوْنِيزِيَّةِ ، وَهِيَ مَقْبَرَةٌ فِي الْجَانِبِ الْقَرْيَبِيِّ مِنْ بَغْدَاد^(١) . وَتُذَكَّرُ الْآنَ بِهَذَا الْاسْمِ ، أَوْ بِمَقْبَرَةِ (الشَّيْخِ جَنِيد)^(٢) .

فَالرَّهْمَانِيُّ بَغْدَادِيُّ الْمَوْلِدِ وَالْمَنْشَأِ ، اِسْتَوْطَنَ بَغْدَادَ ، وَاتَّخَذَ لِنَفْسِهِ دَارًا فِي (سُوقِ الْعَطَشِ)^(٣) حَيْثُ كَانَ يَقِيمُ أَصْقَاذَهُ الْمُتَكَلِّمَ ابْنَ الْإِخْشِيدِ^(٤) .

هَذَا ، وَلَمْ يَرِدْ فِي كُتُبِ التَّارِيخِ الَّتِي رَاجَعْتُهَا فِي هَذَا الْبَحْثِ مَا يُشِيرُ إِلَى خُرُوجِ الرَّهْمَانِيِّ مِنْ بَغْدَادِ فِي سَبِيلِ الْعِلْمِ .

وَأَمَّا أَسْرَتُهُ :

فَأَصْلُهَا مِنْ (سَامِرَاءَ)^(٥) . وَلَسْتُ أَعْرِفُ شَيْئًا عَنْ حَالِ هَذِهِ الْأُسْرَةِ وَشَأْنِهَا فِي الْحَيَاةِ ، أَوْ مَبْلَغِهَا مِنَ الْعِلْمِ ؛ إِذْ لَمْ تَذْكَرِ الْمَرَّاجِعُ الَّتِي كَانَ لَهُ فِيهَا ذِكْرٌ شَيْئًا عَنْ ذَلِكَ ، شَأْنُهُ فِي هَذَا شَأْنُ الْكَثِيرِينَ مِنَ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ يُسَمَّى بِهِمْ

(١) انظر وفيات الأعيان ٣ / ٢٩٩ ، والأنباء ٢ / ٢٩٤ وشذرات الذهب ٣ / ١٠٩ ، وبروكلمان ٢ / ١٨٩ .

(٢) ابن جني للندوي : ٢٦ .

(٣) انظر ملحق الفهرست ٦ .

(٤) انظر الفهرست ٢٤٦ .

(٥) انظر الفهرست ٩٤ ، وشذرات الذهب ٣ / ١٠٩ .

هَذَا ، وَ (سَامِرَاءَ) هِيَ تِلْكَ الْمَدِينَةُ الَّتِي بَنَاهَا الْمُتَعَصِّمُ لِمُسْكِرِهِ بِالْعِرَاقِ ، تَرْتِيبَ

القاموس ٢ / ٥٤٨ .

إلى الخلود جليل أعلامهم وشوامسحهم ، فيدخلون إلى التاريخ قبل
أمرهم ، بل يدخلون إليه دونها .

شيوخه :

أخذ الروماني عن الزجاج ، وابن السراج ، وابن شقير ، وابن دُرَيْد ،
وابن مُجَاهِد ، وابن الإخشيدي ، وغيرهم .

١ - أَمَّا (الزَّجَّاج) :

فهو أبو إسحاق إبراهيم بن السري ، لُقِّبَ بالزَّجَّاج لاشغاله أوَّل أمره
بخرط الزَّجَّاج ، ثُمَّ انصرف إلى النحو ، فأخذ عن (ثعلب)^(١) ، ثم تحوَّل
إلى (المبرد)^(٢) ولازمه حتى برَّع .

ومن مؤلفاته : شَرَحَ أبيات سيبويه^(٣) ، ومات سنة ٣١١ هـ^(٤) .

٢ - وَأَمَّا (ابن السَّراج) :

فهو أبو بكر محمد بن السري . أخذ النحو عن المبرد ، وإليه انتهت
رياسة النحو بعده وبعد أن مات الزَّجَّاج ، وكان يشتغل بالموسيقا .

(١) ثعلب : هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن إسار الشيباني ، الإمام الكوفي
المشهور في النحو واللغة ، ومات سنة ٢٩١ هـ . البغية ١ / ٢٩٦ .

(٢) المبرد : هو أبو العباس محمد بن يزيد ، إمام البصريين في زمانه ، ومات
سنة ٢٨٥ هـ . البغية ١ / ٢٦٩ .

(٣) سيبويه : هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر . البغية ٢ / ٢٢٩ .

(٤) انظر في ترجمته الفهرست ٩٠ ، ونزهة الألباء ٢٤٤ . والبغية ١ / ٤١١ .

ومن مؤلفاته : كتاب الأصول في النحو ، الذي يُقال فيه : « ما زال
النحو يُجنّوننا حتى عقلمه ابنُ المَرَّاج بأصوله »^(١) ، وكتاب شرح سيبويه ،
ومات شاباً سنة ٣١٦ هـ^(٢) .

٣ — و (ابن دُرَيْد) :

هو محمد بن الحسن بن دُرَيْد الأزدِيّ ، وُلِدَ بالبصرة ، وتَمَقَّلَ في مواطن
عِدَّة ، ثمَّ حَلَّ بغداد ، وكان لغويًا وشاعرًا ، قيل عنه : إنه أعلم الشعراء ،
وأشهرُ العلماء ، وإليه انتهى عِلْمُ البصريين في اللغة^(٣) .

ومن مؤلفاته : الجُمهرة ، ومات سنة ٣٢١ هـ^(٤) .

٤ — وأما (ابنُ الإخشيْد) : فقد صيِّق التعريفُ به^(٥) .

فهَلْ هؤلاء الأربعة (الزَّجَّاج : وابنُ المَرَّاج) ، وابنُ دُرَيْد ،
وابنُ الإخشيْد) هم كُلُّ شيوخِ الرومانِ الذين أخذ عنهم ؟
لقد أجمعتُ كُتُبُ التراجم على عدم ذِكرِ أحدٍ وراء هؤلاء الأربعة ،
والنحويّون منهم هم الذين كان قد انتهى إليهم عِلْمُ البصريين في بغداد ، وأخذ
عنهم أقرانه كالسَّيرافيّ والفارسيّ^(٦) .

(١) البنية ١ / ١٠٩ .

(٢) انظر في ترجمته : الفهرست ٩٢ ، ونزهة الألباء ٢٤٩ ، والبنية ١ / ١٠٩ .

(٣) البنية ١ / ٧٧ .

(٤) انظر في ترجمته مراتب النحويين ١٣٥ ، والفهرست ٩١ ، ونزهة الألباء

٢٥٩ ، والبنية ١ / ٧٦ .

(٥) ستأتي الترجمة لهما في ص ٤١ ، ٤٣ .

(٦) انظر في ص ٣٤ .

والظاهر أنّ الاختصار على ذكر هؤلاء الأربعة راجع إلى شهرة أخذ
الرماني عنهم من جهة ، وتأكيد صحبته لهم من جهة أخرى ، وإلاّ فقد ذكر
الرماني نفسه (في شرحه لكتاب سيبويه) ما يفيد بأنّه كان يأخذ كذلك
عن (ابن شقير) الذي كان من طبقة ابن السراج ، وعن (ابن مجاهد) :

فالرماني بعد أن ذكر عاتين لبعض المسائل ، يقول معلّقاً على العاتين :
« والاعتلال الأول اعتلال سيبويه ، والاعتلال الثاني حكاة لنا
ابن شقير » (١) .

فهذه العبارة - على قصرها ، وعدم وجود غيرها - تشير إلى أنّ الرماني
قد أخذ على نحو ما عن ابن شقير .

وهذا يدلّ على أنّ أولئك الأربعة الذين أفادت عنهم كُتب التراجم ،
ليُسروا لهم كلّ شيوخ الرماني .

هـ - وإذا أردنا تعريفاً بابن شقير :

فهو أبو بكر أحمد (٢) بن الحسن بن العباس ، بغدادىّ في طبقة ابن السراج
ومات سنة ٣١٧ هـ .

(١) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٤ / ١٧٥٦ ، ١٧٥٧ (رسالة الدكتوراه بتحقيقنا
بمكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة) .

(٢) ترجم له السيوطي في البنية ١ / ٣٠٢ في الأحمدين ، وهو كذلك في نزهة
الأنباء ٢٥١ باسم (أحمد) وترجم له الزبيدي في طبقاته ص ١١٦ باسم (محمد) .

وذكره القفطي مرة في المحمدين ، ومرة في الأحمدين ، ومرة فيمن تسمى عبد الله
انظر إنباه الرواة ١ / ٣٤ ، ٢ / ١٣٠ ، ٣ / ١٥١ .

ويقول الرمانى أيضاً فى شرحه المذكور ما يُفيد أخذه عن (ابن مجاهد) ،
فيعول فى (باب إضافة المُنَادَى إلى المُتَكَلِّم) :

« وقرأ أبو عمرو^(١) فى الرواية المشهور التى قرأنا بها على ابن مُجَاهِدٍ
وغيره من شيوخنا : (يَا عِبَادِى لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ الْيَوْمَ)^(٢) ، إنبات
الياء^(٣) ، فهذه العبارة تفيد أن الرمانى قد أخذ القراءة عن (ابن مجاهد) .

ولا يفتوننا النظر إلى قول الرمانى فى هذا النصّ : « وَغَيْرِهِ مِنْ شُيُوخِنَا »
إذ هو يدلّ على أنه كان يختلف فى القراءة إلى غير ابن مُجَاهِدٍ .

٦ - وإذا أردنا تعريفاً بابن مُجَاهِدٍ :

فهو أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس القميمى ، وهو أول مَنْ
صَبَّحَ (السَّبْعَةَ)^(٤) فى القراءات القرآنية ، وكان إليه الرّجوع فيها .
ومن مؤلفاته : كتاب القراءات السَّبْعِ^(٥) ، الذى شرحه أبو على الفارسى

(١) أبو عمرو : هو زبّان بن العلاء بن عمار بن عبد الله المازنى ، النحوى المشهور ،
أحد لقراء السبعة ، وهو قارىء البصرة . البغية ٢ / ٢٣١ .

(٢) الزخرف ٦٨ .

(٣) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٤ / ١٧٧ (رسالة دكتوراه بتحقيقنا) .

(٤) السبعة هى «قراءة الأئمة السبعة» من أهل الأمصار الخمسة المرونيين بصحة النقل ،
وإتقان الحفظ المأمونين على تأدية الرواية واللفظ . الحجة لابن خالويه ٦١ .

والأئمة للسبعة فى القراءة هم : أبو عمرو بن العلاء (١٥٤ هـ) قارىء البصرة ،
والكسائنة (١٨٩ هـ) ، وحزمة (١٥٦ هـ) ، وعاصم (١٢٨ هـ) وثلاثتهم قراء السكوفة ،
وابن عامر (١١٨ هـ) قارىء الشام ، ونايع (١٦٩ هـ) قارىء المدينة ، وابن كثير (١٢٠ هـ)

قارىء مكة . انظر فهرست ٤٢ - ٤٥ ، ولتيسير فى القراءات السبع ٤ - ٧ .

(٥) حققه ونشره الدكتور شوقي ضيف (ط دار المعارف بمصر) .

في كتابه المسمى : الحجة^(١) ، ومات سنة ٣٢٤ هـ^(٢) .

وقد أخذ عنه الرمانى القراءة ، كما أخذها عنه أيضاً معاوية .

ومما يذنبى الإشارة إليه هنا ونحن بصدد الحديث عن شيوخ الرمانى ، أن احترافه للوراقة^(٣) لعله قد أقامه كثيراً في تحصيل تلك الذخيرة الطائلة من العلم والثقافة ، وفيما خلفه من المصنفات المتعددة ؛ إذ يرؤد المؤرخون القول بأن كان متفهماً في علوم كثيرة ، وأنه من كبار الأئمة والمقدمين في فروعها المختلفة^(٤) ، وقد زوّد المكتبة المربوعة بما يُرى على مائة كتاب^(٥) .

ولابد من أن يقوى هذا الظنّ إذا ما عرفنا أن كل شيوخ الرمانى الذين ذكرتهم قد رحلوا عن مسرح الحياة وهو ما زال في مستقبل العمر ؛ إذ كان آخوهم وفاة هو ابن الإخشيد (٣٢٦ هـ)^(٦) ، على حين أن وفاة الرمانى كانت سنة ٣٨٤ هـ ، وأن ميّـلاده كان - على الراجح - سنة ٢٩٦ هـ^(٧) .

(١) انظر « بروكلمان » ٢ / ١٩٢ .

(٢) انظر في ترجمة ابن مجاهد : الفهرست ٤٧ وغاية النهاية ١ / ١٤٢ .

(٣) انظر هذا في سر تليق الرمانى الوراق ص ٣٤ .

(٤) انظر هذا في مراجع ترجمته في ١ هـ ص ٣٣ .

(٥) انظر ثبتنا بأسماء هذه المكتب في مبحث (ثقافة الرمانى وآثاره)

(٦) انظر تواريخ وفاة شيوخ الرمانى في تراجمهم للصابغة في ص ٢٦ وما بعدها .

(٧) انظر ترجمته ص ٣٥ . وكذا ٢ هـ ص ٢١ .

أقران الرُماني :

الرماني مَعْدُودٌ فِي طَبَقَةِ السَّيرَافِيِّ ، وَالْفَارَمِيِّ ^(١) .

١ — أَمَّا (السَّيرَافِيُّ) :

فَهُوَ أَبُو سَعِيدِ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمَرْزُبَانِ .

وُلِدَ بِسَهْرَافٍ ^(٢) ، وَتَفَقَّلَ فِي مَوَاطِنَ أُخْرَى طَالِبًا لِلْعِلْمِ ، ثُمَّ رَدَّ إِلَى أَخِيهِ إِلَى بَغْدَادَ ، وَأَصْبَحَ قَاضِيَهَا .

أَخَذَ عَنِ الرَّجَّاجِ ، وَابْنِ السَّرَّاجِ ، وَمَبْرَمَانَ ^(٣) ، وَابْنَ دُرَيْدٍ ، وَابْنَ مُجَاهِدٍ .

كَانَ إِمَامًا فِي النُّحُو ، وَاللُّغَةِ ، وَالْفِقْهِ ، وَالشُّعْرِ ، وَالْقُرُوضِ ، وَالْقُرْآنِ ، وَالْحَدِيثِ ، وَالسَّكَّالَامِ ، وَالْحِسَابِ ، وَالْهَنْدَسَةِ .

كَانَ فِتْنَةً دَيْفًا زَاهِدًا وَرِعًا ، لَمْ يَأْخُذْ عَلَى الْقَضَاءِ أَجْرًا ، بَلْ كَانَ بِأَكْلٍ مِنْ عَمَلِ يَدَيْهِ ، فَلَمْ يَكُنْ يَخْرُجُ إِلَى مَجْلِسِ الْقَضَاءِ حَتَّى يَنْسَخَ عَشْرَ وَرَقَاتٍ بِعَشْرَةِ دِرَاهِمٍ يَتَبَلَّغُ بِهَا يَوْمُهُ .

أَجْمَعَتْ كُتُبُ التَّرَاجِمِ عَلَى أَنَّهُ كَانَ ذَا صِفَاتٍ حَمِيدَةٍ وَخِصَالٍ كَرِيمَةٍ ، وَكَانَ مُعَظَّمًا لَدَى الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ .

(١) انظر طبقات الزبيدي ١٢٠ ، والبنية ٢ / ١٨٠ .

(٢) سهراف : مدينة على ساحل الخليج العربي من أرض فارس ، وقمكاد تنابل البصرة — ياقوت .

(٣) مبرمان : هو أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل ، مات سنة ٤٣٥ هـ ، للبنية ١ / ١٧٥ .

وكان - كما يقول الأستاذ / أحمد أمين - : « زعيم المحافظين في عصره »^(١).

ومن مؤلفاته : شرح كتاب سيبويه ، وشواهد سيبويه ، والدّال إلى كتاب سيبويه ، وأخبار النحويين . ومات ببغداد سنة ٣٦٨ هـ^(٢).

٢ — وأما (الفارسي) :

فهو أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار .

نشأ بنفساً^(٣) في بلاد فارس ، واستوطن بغداد .

أخذ عن الزّجاج وابن المبرّاج ومبرّمان ، وابن الخطّيب^(٤) .

ونال الفارسيّ الحظوة عند سنيّف الدولة الحمدانيّ بحلب ، وعند عمّاد الدولة البويهيّ بنارس .

وكان شديد العناية بالقياس ، حتى حكي عنه قوله : « أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس »^(٥).

(١) ظهر الإسلام ٢ / ٩١ ، وأحمد أمين : ذلك المفكر المصري للجمهور ، وله سنة ١٨٨٦ .

(٢) انظر في ترجمته : الفهرست ٩٣ ، وطبقات الزبيدي ١١٩ ، ونزهة الألباء ٣٠٧ ، وإنباه الرواة ١ / ٣١٢ . والبغية ١ / ٥٠٧ .

(٣) فسا : مدينة بنارس . ياقوت ٤ / ٢٦٠ .

(٤) ابن الخطّيب : هو أبو بكر محمد بن أحمد بن منصور . مات سنة ٣٢٠ هـ . والبغية ١ / ٤٨ .

(٥) نزهة الألباء ٣١٧ .

وكان واجداً على بعض أقرانه كالسيرافي ، والرّماني .
وَمِنْ مؤلفاته : الإيضاح والتكملة ، وتعليقة على كتاب سبويه ومات
ببغداد سنة ٣٧٧ هـ^(١) .

تلامذته :

السمت ثقافتة الرماني ، وتنوّعت معارفه ، واقتنّ في كثير منها ،
وبرّع حتى صار إماماً في العربيّة والاعتزال والكلام ، وتعاظّم مجلسه ،
وكنّرت مؤلفاته التي أخذ معظمها عنه إماماً^(٢) .

ومَنْ كان هذا شأنه ، فلا ريب في أنه قد جالس إليه الكثيرون ،
وتزاحم طلاب المعرفة على بابه .

فإذا ما شئت كُتب التراجم بأن لم تذكرين تلامذته إلاّ القليل ،
فلا عجب ما دام هذا شأنها : تسوق من الأمثلة لما تقول أبرّرها
وأشهرها ، ومنهم :

١ — أبو حَيَّان القَوْحِيدِي :

وهو عليّ بن محمد بن القَبَّاس .

فارسيّ الأصل ، وُلد في بغداد سنة ٣١٢ هـ ، وبها نشأ ، وكان نابغةً
عمره ، متصوّفاً ، مُنْزِلِيّاً ، فَيَّاسُوفاً ، أدبياً ؛ بل غايةً في الأدب .

(١) انظر في ترجمته : الفهرست ٩٥ ، وطبقات الريدي ١٢٠ ، ونزهة الألباء

٣١٥ ، وإنباء الرواة : ٢٧٣ ، والبنية ٤٩٦/١ .

(٢) انظر هذا في ترجمته في المراجع المذكورة في ١ ص ٣٣ .

وله مؤلفات حسانٌ أفَلَتَتْ مِنَ اللَّهَبِ عَفْداً أشملَ فيها الغارَ ضيقاً
بالحياة وكبرُماً بأهلها ، ومن هذه المؤلفات :

الإمتاع والمؤانسة ، واللبصائر والذخائر ، والمقابسات . ومات
سنة ٤٠٠ هـ (١) .

٢ — الشيخ المفيد :

وهو أبو عبد الله محمد بن محمد بن الثعمان البغدادي ، الملقَّب
بالشيخ المفيد .

عالمُ الشيعة وإمام الرافضة (٢) ، وكان يُفاخر أهل كلِّ عقيدة ، وكان
مُعظماً لدى البويعيين ، وله مصنفات كثيرة (٣) .

والذي لقَّبه بالشيخ المفيد ، هو شيخُه الرماني (٤) ، ومات سنة ٤١٣ هـ .

٣ — ابن الدَّهَّان :

وهو أبو محمد الحسن بن محمد بن علي بن رجاء ، الأندلسي ، المعروف
بإبن الدَّهَّان .

(١) البغية ٢ / ١٩٠ .

(٢) الرافضة فرقة شيعية ، وهم جماعة بايعوا زيد بن علي بن الحسين ، ثم نكثوا
ببعثته ورفضوها لموقفه المعتدل من أبي بكر وعمر حتى قال لهم : « رفضتوني » فسموا
بالرافض . الفرق بين الفرق ٣٥ ؛ وظهر الإسلام ٤ : ١٠٩ .

(٣) أورد له (بروكلمان) ٣ / ٣٤٩ : اثنين وعشرين مصنفًا .

(٤) انظر روضات الجنات - للخوانساري - ٥٤٥ .

أَخَذُ الْأُئِمَّةَ النُّجَحَةَ الشُّهُورِينَ بِالْفَضْلِ وَالْقُدْرَةِ ، وَكَانَ مُتَّبِعًا فِي الْأَفْهَامِ ،
وَيَتَسَكَّمُ فِي الْفَقْهِ وَالْأَصُولِ ، وَقَدْ دَرَسَ الْفَقْهَ عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ الْعِرَاقِ ،
وَالْكَلَامَ عَلَى مَذْهَبِ الْمُعْتَزِلَةِ . وَقَرَأَ بِالرَّوَايَاتِ .

أَخَذَ الْعَرَبِيَّةَ عَنِ الرَّمَانِيِّ وَغَيْرِهِ . وَمَاتَ سَنَةَ ٤٤٧ هـ ^(١) .

٤ — أَبُو طَالِبِ الْعَبْدِيِّ :

هُوَ أَحْمَدُ بْنُ بَكْرٍ . كَانَ نَحْوِيًّا ، وَلُغَوِيًّا ، وَكَانَ مَعْنِيًّا بِالْقِيَاسِ . قَرَأَ عَلَى
الرَّمَانِيِّ . وَمَاتَ سَنَةَ ٤٤٦ هـ ^(٢) .

٥ — أَبُو الْقَاسِمِ الْقَنُوحِيُّ :

هُوَ عَلِيُّ بْنُ الْمُحَسِّنِ ، كَانَ مُعْتَزِلِيًّا ، أَدِيبًا ، فِقْهًا فِي الْحَدِيثِ ، رَوَى عَنِ
الرَّمَانِيِّ ، وَمَاتَ سَنَةَ ٤٤٧ هـ ^(٣) .

٦ — أَبُو الْحَسَنِ الْحَرَّانِيُّ :

هُوَ هِلَالُ بْنُ الْمُحَسِّنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، كَانَ أَدِيبًا كَاتِبًا فَاضِلًا ، لَهُ مَعْرِفَةٌ
بِالْعَرَبِيَّةِ وَاللُّغَةِ ، وَرَوَى عَنِ الرَّمَانِيِّ ، وَمَاتَ سَنَةَ ٤٤٨ هـ ^(٤) .

٧ — أَبُو الْقَاسِمِ الْأَسَدِيُّ :

هُوَ عُثَيْبُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ جَرُّو ، الْفَجَوِيُّ ، الْعَرُوضِيُّ ، الْمُعْتَزَلِيُّ ، مِنْ
أَهْلِ الْمَوْصِلِ ، قَدِمَ إِلَى بَغْدَادَ وَأَخَذَ الْأَدَبَ عَنِ الرَّمَانِيِّ وَغَيْرِهِ ، وَمَاتَ
سَنَةَ ٣٨٧ هـ ^(٥) .

(١) البغية ١ / ٥٢٣ . (٢) البغية ١ / ٢٩٨ .

(٣) معجم الأدباء ٥ / ٣٠١ . وانظر طبقات المفسرين للسيوطي ٨١ .

(٤) معجم الأدباء ٧ / ٢٥٥ . وانظر طبقات المفسرين للسيوطي ٨١ .

(٥) البغية ٢ / ١٢٧ ، وطبقات المفسرين للسيوطي ٧٤ .

٨ - أبو القاسم ابن كردان :

هو علي بن طلحة ، النحوي ، قرأ على الرماني وغيره ، ومات سنة ٢٤٢ هـ^(١) .

٩ - أبو الحسن الدافقي العجلي :

هو محمد بن عبد الله بن حمدان ، النحوي ، كان فاضلاً بارعاً ، وممن أحبب الرماني ، ومات بمصر سنة ٤٦٠ هـ^(٢) .

١٠ - أبو الفخائم الخلال :

هو محمد بن أحمد بن عمر ، اللغوي ، إمامٌ عالمٌ جيّد الضبط ، أخذ عن الرماني وغيره^(٣) .

١١ - أبو محمد الجوهري :

هو الحسن بن علي ، روى عن الرماني ، ومات سنة ٤٥٤ هـ^(٤) .

١٢ - أبو البركات الزبيري :

هو محمد بن عبد الواحد بن محمد ، روى عن الرماني^(٥) .

١٣ - أبو عبد الله المعري :

هو الحسن بن محمد بن ميمون . روى عن الرماني^(٦) .

(٢) البنية ١ / ١٢٨ .

(١) البنية ٢ / ١٧٠ .

(٣) البنية ١ / ٢٨ .

(٤) الباب لابن الأثير ١ / ٣٥٥ ، وانظر طبقات المفسرين للسيوطي ٨١ .

(٥) طبقات ابن قاضي شعبة ٢ / ١٧٤ . (٦) طبقات ابن قاضي شعبة ٢ / ١٧٤ .

١٤ — أبو القاسم الدقيق :

هو عليّ بن عبّيد الله بن الدقاق الفحوى ، من أئمة الفحو ، وأخذ عن
الرومانى وغيره ، ومات سنة ٢٥٤ هـ^(١) .

١٥ — أبو الحسن الدقيق :

هو محمد بن على ، الفحوى .

قال السيوطى^(٢) فى البنية — نقلًا عن ياقوت^(٣) — : « أخذ عن
الرومانى وغيره »^(٤) .

غير أن السيوطى يذكر : أن الدقيق هذا ولد سنة ٣٨٤ هـ ، فكيف
هذا مع أن الرومانى قد توفى فى نفس السنة ٣٨٤ هـ ١٩٨ .

فهل يُعقل أن يكون الدقيق — ذا أخذ عن الرومانى لو صحّ —
هذا التاريخ ؟

ولعلّ الدقيق هذا يكون ابن الدقيق الذى قبله ، وهو أبو القاسم على ،
كما يتوّهم من المعارضة بين اسميهما ، فيكون الأمر قد انتسب على ياقوت
وتبعه فى هذا السيوطى .

(١) البنية ٢ / ١٧٨ .

(٢) السيوطى : هو أبو الفضل عبد الرحمن جلال الدين بن أبى بكر ، مات
سنة ٩١١ هـ ، الأعلام ٤ / ٧١ .

(٣) انظر معجم الأدباء ١٨ / ٢٦٣ . وياقوت : هو ابن عبد الله الفحوى ، صاحب
المجموعين . مات سنة ٦١٦ هـ . الأعلام ٩ / ١٥٧ .

(٤) البنية ١ / ١٩٧ .

أو لعلّ للراد بالرماني المذكور في ترجمة هذا الدقيق أبو الحسن محمد :
الرماني الآخر المسمى : أبو عبد الله أحمد بن علي بن محمد ، المعروف بابن الشراي
والمُتوفى سنة ٤٥ هـ (١) .

إلاّ أن ياقوت كَتَبَ عن الرماني الذي أخذ عنه هذا الدقيق : بأبي الحسن
وهي كُتِبَ صاحبنا لا كُتِبَ الرماني الشراي .

٩٦ - ابن القارح :

هو أبو الحسن علي بن منصور بن طالب ، الحَلَبِيّ ، المعروف بابن القارح ،
كان أديبا ، شاعرا ، محوياً ، لغوياً ، إخبارياً ، ومات بعد سنة ٤٢٩ هـ (١) .

وكان يَحْتَفِظُ إلى الرماني ، يقول - مُعْرِفاً بنفسه في رسالته إلى أبي العلاء
المعري (٢) - :

« كُفْتُ أَدْرُسُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ خَالَوَيْهِ (٣) ، وَلَمَّا مَاتَ
ابْنُ خَالَوَيْهِ سَافَرْتُ إِلَى بَغْدَادَ ، وَنَزَلْتُ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْقَارِحِيِّ ، وَكُنْتُ
أُخْتَلِفُ إِلَى عُلَمَاءِ بَغْدَادَ ، إِلَى أَبِي سَعِيدِ السَّيْرَانِيِّ وَعَلَى بْنِ عِيْسَى
الْوُثَمَانِيِّ ... » (٤)

(٢) للبغية ٢ / ٢٠٧ .

(١) البغية ١ / ٣٧٤ .

(٣) أبو العلاء المعري : أحمد بن عبد الله بن سليمان القنوصي . مات سنة

٤٤٩ هـ . البغية ١ / ٣١٥ .

(٤) أبو عبد الله ابن خالويه : هو الحسين بن أحمد ، نشأ في همدان ، ثم وفد

على بغداد . مات سنة ٣٧٠ هـ . البغية ١ / ٥٢٩ .

(٥) من رسالة ابن القارح في كتاب (رسالة الغفران) ص ٥٦ .

١٧ - أبو القاسم الفارقي :

هو سعيد بن سعيد ، النحوي ، ومن مؤلفاته : تفسر للسائل المشكلة في أوّل المقتضب للسُّرد ، وقُتل في القاهرة سنة ٣٩١ هـ^(١) .
جاء في مسائله على المقتضب : « هذا مذهب شيخنا أبي الحسن على بن عيسى أبده الله - وإليه أذهب .. »^(٢) .

١٨ - أبو رياش :

هو إبراهيم بن أبي هاشم أحمد أبو رياش الشيباني ، كان من حقاظ اللغة ومن رُواة الأدب .
وقد ولي عملاً بالبصرة . مات سنة ٣٤٩ هـ^(٣) .

جاء في المزهري عن أبي رياش هذا إذ يتحدث عن بعض القصائد الشعرية فيقول : « وقرأتها من طريق آخر على الشيخ أبي الحسن على بن عيسى النحوي ، وكان يرويها عن ابن دريد عن ... »^(٤) .

١٩ - أبو الحسن البديهي :

هو علي بن محمد ، أصله من (شَهْرَزُور) : مدينة بفارس ، وردَّ بغداد وتخرَّج بشموخها ، وكان شاعراً . مات سنة ٣٨٠ هـ^(٥) .

(١) البنية ١ / ٥٨٤ . (٢) هامش ١ ص ١١٦ ج ٣ من المقتضب .

(٣) البنية ١ / ٤٠٩ ، وفي معجم الأدباء (٢ / ١٢٣) : أحمد بن إبراهيم .

(٤) المزهري ١ / ١٦٩ . (٥) الأعلام ٥ / ١٤٣ .

(٤ - سيبويه)

ويُشِير إلى أخذه عن الرماني قوله في نقده : «فإنني - مع وَزْنِي له ، ونظاري إليه واستكثاري منه في عَنْقُوا ن شَيْبَتِي - لم أَقْطَعْ على أمره . . . »^(١)

عقيدة الرماني المذهبية

اعتزاله :

إن اعتزالية الرماني أمرٌ مُتَعَالَم مشهور ، فلقد أَطْبَقَ الْمُتَرْجِمُونَ له على أنه كان معتزلياً ، بل من الأئمة فيهم^(٢) ، أَخَذَ الاعتزالَ عن أستاذه (ابن الإخشيد) حتى نُسِبَ إليه^(٣) ، وله في مجال الاعتزال مصنفات قاربت العشرين^(٤) .

وإذا أردنا التماسَ الدلائل على اعتزاليته من أقواله هو إذ هي أصدق دليل وأبين حجة ، نقول :

إنَّما يدلُّ على اعتزاليته ؛ مَنْزَعُهُ الاعتزالي في تأويل آيات القرآن الكريم ، من ذلك : ما ذكره في كتاب (التَّكْت في إعجاز القرآن)^(٥) عند الكلام عن أوجه المبالغة ، فيقول :

-
- (١) انظر هذا النص بتمامه في ص ٥٨ . (٢) انظر هذا في مراجع ترجمته في ص ١٨ ص ٢٣ .
 (٣) انظر الفهرست ٢٤٦ . وانظر أيضاً من كتابنا هذا ص ٣٤ .
 (٤) انظرها في ثبت مؤلفاته في مبحث ثقافة الرماني وآثاره . وكل مؤلفاته في الاعتزال مفقودة .

(٥) كتاب (التكت) هذا ، مطبوع مع رسالتين أخريين للخطابي وعبد القاهر الجرجاني ، في مجموع واحد بعنوان : (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن) تحقيق : محمد خلف الله - ومحمد زغلول سلام (ط الدخائر - دار المعارف) .

« الضَرْبُ الثَّانِي : المبالغة بالصيغة العامة في موضع الخاصّة ، كقوله تعالى :
(خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ)^(١) ، وكقول القائل : أَتَانِي النَّاسُ ، ولمّ له لا يَكُونُ أَتَاءُ
إِلَّا خَمْسَةً فَاسْتَكْتَرَمَ وَهَالَغَ فِي الْعِبَارَةِ عَنْهُمْ »^(٢) .

فما أَحَسِبَ الرَّمَانِي بهذا القَولِ لِلآيَةِ إِلَّا أَنَّهُ يَرِيدُ : إِضَافَةَ الْأَفْعَالِ
الِاخْتِيَارِيَّةِ إِلَى الْعَبْدِ ، وَأَنَّهَا مِنْ صُفْعِهِ ، وَعَلَيْهَا مَدَارُ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ ،
وَلَا رَيْبَ فِي أَنَّ هَذَا الِاعْتِقَادَ مِنْ مَبَادِيءِ الِاعْتِزَالِ الْهَامَّةِ^(٣) ؛ إِذَا مَا مَعْنَى
اعْتِبَارِهِ هَذِهِ الصِّغَةُ الْعَامَّةُ (كُلُّ شَيْءٍ) فِي مَوْضِعِ الْخَاصَّةِ سِوَى أَنَّهُ يَرِيدُ : أَنَّ
اللَّهَ خَالِقُ بَعْضِ الْأَشْيَاءِ دُونَ بَعْضِهَا الْآخَرِ ؟ وَهَذَا بِعَيْنِهِ مَا يَقُولُهُ الْمُعْتَزِلَةُ
فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ .

وَمِثْلُ هَذَا أَيْضًا : مَا ذَكَرَهُ الرَّمَانِي عِنْدَ الْحَدِيثِ عَنْ حُسْنِ الْبَيَانِ
فِي الْقُرْآنِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى : « وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ »^(٤) يَقُولُ :
« وَهَذَا^(٥) أَدَلُّ دَلِيلٍ عَلَى الْعَدْلِ ، مِنْ حَيْثُ لَمْ يُقْتَطِعُوا عَمَّا يَنْقَطِعُونَ بِهِ
مِنْ ضَرَرِ الْجَزْمِ »^(٦) ، وَلَا كَانَتْ قُبَائِحُهُمْ عَلَى طَرِيقِ الْجَبَرِ »^(٧) .
فَلَمْ يُرِدْ بِهَذَا الْكَلَامِ إِلَّا مَا ذَكَرْتُ سَابِقًا .

(١) الْإِنْعَامُ ١٠٢ ، وَغَافِرُ ٦٢ .

(٢) ثَلَاثُ رِسَائِلٍ فِي إِعْجَازِ الْقُرْآنِ ١٠٤ (طِ الثَّلَاثَةُ سَنَةِ ١٩٧١ م - دَارُ الْمَعَارِفِ)

(٣) انْظُرِ الْفَرْقَ بَيْنَ الْفَرْقِ ١١٤ ، ٣٣٨ .

(٤) الْإِنْعَامُ ٢٨ . (٥) أَيْ الْمَعْنَى الَّتِي تَضُمُّنُهُ هَذِهِ الْقَدْرَ مِنَ الْآيَةِ .

(٦) مَعْنَى الْعِبَارَةِ : أَنَّهُمْ لَمْ يَنْعَمُوا عَمَّا يَخْلُصُونَ مِنْ . . وَلَمْ يَمْدُوا عَنْهُ - أَيْ أَنَّ

حَرَمَتِهِمْ لَمْ تَمَسَّ . وَبِقِطْعَتِهِمَا : مِنَ الْإِقْتِطَاعِ ، بِمَعْنَى إِفْرَادِ الشَّيْءِ وَإِمَادِهِ . الْإِنْسَانُ

(٧) ثَلَاثَةُ رِسَائِلٍ فِي إِعْجَازِ الْقُرْآنِ ١٠٨ .

ومما يدلّ على اعتزاليته أيضاً ؛ جَرَّيَانُ ؛ بعض التراكيب الاعتزالية على لسانه في شرحه لكتاب سيبويه : مِنَ الْمَنْزِلَةِ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ ^(١) ، إذ المنزلة بين المنزلتين موقف معروف عند المعتزلة في حكم صفة ككب الكبيرة ^(٢) .

وشبيه بهذا التركيب التركيب الآخر : الْحَالُ بَيْنَ الْحَالَيْنِ ^(٣) . ففكرة (الحال بين الحالين) شبيهة بفكرة (المنزلة بين المنزلتين) وجارية في مضمارها ، بل هي من آثارها .

ومما يدلّ على اعتزاليته كذلك : إطلاقه لفظ (القديم) على الله - جلّ وعزّ - ^(٤) ، وهذا من أخصّ معتقدات المعتزلة ^(٥) .

أشيعته :

هل كان الرماني شيعياً ؟

يذكر السيوطي أنه كان شيعياً ^(٦) .

ويرى بعض الباحثين ^(٧) : أنه لم يكن شيعياً ، وبخاصّة (الإمامية) ^(٨)

(١) انظر الشرح ٨٠٣/٢ .

(٢) انظر الفرق بين الفرق ١١٥ ، وأدب المعتزلة ١٤٨ .

(٣) انظر الشرح ١٥٤٩ / ٣ ، ١٥٥٠ .

(٤) انظر الشرح ١٦٧٢/٤ ، وإنما اعتمدت في هذه الأدلة على نصوص لاروماني من غير مؤلفاته في الاعتزال ، لأن مؤلفاته في الاعتزال كلها مفقودة .

(٥) انظر الملل والنحل ٥٧/١ . (٦) انظر طبقات المفسرين ٨١ .

(٧) هو الدكتور مازن المبارك في كتابه (الرماني النحوي) ٥٣ .

(٨) الإمامية يرون أن الإمامة في علي أولاً ، ثم في أبنائه على لتعيين واحداً بعد واحد . والإمامية منقسمون إلى خمس عشرة فرقة . انظر ظهر الإسلام ١١٠ / ٤ ، والفرق بين الفرق ٢٣ ، ٥٣ .

منهم ، ويرى أن ما روى من تفضيله لعلیّ كرم الله وجهه ^(١) ، وتصنيفه لكتاب بهذا المعنى ^(٢) ، لا يسألک في زمرة الشيعة ، لأن تفضيل علی لم يكن أمراً متصوراً على الشيعة ، بل كان يقول به أيضاً معتزلة بغداد من قبل الرمانی كبشر بن المعتز (٢١٠ هـ) ^(٣) وغيره ^(٤) . وساق على دَعَوا هذه عِدَّة أدلة خلصَ منها إلى ما ذكرته أولاً : من أن الرمانی لم يكن من الإمامية في شيء ، وأنه يقف في تشييعه عند تفضيل علی الذي هو رأى معتزلة بغداد .

وأما كان الأمر ، فالشيء الذي لا شك فيه أن الرمانی كان يقول بتفضيل علی ، وهذا ظاهر - كما يبدو - من عنوان كتابه (تفضيل علی) ، وما ذكره أبو القاسم التنوخي ^(٥) .

وإذا كان الرمانی شيعياً - كما ذكر السيوطي - أو لم يكن شيعياً - كما رأى ذلك البعض من الباحثين - بل يقف في تشييعه عند تفضيل علی ، فالشيء الذي

(١) يقول أبو القاسم التنوخي - تلميذ الرمانی - : « ومن ذهب في زماننا إلى أن علياً أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم من المعتزلة : أبو الحسن الرمانی الإخشيدى » معجم الأدباء ١٤ / ٧٤ ، وانظر الرمانی للنحوي ٥٣ .
وعلى : هو أبو الحسن علی بن أبي طالب بن عبد المطلب . مات سنة ٤٠ هـ ، الأعلام ٥ / ١٠٧ .

(٢) للرمانی كتاب باسم (تفضيل علی) ، وآخر باسم (الإمامة) وانظر ثبت مصنفاته في مبحث ثقافة الرمانی وآثاره .

(٣) بشر بن المعتز : هو أبو سهل بشر المعتز ، البغدادي ، فقيه معتزلي .
الأعلام ٢ / ٢٨ .

(٤) انظر ظهر الإسلام ٤ / ٢٧ .

(٥) انظر ١٥ ، ٢٠ ، ٢١ .

لا يمكن أن يكون من الرمانى هو ذلك الموقف الذى يقفه أكثر الشيعة من الصحابة وأبى بكر وعمر - رضى الله عنهم - : من التكفير وعدم صحة خلافة الشيخين^(١) ، فهذا لا يتفق مع سيرة الرمانى وأخلاقه التى يُجَمِّعُ أكثر من تحدث عنها بأنها سيرة طيبة لا أثر فيها للتطرف والمغالاة ، سواء فى مواقفه الخلقية أم العلمية ؛ وكما يبدو انما ذلك فى شرحه لالكتاب من خلال مواقف كثيرة مما - أعرض له بعد^(٢) .

ومما يدل على موقفه المعتدل من الشيخين (أبى بكر وعمر) ، وأنه لم يسلِّك مَسَلَكَ أكثر الشيعة فى نظراته إليهما : ما جاء فى شرحه لكتاب سيبويه من تَرْضِيهِ عن (عمر)^(٣) .

ولعله فى تَرْضِيهِ أيضاً عن (على)^(٤) دون التسليم أو الصلاة عليه ، مخالفاً بذلك شعار الشيعة الذى « يَحْرُصُونَ عَلَيْهِ وَيَدْعُونَ إِلَيْهِ »^(٥) ، اعمل فى ذلك إشارة إلى أنه لم يكن متطرفاً ولا مغالياً ولا ضالعا فى التشيع كغيره .

وإلى هذا الحد من الظنون التى تتنازع المسألة تقطع الأسباب دون اليقين إلى أن تبجوح المكتبات بأسرارها ويفتح الله على مَنْ يشاء ؛ إذ العلم لا يعرف السكامة الأخيرة فى مسألة من مسائله .

(١) انظر فى ذلك : الفرق بين الفرق / ٢٩ وما بعدها ، وأدب المعتزلة ٣٧ .

(٢) انظر ص ٥٥ وما بعدها . (٣) انظر الشرح ١٤٥٩/٣ .

(٤) انظر الشرح ٢٠/٣ ب . (٥) مقدمة الخصائص لحقه ٣٧/١ .

سيرة الرمانى وأخلاقه

يَبْدُو لَعَالَمًا جَاءَ عَلَى لِسَانِ الْمُتَرْجِمِينَ وَالْكَاتِبِينَ عَنِ الرَّمَانِيِّ (١) ، وَمِنْ الْأَقْوَالِ الَّتِي جَاءَتْ عَلَى لِسَانِهِ هُوَ - أَنَّهُ كَانَ ذَا سِيرَةٍ طَيِّبَةٍ وَأَخْلَاقٍ حَسَنَةٍ .

قَالَ أَبُو حَيَّانَ التَّوْحِيدِيُّ - وَهُوَ يُفَاضِلُ بَيْنَ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ وَبَيْنَ الْجَاهِلِ (٢) - :

« وَمِنْهُمْ عَلَى بْنِ عَيْسَى الرَّمَانِيُّ ، فَإِنَّهُ لَمْ يُرَ مِثْلُهُ قَطُّ - بِإِلَّا تَقِيَّةً (٣) وَلَا تَحَاشٍ ، وَلَا اِشْتِزَازٍ وَلَا اِشْتِجَاشٍ - عِلْمًا بِالنَّحْوِ ، وَغَزَاةً فِي الْكَلَامِ وَبَصَرًا بِالْمَقَالَاتِ ، وَاسْتِخْرَاجًا لِلْعَوِيصِ ، وَإِبْضَاحًا لِلْمُسْكِلِ ، مَعَ أَلْفٍ وَتَنْزِهِ وَدِينٍ وَبِقَيْنٍ وَفَصَاحَةٍ وَفَقَاهَةٍ وَعِفَافٍ وَنَظَافَةٍ » (٤) .

وَيَقُولُ عَنْهُ أَبُو حَيَّانٍ أَيْضًا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ : إِنَّهُ صَاحِبُ « الدِّينِ الثَّخِينِ » (٥) ، وَالْعَمَلِ الرَّصِينِ » (٦) .

وَبَنَفَعَهُ أَيْضًا بِالصَّلَاحِ مَرَّتَيْنِ عِنْدَ عَرْضِهِ لِلْمُظَافَرَةِ الَّتِي جَرَتْ بَيْنَ السَّيْرَانِيَّ

(١) انظر طرفًا من هذه الأقوال - فوق ما سيذكر هنا - في مبحث أفعال العلماء في الرمانى .

(٢) الجاحظ : هو أبو عثمان حمرو بن بحر بن محبوب . مات سنة ٥٢٥ هـ ، نزها الألباء ١٩٢ .

(٣) التقيّة : الحذر ، اللسان . (٤) المقابسات ٥٧ ، ومجمع الأدباء ٧٦/١٤ .

(٥) الثخين : القوى المتين ، اللسان . (٦) الرصين : الثابت الكامل ، اللسان .

(٧) الإمتناع والموانسة ١/١٣٣ .

وَمَعَى بَن يُونُسَ الْمَلْطَقِيَّ (٣٢٨) ^(١) ، فيقول : « فَأَمَّا عَلِيُّ بْنُ عِيسَى النَّحْوِيُّ »
لِلشَّيْخِ الصَّالِحِ ، فَإِنَّهُ رَوَاهَا مَشْرُوحَةً ^(٢) ، ثُمَّ يَقُولُ : « هَذَا آخِرُ مَا كَتَبْتُ »
عَنْ عَلِيِّ بْنِ عِيسَى الشَّيْخِ الْمَصَالِحِ ، بِإِمْلَائِهِ ^(٣) .

فَالرَّمَانِيُّ - كَمَا يَرَى أَبُو حَيَّانَ التَّوْحِيدِيُّ - قَوِيَّ الْقَلْبِ ، وَالْعَقْلِ ،
وَالدِّينِ عَالِمٌ بِصِيرٍ ، ثَاقِبُ الْفِكْرِ ، طَلَقَ اللِّسَانَ ، مُعْتَزِّ بِنَفْسِهِ ، حَسَنُ
السَّمْتِ ^(٤) ، أَمِيضُ الْخُلُقِ ، يَأْلَفُ وَيُؤَلَّفُ ، فَهُوَ نَسِيحٌ وَحْدِهِ .

هَذِهِ هِيَ صِفَاتُ الرَّمَانِيِّ كَمَا يُصَوِّرُهَا لَنَا أَدِيبُ الْفَلَسَفَةِ وَفِيهِ .
الْأَدَبَاءُ أَبُو حَيَّانَ .

وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَلْتَمِسَ الدَّلِيلَ لَذَلِكَ مِنْ أَقْوَالِ الرَّمَانِيِّ نَفْسِهِ ؛ إِذَا لَمْ نَرَهُ
بِأَصْفَرِيَّةٍ : قَلْبِهِ ، وَلِسَانِهِ - وَجَدْنَا أَبَا حَيَّانَ يَقُولُ : « سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ عِيسَى
يَقُولُ لِبَعْضِ أَصْحَابِهِ : لَا تُعَادِينَ أَحَدًا وَإِنْ ظَنَنْتَ أَنَّهُ لَنْ يَنْفَعَكَ ، فَإِنَّكَ
لَا تَدْرِي مَتَى تَخَافُ عَدُوَّكَ أَوْ تَحْتَاجُ إِلَيْهِ ؟ وَهِيَ تَرْجُو صَدِيْقَكَ أَوْ تَسْتَعْنِي
عَنْهُ ؟ وَإِذَا اعْتَذَرَ إِلَيْكَ عَدُوُّكَ فَاقْبَلْ عَذْرَهُ ، وَلْيَقِلَّ غَيْبُهُ عَلَى
لِسَانِكَ » ^(٥) .

فَقَدْ أَفْصَحَ لَنَا الرَّمَانِيُّ بِهَذِهِ السَّكَلَاتِ الْقَلَائِلَ عَنْ مَعْنِيَّتِهِ ، وَكَشَفَ لَنَا عَنْ
ذَاتِ نَفْسِهِ .

(١) تَرْجُمَةُ فِي الْمَهْرَسْتِ ٣٦٨ ، وَانْظُرْ (بَرْوَكِيَّان) ٤ / ١١٩ ، ١٢٠ .

(٢) هَاتَانِ الْفَرَقَتَانِ مِنْ كِتَابِ (الْمَقَابَسَاتِ) لِلتَّوْحِيدِيِّ ، فِي مَقَابَسَةِ عَنَوَانِهَا :
« الْمُخْلَقُ الْيُونَانِيُّ وَالنَّحْوُ الْعَرَبِيُّ » ص ٦٨ .

(٣) السَّمْتُ : حَسَنُ الْقَصْدِ وَالْمَذْهَبِ فِي الدِّينِ وَالْعَالَمِ ، الْإِسْلَامِ .

(٤) مَجْمَعُ الْأَدَبَاءِ ١٤ / ٧٦ .

وتلك صفات ما اجتمعت في إنسان إلا وقد أحبتهُ القلوب ، وجرتْ
بمذحه الألسنة .

ويبدو أن حُسن الخلق وعِفة اللسان ، أمرٌ طُبِعَ عليه الروماني حتى صار
ذلك خلقاً أصيلاً يُلازمه في سائر شُئونه ، لا يختص به إنساناً دون إنسان ،
ولا يلتزمه في موقف دون آخر ، فها هو ذا حينما سُئل عن مُعاصِرِهِ (أبي سعيد
السيرافي) بشأن للفاظرة التي جرتْ بينه وبين (مَتَّى بن يونس) ، قال :

« وتَقَوَّضَ المجلسُ وأهله يَتَعَجَّبُونَ مِنْ جَاشِ أَبِي سَعِيدٍ ، ولسانِهِ
المتصرِّف ، ووجهه المُتهلِّل ، وفوائده المُتتَابِعَة » .

ثمَّ يقول - حين سُئل عن عُمر السيرافي آنذاك - : « مَوْلِدُهُ سنة ثمانين
وماثنتين ، وكان له يوم المفاظرة أربعون سنة ، وقد عبث الشَّيْبُ بِلَهَازِمِهِ ^(١) .
هذا مع السَّنتِ والوقار ، والدَّيْنِ والجِدِّ ، وهذا شمار أهل الفضل والتَّقدُّم ،
وَقَلَّ مَنْ تَظَاهَرَ وَتَحَلَّى بِمِلْيَتِهِ إِلَّا جَلَّ في العُيُون ، وعَظُمَ في الصُّدُور
والثَّنُوس ، وأَحَبَّتْهُ القُلُوب ، وجَورَتْ بِمَذْحِهِ الألسنة » ^(٢) .

فالروماني لم تنفمه مُعاصِرَةُ السَّيرافي له ، وتَوَافُقُهُ مَعَهُ في الصَّفَافَةِ ، أنْ
يقول فيه كلمة حقَّ رآه أَهْلًا لها وَحَقِيقًا بها .

وَأين كلامُ الروماني هذا من قَوْلَةِ أَبِي عَلِيٍّ الفَارَاسِيِّ في حَقِّ الرُمَانِيِّ :

(١) الهامز : جمع الهزمة ، وهي ما تحت الأذنين عند منحني العنق . اللسان .

(٢) انظر هذا النص في كتاب (المقابسات) ، في مقابلة عنوانها (للنطق اليوناني

والنحو العربي) ص ٦٨ .

« إِن كَانَ النَّحْوُ مَا يَقُولُهُ الرُّمَانِيُّ فَلَيْسَ مَعْنَاهُ شَيْءٌ ، وَإِنْ كَانَ النَّحْوُ مَا يَقُولُهُ نَحْنُ فَلَيْسَ مَعَهُ مِنْهُ شَيْءٌ » (١) .

أَوْ مِنْ كَلَامِ الْبَيْهَقِيِّ فِي شَأْنِهِ أَيْضًا إِذْ يَقُولُ :

« مَا رَأَيْتُ - عَلَى سَبِيلِ ، وَتَجْوَالِي ، وَحُسْنِ إِنْصَافِي لَنْ وَضَعَ يَدَهُ فِي الْأَدَبِ - أَحَدًا أَعْرَى مِنَ الْفَضَائِلِ كُلِّهَا ، وَلَا أَشَدَّ ادِّعَاءَ لَهَا كُلِّهَا مِنْ صَاحِبِ الْحُدُودِ (٢) ، فَإِنِّي - مَعَ زَيْنِ لَهُ ، وَنَظَرِي إِلَيْهِ ، وَاسْتِكْثَارِي مِنْهُ فِي عُنُقُومَانِ شَبِيبَتِي - لَمْ أَقْطِعْ عَلَى أَمْرِهِ ، حَتَّى رَاجَعْتُ الْعُلَمَاءَ فِي أَمْرِهِ : فَقَالَ الْمُتَكَلِّمُونَ : لَيْسَ فَنَّهُ فِي (السَّكَلَامِ) فَنَفًا ، وَقَالَ النَّحْوِيُّونَ : لَيْسَ شَأْنُهُ فِي (النَّحْوِ) شَأْنَفًا ، وَقَالَ الْمُنْطِقِيُّونَ : لَيْسَ مَا يَزْعُمُ أَنَّهُ مَنْطِقٌ مَنْطِقًا عِنْدَنَا . وَقَدْ خَفِيَ أَمْرُهُ عَلَى عَامَّةٍ مَنْ تَرَى » (٣) .

فَلَا رَيْبَ فِي أَنَّ شَهَادَةَ الرُّمَانِيِّ فِي حَقِّ السَّيْرَانِيِّ ، إِنَّمَا تَرْسِمُ لَنَا صُورَةً صَادِقَةً عَنْ أَخْلَاقِهِ هُوَ قَبْلَ أَنْ تَسْكُونَ رَأْيًا لِلرُّمَانِيِّ فِي حَقِّ زَمِيلٍ وَمُعَامِرٍ لَهُ بِهِ مِنَ الْعِلْمِ رَحِمٌ فَوَعَا حَقَّ رِعَايَتِهَا .

وَتِلْكَ الْأَخْلَاقُ الَّتِي أَصْبَحَتْ جُزْءًا أَصِيلًا مِنْ كَيَانِ الرَّجُلِ هِيَ الَّتِي جَعَلَتْهُ يَقُولُ - حِينَئِذَا بَدَأَ الْخَطَأَ مِنْ ظَاهِرِ كَلَامِ سَيَبُويَه - : « فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : وَلَيْمَ حُلَّ كَلَامِهِ (٤) عَلَى هَذَا مَعَ أَنَّ الْإِطْلَاقَ يَنْقُضِي خِلَافَهُ ؟

(١) البنية ٢ / ١٨١ .

(٢) يعنى البيهقي بصاحب الحدود : الرماني ؛ إذ له كتاب يسمى : الحدود .

انظر البنية ٢ / ١٨١ .

(٣) البصائر والنفائس ، ١٤٠ .

(٤) أى كلام سيبويه .

قِيلَ لَهُ : لَأَنْ عَلِمْنَا أَنْ نَتَأَوَّلَ كَلَامَ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى مَا يَصِحُّ وَيَجُوزُ إِذَا اخْتَمَلَ ذَلِكَ الْوَجْهَ وَإِنْ كَانَ يَحْذِفُ أَوْ وَضَعَ كَلَامٍ مَوْضِعَ كَلَامٍ ، وَلَا نَحْمِلُهُ عَلَى الْغَطِّ وَإِنْ كَانَ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ مِثْلُهُ عَلَى جِهَةِ السَّنُو مِنْ الْإِنْسَانِ ^(١) .

وَلَا يَفُوتُكَ قَوْلُهُ فِي النَّصْرِ السَّابِقِ « أَهْلُ الْعِلْمِ » وَقَدْ كَثُرَ عَقْدُهُ فِي التَّكْنِيَةِ ، فَقَدْ كَانَ - رَحِمَهُ اللَّهُ ، كَاتِبًا كَرَّدَ لَنَا فِي شَرْحِهِ لِلْكِتَابِ - عَفَّ اللِّسَانَ وَالْقَلَمَ ، بِعَمِيدٍ كُلِّ الْبُعْدِ عَنْ عُورِ الْكَلِمِ .

وَلَعَلَّ هَذَا الْمَوْقِفَ الْمُهَذَّبَ مِنَ الرَّمَانِيِّ حِيَالِ شُيُوخِهِ مِنَ النُّحَوِيِّينَ ، يُفَسِّرُ لَنَا مَوْضُوعِيَّةَ الرَّجُلِ فِي مُفَاقَشَاتِهِ لَهُمْ ، وَأَحْكَامَهُ عَلَى أَقْوَالِهِمْ ، وَالْبُعْدِ عَنْ التَّمَرُّضِ لِأَشْخَاصِهِمْ .

وَيُفَسِّرُ لَنَا كَذَلِكَ مُخَالَفَتَهُ لِسَبِيحِيَّةِ أَحْيَانًا بِأَسْلُوبِ خَافِتٍ وَمُهَذَّبٍ ، مِمَّا يَحْتَاجُ لِمُعْرِفَتِهِ إِلَى دِقَّةِ الْمُلَاحَظَةِ وَالتَّمَرُّضِ بِأَسْلُوبِهِ ^(٢) .

وَنَرَى الرَّمَانِيَّ فِي مَوْقِفِ آخِرِ مُتَوَاضِعًا هَاضِمًا لِنَفْسِهِ ، بِعَمِيدٍ كُلِّ الْبُعْدِ عَنْ التَّمَرُّضِ - مَعَ ذَلِكَ التَّزَاءُ الْعَرَبِيَّ مِنْ الْفَنَافَةِ - مُتَرَفِّعًا عَنْ جَلَلِ الْأُمُورِ .

(١) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٣ / ٢١٠ أ .

(٢) انظر أعوذجامن هذه المخالفة الخافتة والمهذبة ، في شرحه للكتاب ٣ / ١٢٠٠ .

حيث أجاز سيبويه هناك إظهار الفعل للعامل (أعنى) في بيت (الرزاعي) ، ولم يميز الرماني إظهاره .

يُتَجَلَّى ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ : « فَإِنْ اَلْتَزَمَ هَذَا ^(١) خَالَفَ جَمِيعَ النُّعَوِيِّينَ ، وَكَفَى بِذَلِكَ عَيْنِيَا مُخَالَفَةَ جَمِيعِ أَهْلِ الصَّفَاعَةِ ، كَالْوِخَالَفِ فِي مَسْأَلَةِ مِنَ الْمُهَنْدِسَةِ جَمِيعِ أَهْلِ الصَّفَاعَةِ لِمَكَانِ ذَلِكَ عَيْنِيَا . . . ، وَمَنْزِلَتُهُ كَنْزَلَةُ مَنْ خَالَفَ جَمِيعَ الْعُقَلَاءِ فِي أَمْرِ مِنَ الْأُمُورِ ، وَادَّعَى أَنَّ عَقْلَهُ فَوْقَ جَمِيعِ الْعُقُولِ ، وَكَفَى بِذَلِكَ عَيْنِيَا وَخِزْيَا » ^(٢) .

فَمَنْ ادَّعَى أَنَّ عَقْلَهُ فَوْقَ جَمِيعِ الْعُقُولِ ، فَقَدْ أَخْلَقَ بِنَفْسِهِ الْخِزْيَ وَالْعَيْنَ ، وَوَصَفَ نَفْسَهُ بِالْفُرُورِ الَّذِي هُوَ قَرِينُ الْجَهْلِ ، وَكَيْفَ يُسَمَّعُ قَوْلُهُ ، أَوْ يُقْبَلَ كَلَامُهُ ، وَالنَّفْسُ مُطْبُوعَةٌ عَلَى الْقَبُولِ مِمَّنْ تَأَنَسَ إِلَى خُلُقِهِ ، وَتَسْكُنُ إِلَى طَبْعِهِ .

وَهُوَ كَذَلِكَ رَجُلٌ مُعَدِّلُ الْفِكْرِ ، وَسَطٌ فِي الْأُمُورِ - وَخَيْرُ الْأُمُورِ أَوْسَاطُهَا - إِذَا خَارَجَ عَنِ الْإِجْمَاعِ - عِنْدَهُ - مَرْدُودٌ ^(٣) الْقَوْلُ ، خَارِجٌ عَنِ حَدِّ الْعَقْلِ وَالْعَدِيدِ .

فَاسْتَمَعَهُ يَقُولُ : « كُلُّ مَنْ خَرَجَ عَنِ إِجْمَاعِ أَهْلِ الصَّفَاعَةِ فَقَوْلُهُ مَرْدُودٌ » ^(٤) .

وَيَقُولُ : « ... فَيَخْرُجُ بِذَلِكَ عَنِ إِجْمَاعِ النُّعَوِيِّينَ ، وَمَا اتَّعَقَّبَهُ طِبَاعُ

(١) أَيْ اَلْتَزَمَ بِالْقَوْلِ بِأَصَالَةِ الْهَمْزَةِ فِي مِثْلِ (اَلْحَقُّ) بِنَاءً عَلَى قَوْلِهِ بِأَصَالَتِهَا فِي مِثْلِ (اَفْسَلُ) وَهِيَ الرُّعْدَةُ .

(٢) شَرْحُ كِتَابِ سَيَبَوِيهِ ، لِلرَّمَانِيِّ ٦٥/٥ ب .

(٣) مَرْدُودٌ : رَدِيءٌ ، اَلْسَانُ .

(٤) شَرْحُ كِتَابِ سَيَبَوِيهِ ، لِلرَّمَانِيِّ ١٧٤/٥ .

العرب والمولدين ، وَيَكُونُ سَبِيلُ ذَلِكَ فِي مُنَافَرَةِ الطَّبَاعِ كَسَبِيلِ مَنْ
تَزَيَّأَ بِزَيٍّ مَرْدُولٍ عِنْدَ الْجَمِيعِ ، وَمِثْلُ هَذَا لَا يَحْمِلُ نَفْسَهُ عَلَيْهِ عَاقِلٌ
مُعْتَدِرٌ ^(١) .

وإذا كانت قُوَّةُ النَّفْسِ ، وَعُلُوُّ الهِمَّةِ ، وَرَجَاحَةُ الْعَقْلِ ، وَمَنَانَةُ الدِّينِ ،
وَعِفَّةُ اللِّسَانِ ، وَحُسْنُ الطَّوْبَةِ - وهى صفاتُ الرُّمَّانِي - كما نَطَقْتُ بِهَا الْأَقْوَالُ
السَّابِقَةِ - أُمُورًا خُلُقِيَّةً مَحْمُودَةً ، فَلَا رَيْبَ فِي أَنَّ حُسْنَ السَّنَةِ وَجَمَالَ الْمَظْهَرِ ،
يَتِمَّ بِسَتْمِيلِ النُّفُوسِ وَيَجْلِبُ الْمَهَابَةِ ، وَقَدْ كَانَ لِلرُّمَّانِي مِنْ ذَلِكَ نَصِيبٌ ،
كَأَيْشِيرٍ إِلَيْهِ قَوْلُهُ السَّابِقُ «... وَيَكُونُ سَبِيلُ ذَلِكَ فِي مُنَافَرَةِ الطَّبَاعِ كَسَبِيلِ
مَنْ تَزَيَّأَ بِزَيٍّ مَرْدُولٍ عِنْدَ الْجَمِيعِ ، وَمِثْلُ هَذَا لَا يَحْمِلُ نَفْسَهُ عَلَيْهِ
عَاقِلٌ مُعْتَدِرٌ » .

وكذلك قولُ أَبِي حَتَّانٍ فِي نَعْتِهِ : «... مَعَ قَائِلِهِ...» ، وَعَفَافٍ ،
وَنَظَافَةٍ ^(٢) .

وَلَمْ يَقِفِ الْأَمْرُ بِالرُّمَّانِي عِنْدَ هَذَا الْحَدِّ مِنْ حُسْنِ الْخُلُقِ وَطَيِّبِ
الْأَخْدُونَةِ ، وَإِنَّمَا تَجَاوَزَهُ إِلَى مَرْتَبَةِ أَعْلَى مِنْ ذَلِكَ وَأُفْصَى ، فَقَدْ كَانَ
- رَحِمَهُ اللَّهُ - زَاهِدًا وَرِعًا ؛ يَتَجَلَّى ذَلِكَ فِي اخْتِرَافِهِ الْوِرَاقَةَ حَتَّى يَأْ كُلَ مِنْ

(١) شرح كتاب سيئويه ، الرمانى ٧٥/٥ ب .

(٢) انظر هذا القول فى ص ٥٥ .

عَمَلٍ بَدِيهِ ؛ إِذْ لَيْسَ يَبْغِي أَنْ يَكُونَ امْتِنَانُهُ لِهَذِهِ الْحِرْفَةِ زُهْدًا فِي الْمَالِ
وَاسْتِيفَاءً لِمَا عِنْدَ اللَّهِ سَجْعَانَهُ وَتَعَالَى ، فَمَا أَحْسَبُ عَالِمًا تَشَدُّ إِلَيْهِ الرَّجَالُ ،
وَيَكْثُرُ فِي حَلْفَتِهِ الْفَضْلَاءُ ^(١) ، وَتُرَى مَوْلَاتُهُ عَلَى الْمَسَانَةِ ^(٢) ، وَتَسْمُو مَنْزِلَتُهُ
لَدَى الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ ، وَيَتَمَنَّى الْأَمْرَاءُ لِقَاءَهُ وَالْأَخَذَ عَنْهُ ^(٣) ، وَلَا يُمَكِّنُهُ
أَنْ يَكُونَ لَهُ مِنَ الدُّنْيَا نَصِيبٌ . وَلَسَكُنْهُ الزُّهْدُ الَّذِي يَقْتَضِي بِهِ الْعُلَمَاءُ
الْمُخْلِصُونَ ، وَمَا السَّهْرَافِي الَّذِي احْتَرَفَ نَسْخَ الْكُتُبِ ، وَرَفَضَ أَجْرًا عَلَى
قَضَاءِ تَوَلَّاهُ عَنَّا بِبَيْهَدٍ ^(٤) . وَلَا الْخَلِيلَ ^(٥) الَّذِي مَلَأَ عِلْمُهُ الْآفَاقَ وَكَسَبَ
النَّاسُ بِهِ الْأَمْوَالَ ، وَهُوَ فِي (خُصٍّ) ^(٦) بِالْبَصْرَةِ يُقِيمُ ^(٧) .

وَيَتَجَلَّى وَرَعُ الرَّمَانِي كَذَلِكَ فِي مَوْقِفٍ آخَرَ : ذَكَرَ سَبِيحُوه الْآيَةَ :
« وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنْهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ » ^(٨) .
وَعِنْدَمَا عَرَضَ لَهَا الرَّمَانِي فِي شَرْحِهِ لَمْ يَذْكُرِ الْمُتَعَلِّقَ (بِاللَّهِ) بَعْدَ الْفِعْلِ
(كَفَرُوا) .

وَمَا ذَلِكَ مِنْهُ - كَمَا أَظُنُّ - إِلَّا اسْتِيفَاحًا مِنْ تَعَلُّقِ الْكَافِرِ بِاللَّهِ

(١) انظر تلامذته في ص ٤٣ وما بعدها .

(٢) انظر ثبنا بأسماء هذه المؤلفات في مبحث ثقافة الرمانى وآثاره .

(٣) انظر هذا في قول (عز الدولة البويهى) في مبحث أقوال العلماء في الرمانى .

(٤) انظر ترجمته في البنية ١ / ٨ ، وكذا ص ٤١ من هذا الكتاب .

(٥) الخليل : هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراءىدى .

البصرى ، أستاذ سيويه . مات سنة ١٧٥ هـ . البنية ١ / ٥٥٧ .

(٦) الخس : البيت من القصب أو الشجر ، اللسان .

(٧) انظر البنية ١ / ٥٥٨ .

(٨) النوبة ٥٤ . والآية المذكورة في الكتاب ٣ / ١٤٦ .

جلّ وعزّ ، وقد أورد لفظ الآية في كلامه ثلاث مرّات دون أن يُعرِّح بهذا المتعلّق (بالله) ، مع دِقَّتِهِ وجِزْهِه اللّٰذَيْنِ عَمِدَتْهُمَا دائماً في شرحه للسّكّاب . فهذا يَقْطَعُ بأنّه لم يَتْرُكْ ما تَرَكْ سَهْواً أو عَدَمَ دِقّة ، ولكنه الورعُ الذي أبى معه أن يُعدّي السّكفر إلى الله سبحانه وتعالى ، وكأنّه يَسْتَنْسِكِرُ أن يَكُونَ في الدُّنْيَا مَنْ يَكْفُرُ بالله بعد قيام البراهين الساطعة والحجج اللائحة على صِدْقِ الوُحْيَةِ ، فلم يَشَأْ أن يُلَوِّحَ مِنْ خِلَالِ كِتَابِهِ التّصريحُ بِمِثْلِ هَذَا .

ولعلّ ممّا يَزِيدُ الأمرَ تَأْكِيداً على أن ما ذَكَرْتُ هو ما أراد الرّماني ، أنّه لم يَذْكُرْ هَذَا المتعلّق (بالله) إلّا - مُضْطَراً - عِنْدَ التّقديرِ للإِعْرَابِ أخيراً حين صار تأليف العبارة صَنْعاً بَشَرِيّاً ، لا قُوّاً فَا يَنْطِقُ بِالْحَقِّ^(١) .

فهذا لَوْ أَنَّ مِنَ الْوَرَعِ الْخِلَافَ ، لَا يُسْكَادُ يَذْكُرُ إلّا مع التّأمُّلِ والنّظَرِ ، وكأنّي بالرّماني قد أراد أن لا يَظْهَرُ وَرَعُهُ وَرَهْأً .

ورُبُّدَةُ الْقَوْلِ : أن الرّماني كان يَتَجَلَّى - كما رأينا - بِكَرَمِ الْخِلَالِ خَلْقاً وَخُلُقاً ، ولعلّ ذلك - إلى جانب عَمِيدَتِهِ الْإِعْزَازِيَّةِ ، وَسَمَةِ نِفَاقَتِهِ - هو الذي أَحَلَّهُ مِنْ قُلُوبِ النَّاسِ وَنُفُوسِهِمُ الْمَحَلَّ الْحَسَنَ ، فَظَنُّوا إِلَيْهِ أَكْثَرُهُمْ بَعَيْنَ الرُّضَا ، وَأَكْبَرَهُ الْعَامَّةُ وَالْخَاصَّةُ عَلَى السَّوَاءِ .

(١) انظر حديث الرّماني عن تلك الآية في شرحه لكتاب سيّويه ٢ / ١٨٦ ، أ

ثقافة الرُّماني وآثاره

عرفنا فيما مضى - عند الكلام عن طبيعة العصر الثقافي^(١) - : أن القرن الرابع - وهو الذي عاش فيه الرماني (٢٩٦ - ٣٨٤ هـ) - كان ذا سماتٍ ثقافية خاصة تختلف عن ذي قبل نتيجةً لعوامل مُتعدِّدة أوضعتها هناك .

وأبرزُ تلك السماتِ :

الاتِّساع ، والعُنق ، والنشاط ، والحُرِّية الفِكرية

والرماني من أكثر العلماء استجابةً لطابع العصر الثقافي ، حتى غداً في أكثر فروعها إماماً :

فهو في الاعتزال ، والكلام ، والمنطق ، والنفس : من ركهار الشيوخ والمُقدِّمين فيهم .

ونظرةً سريعةً إلى مؤلفاته في هذا الباب^(٢) ، والتي بلغت أربعين كتاباً - وكلها مفقودة - تؤكِّد لنا مدى ما بلغه الرماني في هذه الفنون .

وهو في العربية : من الصُّدُور والأعلام ، وفي كلِّ فروعها إمامٌ .

(١) انظر هذا في ص ٢٧ وما بعدها .

(٢) انظرها في ثبت مؤلفاته المذكورة في نهاية هذا البحث .

وبلغت مؤلفاته فيها ثلاثون كتاباً ، منها^(١) :

١ - الألفاظ المتقاربة أو المترادفة المعنى :

وهو كتاب صغير يقع في ١٤٢ فصل ، والفصل فيه عبارة عن كلمة ومُرَادِفَاتِهَا ، وليس لفصول الكتاب ترتيب معين .

ومنه نسخة مخطوطة كتبها الهوربني سنة ١٢٨٤ هـ ، وهي في دار الكتب المصرية تحت رقم (٢) لغة .

وقد طُبع هذا الكتاب مرتين : الأولى منهما في مصر سنة ١٣٢١ هـ بتحقيق : محمد محمود الرافعي ، ثم أعيدت ثانية في الهند سنة ١٣٣٤ هـ^(٢) .

٢ - معاني الحروف :

وهو مطبوع في مصر بتحقيق : الدكتور عهد الفتاح شلبي (طهضة مصر - ١٩٧٣) .

هذا ، وقد طبعت للرماني رسالة باسم : (مغازل الحروف) - المجموعة الأولى من نقائس المخطوطات التي يصدرها في النجف الأستاذ محمد حسن آل ياسين .

ونشرها غلام مصطفى في مجلة كلية الآلسن الشرقية بـلاهور (عدد : ٢ مجلد : ٧ ص ١٨ - ٤٢)^(٣) .

(١) سأذكر هنا الموجود منها فقط بادئاً بالمطبوع ثم المخطوط - تاركا غير الموجود ليتراءى اسمه من خلال ثبت مؤلفاته في ص ٧١ .

(٢) انظر الرماني للنحوى ٨٧ .

(٣) انظر الرماني للنحوى ٨٧ .

٣ — شرح كتاب سيديويه :

وهو مخطوط ، وهو موضوع كتابنا هذا .

٤ — الحدود الأكر ، والحدود الأصغر :

وهو مخطوط : ومنه نسخة ضمن مجموع مخطوط في استقامبول (كوبولي-١٣٩٣) من ص ٢٥ - ٣٥ ، ونسخة أخرى ضمن مجموع مخطوط أيضاً في كلية الآثار العامة ببينداد رقم ٧٧٨ ، وهي في ١٥ صحيفة من الحجم الصغير^(١) .

وهو في علوم القرآن : مُفسّر بارع ، ومُصنّف قدير ، ولا أدلّ على ذلك من كتابه في التفسير ، الذي قال هو عنه : « تَفْسِيرِي بُسْتَانٌ يُجْتَنَى مِنْهُ مَا يُشْتَهَى »^(٢) .

وقال عنه أبو حيان التوحيدي : « وَقَدْ عَمِلَ^(٣) فِي الْقُرْآنِ كِتَابًا نَفِيسًا »^(٤) .

وقيل للصاحب بن عباد : « هَلَّا تُصَنِّفَ تَفْسِيرًا ؟ فَقَالَ : وَهَلْ تَرَكَ لِفَاعِلٍ بَنٍ عَيْسَى شَيْئًا »^(٥) ، وهو يعني الرماني^(٦) .

(١) انظر الرماني للنحوي ٨٩ .

(٢) المنية والامل ٦٥ .

(٣) أي الرماني ، انظر للنص بتمامه في ص ٧٧ .

(٤) الإمتاع والمؤانسة ١٣٣/١ .

(٥) المنية والامل ٦٥ .

(٦) انظر ترجمة الرماني ص ٣٣ .

ومؤلفاته في هذا المجال تبلغ عشرة كتب ، منها :

١ - الفسكت في إعجاز القرآن :

وقد طبع في الهند سنة ١٩٣٤ بتحقيق : الأستاذ عبد العليم الصديقي .

وهو مطبوع في مصر مع رسالتين أخريين : للخطابي^(١) ، وعبد القاهر الجرجاني^(٢) . في كتاب واحد يُسمى :

« ثلاث رسائل في إعجاز القرآن » . بتحقيق : محمد خلف الله ، ومحمد زغلول سلام ، ط دار المعارف بمصر .

٢ - كتاب الجامع لعلم القرآن :

وهو مخطوط ، ويوجد منه بمض الجزء الثاني عشر فقط في خمسين ومائة ورقة (١٥٠) ، في مكتبة المسجد الأقصى بالقدس رقم ٢٩ ، وفي معهد المخطوطات بالقاهرة صورة عن النسخة السابقة (ميكروفيلم ١٦ / القدس - القدس) .

وذكر بروكلمان : أن الجزء السابع من الجامع في التفسير في مكتبة باريس رقم ٦٥٢٣^(٣) .

(١) الخطابي : هو أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم ، من ولد زيد بن الخطاب ، وهو محدث فقيه ، ومات سنة ٣٨٨ هـ ، البقية ١ / ٥٤٦ .

(٢) عبد القاهر الجرجاني : هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن ، مات سنة ٤٧١ هـ ، البقية ٢ / ١٠٦ .

(٣) انظر الرمانى النحوى ٨٦ .

وذكر الشَّيْطَانِي فِي الْبُغْيَةِ أَنَّ لَعَبْدَ الْمَلِكِ بْنِ عَلِيٍّ (٨٤٩ هـ) كِتَابًا بِاسْمِهِ : « الْمُنْتَخَبُ مِنْ تَفْسِيرِ الرَّمَانِيِّ » ^(١) .

وَفِي الْفَتْحِ وَأَصُولِهِ : لَهُ فِيهِمَا اثْنَا عَشَرَ كِتَابًا ، كُلُّهَا مَفْقُودَةٌ .



وإِذَا كَانَ لِلرَّمَانِيِّ مِنْ مَعْرِفَةٍ وَرَاءَ مَا ذَكَرْتُ ، فَأَغْلَبُ الظَّنُّ أَنَّهَا مَعْرِفَةٌ عَامَّةٌ ، لَا مَعْرِفَةُ التَّحْقِيقِ الَّتِي تَمْتَحِنُ أُسْتَاذِيَّةً كَمَا هُوَ شَأْنُهُ فِي الْفُرُوعِ الَّتِي تَقَدَّمَتْ .

وَمِنْ ذَلِكَ - مَثَلًا - مَعْرِفَتُهُ بِالْحِسَابِ وَالْمَنْدَسَةِ ؛ إِذْ لَمْ يُؤَثِّرْ هَفْهُ مُؤَلِّفٌ فِي ذَلِكَ ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنَ الْمُتَرْجِمِينَ لَهُ أَنَّهُ كَانَ ذَا مَعْرِفَةٍ بِهِمَا ، كَمَا ذَكَرُوا ذَلِكَ عَنِ السَّيْرَانِي ^(٢) ، وَإِنَّمَا كَانَتْ مَعْرِفَةُ الرَّمَانِيِّ بِهَذِهِ الْعُلُومِ - عَلَى مَا يَبْدُو - مَعْرِفَةً عَادِيَّةً لَمْ تَجْمَلْ مِنْهُ أُسْتَاذًا وَمُصَاحِبَ دَرَسٍ .

وَقَدْ وَرَدَ فِي شَرْحِهِ الْكِتَابِ سَبْعُ مِائَةٍ مِنْ مَسَائِلِ هَذِهِ الْعُلُومِ عَلَى سَبِيلِ الْإِجْمَالِ وَالْعُرُوضِ ، وَذَلِكَ كَمَا فِي حَدِيثِهِ عَنِ الْمِثَالِ : قَوْمُكَ أَقْطَارَ الْبِلَادِ ، أَيْ تَوَاحِيهَا ، يَقُولُ :

« وَفُرْقٌ بَيْنَ الْقَطْرِ وَالضَّلْعِ فِي الشَّكْلِ ، لِأَنَّ الضَّلْعَ :

هُوَ الْخَطُّ الْمَدْرُودُ الَّذِي بِإِزَائِهِ مِثْلُهُ ، كَالضَّلْعِ الْمُسْتَعِيرِ الَّذِي بِإِزَائِهِ مِثْلُهُ ^(٣) .

(١) الْبُغْيَةُ ١١١/٢ .

(٢) انْظُرْ هَذَا فِي تَرْجُمَتِهِ ص ٤١ .

(٣) فِي كِتَابِ (مِفْتَاحِ الْعُلُومِ) لِلْخَوَارِزْمِيِّ (ص ١٥٩ : ط الْعَبِيد) :

« الْأَضْلَاعُ : هِيَ الْخُطُوطُ الَّتِي تَحِيطُ السُّطُوحَ » .

فَأَمَّا الْقَطْرُ : فهو نَاحِيَةُ الزَّائِيَةِ الْمُقَابِلَةِ لِلزَّائِيَةِ الَّتِي بِإِزَائِهَا ^(١) ، ^(٢) .

ويقول في كتابه (النسكت في إعجاز القرآن) :

« الْأَشْيَاءُ عَلَى وَجْهَيْنِ : مِنْهَا مَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْمُسْكِنِ فِيهِ مُعَارَضَةٌ ،
وَمِنْهَا مَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْمُسْكِنِ .

فَالأَوَّلُ : كَالْجَذْرِ بِعَدَدٍ يُضْرَبُ فِي عَدَدٍ فَيَكُونُ مِنْهُ خَمْسَةٌ
وَعِشْرُونَ غَيْرَ خَمْسَةٍ فِي خَمْسَةٍ .

وكذلك : التَّحْدِي فِي قِسْمَةِ الْمَقَادِيرِ : أَنَّهُ لَا يَحُلُو مِقْدَارَانِ مِنْ أَنْ
يَكُونُ أَحَدُهُمَا أَزِيدَ مِنَ الْآخَرِ ، أَوْ أَنْقَصَ ، أَوْ مُسَاوِيًا .

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ : هَاتُوا مِثْلَ هَذِهِ الْقِسْمَةِ فِي غَيْرِ الْمَقَادِيرِ . قُلْنَا : لَا يَلْزَمُ
ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْمُسْكِنِ .

وكذلك سَبِيلُ الْجَذُورِ ^(٣) ، وَلَوْ ^(٤) قَالَ : جَذَرُ مِائَةِ عَشْرَةٍ ، فَهَاتُوا لَهَا
لَهَا جَذْرًا غَيْرَ الْعَشْرَةِ .

وليس كذلك سَبِيلُ أَعْلَى الطَّبَقَاتِ فِي الْبَلَاغَةِ ... ^(٥) .

(١) في (مفاتيح العلوم) للخوارزمي (ص ١٥٩ ، ط المبد) : « القطر :
[الخط] الذي يخرج من طرف زاوية ، وينتهي إلى زاوية أخرى . والخط الذي يقسم
الدائرة بنصفين ، يسمى أيضاً قطراً » .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٢ / ٧٨٤ (رسالة دكتوراه بتحقيقنا) .

(٣) الجذور : جمع جذر - بفتح الجيم وكسرهما - وهو الأصل من كل شيء ، اللسان .

(٤) هكذا بالواو في الأصل ، والظاهر أنها مقحمة .

(٥) كتاب (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن) ١٠٢

ويقول أيضاً: «... وكفى بذلك^(١) غيباً مُخَالَفَةً جَمِيعِ أَهْلِ الصَّنَاعَةِ ، كما لو خَالَفَ مُخَالَفٌ فِي مَسْأَلَةٍ مِنَ المِهْنَدِسَةِ جَمِيعَ أَهْلِ الصَّنَاعَةِ لَكَانَ ذَلِكَ غَيْباً ، وكذلك لو خَالَفَهُمْ فِي مَسْأَلَةٍ قَدْ أُجْمِعُوا عَلَيْهَا فِي الْجَبَرِ والمُقَابَلَةِ ... »^(٢).

فهذه الأقوال في تلك المسائل إنْ هِيَ إِلَّا مُجَرَّدُ مَعْرِفَةٍ عَامَّةٍ جَرَتْ عَلَى لِسَانِهِ ، لَا تَدُلُّ عَلَى مَعْرِفَةٍ عَالِيَةِ هَذِهِ الْعُلُومِ ، اللَّهُمَّ إِلَّا إِذَا كَانَ مُؤَلِّفُهُ الْمُسَمِّيَّانِ بِـ (كِتَابِ مَبَادِي الْعُلُومِ) ، وَ (كِتَابِ الْعُلُومِ)^(٣) يَشْتَقِعَانِ عَلَى شَيْءٍ أَغْمَقَ مِمَّا ذُكِرَ ، وَهَذَا عَلَى فَرَضٍ أَنَّ مَوْضُوعَهُمَا مُمَائِلُ لِكِتَابِ (مِفْتَاحِ الْعُلُومِ) لِمُعَاصِرِهِ الْخَوَارِزْمِيِّ^(٤).

وَأَسْتُ أَتَتَّبِعُ هَذَا بَعْدَ أَنْ عَرَفْنَا عَنْ الرَّمَانِيِّ سَعَةَ الثَّقَافَةِ وَتَنَوُّعَ المَعَارِفِ وَتَمَدُّدَهَا ، وَاسْكُنْ عَلَى كُلِّ حَالٍ فَلَسْتُ أَقْطَعُ بِشَيْءٍ فِي هَذَا الْأَمْرِ مَا دَامَتْ مُصَنَّفَاتُ الرَّجُلِ قَدْ تَوَارَى مُعْظَمُهَا خَلْفَ الْأَحْدَاثِ وَاحْتَجَبَتْ وَرَاءَ الْقُرُونِ .

(١) للشارح إليه : هو الخروج عن إجماع النحويين ومخالفتهم .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، الرمانى ٥ / ٦٥ ب .

(٣) انظر الكتابين في ثبت مصنفاته في ص ٧١ .

(٤) الخوارزمى : هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف . مات سنة ٣٨٧ هـ .

انظر مقدمة مفاتيح العلوم ، لنافره ٣ ، وانظر (بروكلمان) ٤ / ٣٣٣ .

وإليك تُدَبَّتْ مُصَنَّفَاتُهُ عَلَى ضَوْءِ مَا جَاءَ فِي إِنْبَاءِ الرِّوَاةِ ٢/٢٩٦

أولاً : في الاعتزال والكلام والمفطق والنفوس :

١ - صفة الاستدلال (يشتمل على سبعة كتب) .

٢ - نكت المعونة بالزيادات لابن الإخشيد .

٣ - شرح المعونة (لم يتم) .

٤ - الأسماء والصفات لله عز وجل .

٥ - ما يجوز على الأنبياء وما لا يجوز .

٦ - الرؤية في القمض على الأشعري .

٧ - نقض الثعلبي على يحيى بن عدي .

٨ - تجانس الأفعال .

٩ - استحقاق القدم .

١٠ - الإمامة .

١١ - الرؤية .

١٢ - السؤال والجواب .

١٣ - الأكوان .

١٤ - نقض استحقاق القدم . في الرد على أبي هاشم .

١٥ - مسائل أحمد بن إبراهيم البصري .

١٦ - مسائل أبي جابي .

١٧ - جوامع العلم . في التوحيد .

١٨ - صفات النفس .

١٩ - شرح الأسماء والصفات لأبي علي .

- ٢٠ - الإرادة .
- ٢١ - نكت الإرادة .
- ٢٢ - المعلوم والجهول والنفي والإثبات .
- ٢٣ - الأسباب .
- ٢٤ - المجالس في استحقاق الذم .
- ٢٥ - أدب الجدل .
- ٢٦ - أصول الجدل .
- ٢٧ - الرد على الدهرية .
- ٢٨ - للطبائع .
- ٢٩ - المطلق .
- ٣٠ - الرسائل . في الكلام .
- ٣١ - المعرفة .
- ٣٢ - الصفات . كتاب صغير .
- ٣٣ - أدلة التوحيد .
- ٣٤ - النبوة .
- ٣٥ - مقالة المعتزلة .
- ٣٦ - الأخبار والتمييز .
- ٣٧ - تفضيل على .
- ٣٨ - الرد على من قال بالأحوال .
- ٣٩ - الرد على المسائل البغداديات لأبي هاشم .
- ٤٠ - التعليق .

ثانيا : في علوم العربية :

- ١ - شرح سيبويه .
- ٢ - شرح الأصول لابن المراج .
- ٣ - شرح الموجز .
- ٤ - شرح الجمل لابن المراج .
- ٥ - شرح المهجاء لابن المراج .
- ٦ - شرح الألف واللام للمازني .
- ٧ - شرح مختصر الجرمي .
- ٨٩- شرح مسائل الأخفش . الكبير والصغير . ومصنفان .
- ١٠- شرح المدخل للمبرد .
- ١١- شرح المختضب للمبرد .
- ١٢- الخلاف بين سيبويه والمبرد .
- ١٣- نكت سيبويه .
- ١٤- أغراض سيبويه .
- ١٥- تهذيب أبواب كتاب سيبويه .
- ١٦- المسائل والجواب من كتاب سيبويه .
- ١٧- الخلاف بين النحويين .
- ١٨- الإيجاز . في النحو .
- ١٩- المبتدأ . في النحو .
- ٢٠- الملل .
- ٢١- التنصيف . مكرر في الأصل .

- ٢٢ - الاشتقاق الكبير .
- ٢٣ - الاشتقاق المستخرج .
- ٢٤ - الحروف .
- ٢٥ - الألفات .
- ٢٦ - الحقيقة والمجاز .
- ٢٧ - المخزومات .
- ثم :
- ٢٨ - الألفاظ المتقاربة .
- ٢٩ - الحدود .

ثالثا : في علوم القرآن :

- ١ - الجامع في علم القرآن .
- ٢ - النكت في إعجاز القرآن .
- ٣ - شرح معاني الزجاج .
- ٤ - المختصر في علم السور القصار .
- ٥ - المنشأ به في علم القرآن .
- ٦ - جواب ابن الإخشيد في علم القرآن .
- ٧ - شرح الشكل والنقط لابن الصراج .
- ٨ - غريب القرآن .
- ٩ - جواب مسائل طلحة في علم القرآن .
- ١٠ - مسائل أبي علي بن الناصر في علم القرآن .

رابعاً : في الفقه وأصوله :

- ١ - نقذات الاجتهاد .
- ٢ - فكت الأصول .
- ٣ - أصول الفقه .
- ٤ - القياس .
- ٥ - الأوامر .
- ٦ - العوض .
- ٧ - تحريم المسكسب .
- ٨ - الحظر والإباحة .
- ٩ - الأصلح . الكبفر .
- ١٠ - الأصلح . الصفر .
- ١١ - تهذفب الأصلح .
- ١٢ - المسائل والجواب فف الأصلح الواردة من مصر .

خامساً : فف معارف أخرى :

- ١ - المسائل فف اللطف من الكلام .
- ٢ - مسائل أبف العللاء .
- ٣ - مجالس ابن الفاصر .
- ٤ - مبادئ العلوم .
- ٥ - المباحث .
- ٦ - العلوم .
- ٧ - كعب أمالفة .

أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ فِي الرَّمَانِيِّ

تَدُلُّ أَكْثَرُ أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ تَحَدَّثُوا عَنِ الرَّمَانِيِّ عَلَى فَضْلِهِ وَتَقْدُّمِهِ ،
سِوَا مَا تَفَاوَلْ مِنْهَا الْجَانِبَ الْخُلُقِيِّ أَوْ الْعِلْمِيِّ .

وَقَدْ عَرَضْتُ فِي بَحْثٍ سَابِقٍ بَعْضَ النَّمَاذِجِ الَّتِي تَفَاوَلَتْ مِنْهَا الْجَانِبُ
الْخُلُقِيُّ (١) .

وَفِي هَذَا الْبَحْثِ أُسَوِّقُ بَعْضَ النُّصُوصِ الَّتِي تَفَاوَلَتْ الْجَانِبُ
الْعِلْمِيُّ :

يَقُولُ عَنْهُ مُعَاوِرُهُ ابْنُ النَّدِيمِ (٢) : « إِنَّهُ مِنْ أَفَاضِلِ النُّحَوِيِّينَ ، وَاتِّسَافِيَيْنِ ،
الْبَغْدَادِيِّينَ ، مُتَفَنِّئِينَ فِي عُلُومٍ كَثِيرَةٍ : مِنَ اللَّفْظِ وَالْقُرْآنِ وَالنَّحْوِ وَالْكَلَامِ ،
كَثِيرُ التَّصَرُّفِ وَالتَّأْلِيفِ » (٣) .

وَقَالَ الْأَنْبَارِيُّ (٤) : « إِنَّهُ مِنْ كِبَارِ النُّحَوِيِّينَ ١٠٠ ، وَكَانَ مُتَفَنِّئًا
فِي عُلُومِ النَّحْوِ ، وَاللُّغَةِ ، وَالنِّقَاحِ ، وَالْكَلَامِ عَلَى مَذْهَبِ الْمُعْتَزِلَةِ » (٥) .

(١) انظر : سيرة الرمانى وأخلاقه ص ٥٥ .

(٢) ابن النديم : هو أبو الفرج محمد بن إسحاق ، بغدادى . مات سنة ٤٣٨ هـ .
الأعلام ٢٥٣/٦ .

(٣) الفهرست ٩٤ .

(٤) الأنبارى : هو أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله .
مات سنة ٥٧٧ هـ ، البنية ٨٦/٢ .

(٥) نزهة الألباء ٣١٨ .

وقال القفطي^(١) : « كان من أهل المعرفة ، مُتَعَفِّناً في علوم كثيرة : من الفقه ، والقرآن .. »^(٢) .

وقال السيوطي^(٣) : « كان إماماً في العربية ، علامة في الأدب »^(٤) .
وعدهُ بعضهم في طبقة السُّيرافي والفارسي^(٥) .

وقال ابنُ سنان الخفاجي^(٥) : إنه ذو مكان مشهور في الأدب^(٦) .

وقال أبو حيان التَّوْحِيدِي^(٧) : « وأما علي بن عيسى^(٧) ، فَمَالِي الرُّتْبَةِ في النحو والألفاظ والكلام والترويض والمنطق ، وعِيبَ به ؛ لأنه لم يَسْلُكْ طريقاً واضحاً المنطق ، بل أفرَدَ صِفاةً ، وأظهرَ بَراعةً ، وقد عَمِلَ في القرآن كتاباً نَفِيساً »^(٨) .

وقيل للصاحب بن عباد : « هَلَا نُصَنِّفُ تَفْسِيراً ؟ فقال : وهل تَرَكَ لنا علي بن عيسى^(٧) شيئاً ؟ »^(٩) .

(١) القفطي : هو أبو الحسن علي بن يوسف بن إبراهيم . مات سنة ٦٤٦ هـ .
البنية ٢/٢١٢ .

(٢) (٢) إنباه الرواة على أنباء النحاة ٢/٢٩٤ .

(٣) البنية ٢/١٨٠ ، وانظر معجم الأدباء ١٤/٧٤ .

(٤) انظر طبقات الزبيدي ١٣٠ ، ومعجم الأدباء ١٤/٧٤ ، والبنية ٢/١٨٠ .

(٥) ابن سنان الخفاجي ؛ هو أبو محمد عبد الله بن محمد ، الحلبي ، شاعر ، أخذ الأدب عن أبي للملاء المعري ، وهو صاحب (سر الفصاحة) ، مات سنة ٤٦٦ هـ .
الإعلام ٤ / ٢٦٦ .

(٦) سر الفصاحة ١٤٩ . (ط الأولى - دار المكتبة العلمية - بيروت - ١٩٨٢) :

(٧) علي بن عيسى : هو الرمانى ، انظر ترجمته في ص ٣٣ .

(٨) الإمتاع والمؤانسة ١ / ١٣٣ ، وانظر أيضاً ما قاله أبو حيان عن الرمانى

في ص ٥٥ .

(٩) النية والأمل ٦٥ .

وَيَقُولُ عَنْهُ أَبُو الْقَلَاءِ الْقُرَظِيُّ - وَعَنْ تَجَاعَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ مَعَهُ
كَالسَّيْرَانِيِّ - :

« وَأَمَّا الْعُلَمَاءُ الَّذِينَ لَقِيَهُمْ ^(١) ، فَأُولَئِكَ مَصَابِيحُ النَّاجِيَةِ ، وَكَوَاكِبُ
الدَّاجِيَةِ ، وَإِنْ فِي النَّظَرِ إِلَيْهِمْ لَشَرَفًا ، فَكَيْفَ بِمَنْ اغْتَرَفَ مِنْ كُلِّ بَحْرِ
وَجَدَ غَرَفًا ١٩ ... وَأَمَلَهُ قَدْ نَزَفَ بِحَارِهِم بِالْعِلْمِ وَالْفَهْمِ ، وَفَتَحُوا لَهُ أَغْلَاقَ
الْبُهِمِ ^(٢) ... ، وَسَمَّوْا لَهُ مَا صَعُبَ مِنْ جِبَالِ الْعَرَبِيَّةِ قَصَارَتْ حُزُونُهُ كِتَابَ
سَيَبُوبِهِ عِنْدَهُ كَالدَّمَائِ ^(٣) ... » ^(٤) .

وكذلك يقول (عِزُّ الدَّوْلَةِ الْبُيُوتِيُّ) ^(٥) - مُخَاطِبًا الرُّمَّانِيَّ حِينَ
كَانَ أَحَدَ الْوَفْدِ الَّذِي أَرْسَلَهُ الْبَغْدَادِيُّونَ إِلَيْهِ بِرَجُوعِ قُصْرَتِهِ لِرَدِّ عَادِيَةِ
الرُّومِ - يَقُولُ :

« . وَأَمَّا أَنْتَ يَا أَبَا الْحَسَنِ ^(٦) فَوَحَقَّ أَبِي إِنْنِي لِأَحِبُّ لِقَائِكَ وَأَوْثَرُ
قُرْبِكَ ، وَلَوْلَا مَا يَبْلُغُنِي مِنْ مُلَازِمَتِكَ لِمَجْلِسِكَ ، وَتَذَرِيْسِكَ لِمُخَيَّلَاتِكَ ،
وَلِكُتَابِكَ عَلَى كِتَابِكَ فِي الْقُرْآنِ - أَغْلَبْتُكَ عَلَى زَمَانِكَ ، وَلَا سَقَاكَ كَثَرَتُ مِمَّا
قَلَّ حَظِّي مِنْهُ . » ^(٧) .

(١) يعني أبو القلاء الممرى اللاتقي : ابن القارح الذي يرد عليه أبو القلاء برسالة
والغفران ، وانظر للتعبير بابن القارح في ص ٤٨ ، وبالممرى في ص ٣٣ من نفس الصحيفة .

(٢) البهم : جمع بهمة ، وهي مشكلات الأمور ، اللسان .

(٣) الدمائ : جمع دمنة ، وهي السهول من الأرض . وكل سهل دمت . اللسان .

(٤) رسالة الغفران ٥٣١ .

(٥) عز الدولة البويهي : هو أبو منصور بختيار بن معز الدولة أحمد بن بويه ،

كان له عناية بالأدب ، مات سنة ٣٦٧ هـ ، الإعلام ١١/٢ .

(٦) أبو الحسن : هو كنية الرماني ، انظر ترجمته في ص ٣٣ .

(٧) الإمتاع والمؤانسة ٣ / ١٥٨ .

وَبَعْدُ :

فقد كان الرمانى - رحمه الله تعالى - رَجُلَ جِدَّةٍ وامراً صِدْقٍ في قوله وفعله ، والسكن الأثر لم يَمْضِ إلى آخر الشوطِ على هذا المنهج من إعجاب العلماء بالرجل ، وتقديرهم لجُهودِهِ في الميادين التي خاضها ؛ إذ ليس ذلك من سُمْفَةِ الحياة ، ولذا لم نُقدم له مُنتَقِصاً يَفُضُّ من شأنه ، أو شائئاً يَسْلُفُهُ بِالسِّنَةِ حِدَادٍ :

فَهَا هُوَ ذَا الفارسيُّ يقول : « إِنْ كَانَ النُّحُوْ مَا يَقُوْلُهُ الرَّمَّانِيُّ فَلَيْسَ مَعَهُ مِنْهُ شَيْءٌ ، وَإِنْ كَانَ النُّحُوْ مَا يَقُوْلُهُ نَحْنُ فَلَيْسَ مَعَهُ مِنْهُ شَيْءٌ » (١) .

ويقول البديهي : « مَا رَأَيْتُ - عَلَى سَنِي وَتَجَوَّالِي وَحُسْنِ إِنْصَافِي لِمَنْ وَضَعَ يَدَهُ فِي الْأَدَبِ - أَحَدًا أَغْرَى مِنَ الْفَضَائِلِ كُلِّهَا ، وَلَا أَشَدَّ ادِّعَاءَ لَهَا كُلِّهَا مِنْ صَاحِبِ الْخُدُودِ (٢) ، فَإِنِّي - مَعَ وَزْنِي لَهُ ، وَنَظَرِي إِلَيْهِ ، وَاسْتِكْثَارِي مِنْهُ فِي عُذُفِ نَوَانِ شَيْبِيئِي - لَمْ أَقْطَعْ عَلَى أَمْرِهِ ، حَتَّى رَاجَعْتُ الْعُلَمَاءَ فِي أَمْرِهِ ،

فَقَالَ الْمُتَسَكِّمُونَ : لَيْسَ فَنَّهُ فِي الْكَلَامِ فَنَفًا ، وَقَالَ الْنَحْوِيُّونَ : لَيْسَ شَأْنُهُ فِي النَّحْوِ شَأْنَفًا ، وَقَالَ الْمُنْطِقِيُّونَ : لَيْسَ مَا بَزَعُمُ أَنَّهُ مُنْطِقٌ مُنْطَقًا عِنْدَنَا . وَقَدْ خَفِيَ أَمْرُهُ عَلَى عَامَّةٍ مَنْ تَرَى ... » (٣) .

(١) البنية ٢ / ١٨١ .

(٢) انظر ٢٥ ص ٥٨ .

(٣) البصائر والذخائر ١٤٠ .

ويقول الباقلاني^(١) في كتابه (إعجاز القرآن) :

« قد أهبنا لك أن من قدر أن البلاغة في عشرة أوجه من الكلام ، لا يعرف من البلاغة إلا القليل ولا يظن منها إلا اليسير »^(٢) .

والباقلاني يعني الرماني بهذا الكلام ، إذ جاء هذا النص المذكور بعد أن نقل فصلاً كاملاً ضمنه خلاصة ما ذكره الرماني في كتابه (النكت في إعجاز القرآن) من وجوه البلاغة العشرة التي هي — عِفْدَه — إحدى مظاهر الإعجاز في القرآن الكريم^(٣) .



وقد تكفل بالحديث عن شهادة الفارسي السابقة في حق الرماني ، كل من :

الدهكتور : مازن المبارك ، في كتابه (الرماني للنحوي) ، والدهكتور : عبد الفتاح شلبي ، في كتابه (أبو علي الفارسي) ، وكذا في مُقدمته لكتاب (معاني الحُرُوف) للرماني ، وإن كانا قد اختلفا في النتيجة التي قرّرها كل منهما .

كما تكفل الدكتور المبارك أيضاً بالحديث عن شهادة البديهي في كتابه المذكور .

(١) الباقلاني : هو أبو بكر محمد بن الطيب ، مات سنة ٤٠٣ هـ ، شذرات

الذهب ١٦٨ / ٣ .

(٢) إعجاز القرآن ٣٠٠ (تحقيق : السيد صقر ، ط الدخامر) .

(٣) انظر كتاب (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن) ٧٥ وما بعدها .

وَحَلَّتْ أَنَا مَثْوَنَةَ الْحَدِيثِ عَنْ مَقَالَةِ الْبَاقِلَانِيِّ .

وَسَأَوْجِزُ حَدِيثَ الْأَسْتَاذِينَ عَنْ الشَّهَادَتَيْنِ ثُمَّ أَعْقِبُ أَنَا عَلَيْهِمَا بِمَا رَأَيْتُهُ ،
فَأَقُولُ :

أَمَّا عَنْ شَهَادَةِ الْبَدِيدِيِّ :

فَهِيَ لَهَا جَانِبَانِ : الْأَوَّلُ : مَا تَنَاوَلَ مِنْهَا الْجَانِبَ الْخَلْقِيُّ لِلرَّمَانِيِّ .

وَالثَّانِي : مَا تَنَاوَلَ مِنْهَا الْجَانِبَ الْعِلْمِيَّ لِلرَّمَانِيِّ .

أَمَّا عَنِ الْجَانِبِ الْأَوَّلِ : فَيَرَى الدُّكْتُورُ الْمُبَارَكُ : أَنَّهَا فِرْيَةٌ حَمَلَهَا
الْبَدِيدِيُّ عَلَيْهَا التَّعَصُّبُ لِأَسَاقِذِهِ يَحْيَى بْنِ عَدِيٍّ الْمَنْطِقِيِّ النَّصْرَانِيِّ
(سنة ٣٦٣ هـ) ^(١) - كما يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ أَبُو حَتِيَّانَ التَّوْحِيدِيُّ ^(٢) - الَّذِي كَانَ
لِلرَّمَانِيِّ يُخَالِفُهُ فِي الرَّأْيِ وَالْعَقِيدَةِ الدِّيْنِيَّةِ وَبَضْعُ السَّكْتَبِ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِ
وَمُنَاقَصَتِهِ ^(٣) .

وَأَقُولُ :

١ - وَمِمَّا يُؤَكِّدُ أَنَّهَا فِرْيَةٌ أَرْسَلَهَا الْبَدِيدِيُّ دُونَ أَنْ يَرْعَى فِي
الرَّمَانِيِّ إِلَّا وَلَا ذِمَّةَ - فَوْقَ مَا يَكُونُ بَيْنَ الْمُعَامِرِينَ وَنُظَرَاءِ الصَّنَاعَةِ ،
وَبِخَاصَّةٍ مَا إِذَا كَانَ لِأَحَدِهِمَا مِنَ الْمَنْزِلَةِ مَا لِلرَّمَانِيِّ - : أَنَّهُ بِشَهَادَتِهِ تِلْكَ قَدْ

(١) ترجمته في الفهرست ٦٦٩ ، وانظر بركلان : ١٢٠ / ٤ .

(٢) الرمانى النحوى : ٦١ .

(٣) للرمانى كتاب باسم (نقض التثليث على يحيى بن عدى) ، انظره في ثبت

مؤلفاته في ص ٧١ ، وانظر للرمانى النحوى ٦١ .

خَرَجَ عَلَى إِجْمَاعِ كُلِّ مَنْ تَحَدَّثَ عَنِ الرُّمَانِيِّ إِذْ تَعَقُّوهُ - كَأَرَأَيْتُمْ (١) -
لِجَلِيلِ الصِّفَاتِ وَالْفَضَائِلِ .

٢ - وَمِمَّا يُؤَكِّدُ أَيْضاً تَحَامُلَ الْبِدْيَهِيِّ فِي تِلْكَ الشَّهَادَةِ : أَنَّهَا تَقْصَادُكُمْ
تَمَاماً مَعَ مَا يُبَدُّوهُ بوضوح من أخلاق الرُّمَانِيِّ فِي شَرْحِهِ لِكِتَابِ سِيَبُوهِ ؛
إِذْ لَمْ يَتَجَاوَزْ فِي مُدَاقَشَاتِهِ لِمُخَالَفَتِهِ النَّاحِيَةَ الْعِلْمِيَّةَ ، وَلَمْ يَقْتَضِرْ مطلقاً
لِأَشْخَاصِهِمْ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ نَابِيَةٍ ، خِلَافاً لِمَا تَبْجِدُهُ عِنْدَ كَثِيرِينَ غَيْرِهِ ، وَلَا أَدْلَ
عَلَى ذَلِكَ مِنْ مَوْقِفِهِ مِنْ سِيَبُوهِ حِينَ يُخَالِفُهُ إِذْ كَانَ مُهْذَباً كُلَّ التَّهْذِيبِ ،
وَذَلِكَ عَلَى الْعَكْسِ مِنْ غَيْرِهِ إِذْ يُنْسَبُونَ إِلَى سِيَبُوهِ الْعَلَطُ ، أَوِ الْاِخْتِلَالُ
فِي الْكَلَامِ ، أَوِ الْوَهْمَ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا يَجْرِي عَلَى أَلْسِنَةِ بَعْضِهِمْ ، حَتَّى مِنْ
أَوْلَئِكَ الَّذِينَ عُرِفُوا بِالْفَضْلِ ، وَتَقَاطَرَتْ بِمَنْحِهِمُ الْأَلْسِنَةُ كَالسَّيْرِافِيِّ (٢) .

٣ - وَكَذَلِكَ تَبْجِدُ أَنَّ هَذِهِ الشَّهَادَةَ تَحْمِلُ بَيْنَ طَيِّبَاتِهَا دَلِيلَ بُطْلَانِهَا ،
لِمَا فِيهَا مِنَ الْمُبَالَغَةِ الْمَقْوُوتَةِ إِذْ يُعْرَى الْبِدْيَهِيُّ الرُّمَانِيُّ مِنَ الْفَضَائِلِ كُلِّهَا ،
وَهَذَا أَمْرٌ غَيْرٌ مَقْبُولٍ فِي التَّنْقِذِ ، وَلَا يَأْنِسُ إِلَيْهِ تَقْلُّ ، حَتَّى بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ
يَعْرِفُ النَّاسَ فِي أَمْرِهِ ، فَمَا بَالُ مَنْ أَطْبَقَ الْجَمِيعُ عَلَى نَفْعِهِ بِالْفَضْلِ .

وَلَوْ افْتَرَضْنَا أَنَّ يَبْكَونَ الْمُرَادُ مِنْ (لِلْفَضَائِلِ) فِي تِلْكَ الشَّهَادَةِ (٣) :

(١) انظر ص ٥٥ وما بعدها .

(٢) يقول السيرافي - مثلاً - « كَلَامُ سِيَبُوهِ فِي هَذَا مِثْلُ وَقَدْ اِنْكَرَ . . . »
وَذَلِكَ غلط . . . »

انظر السيرافي بهامش الكتاب ٤ / ٨٠ ، وشرح السيرافي للكتاب ٥ / ٢٦٤ .
وانظر في خصال السيرافي ترجمته في ص ٤١ .

(٣) انظر نص الشهادة في ص ٧٩ .

ما كان مُتعلِّقًا بالأدب كصفاعة - ورُبَّما يُشير إلى ذلك قوله فيها : « لِمَنْ وَضَعَ يَدَهُ فِي الْأَدَبِ » - وأنَّ الرَّمَانِي لم يَحُلْ بِشَيْءٍ مِنْهُ ، فَيَكُنِي لِدَخْصٍ ذَلِكَ وَدَفْعِهِ أَنْ يَنْظُرَ الْإِنْسَانُ فِي كِتَابِيهِ : النَّسَكُ فِي إِعْجَازِ الْقُرْآنِ ، وَالْجَامِعُ لِعِلْمِ الْقُرْآنِ . لَيَرَى كَيْفَ كَانَ الرَّجُلُ أَدِيبًا بِحَقٍّ ، مِمَّا يَتَّفَقُ وَمَا تَنَفَّعُ فِي ذَلِكَ كُتُبُ التَّرَاجِمِ ^(١) .

فَلَمَّا لَمَّ الْبَدِيعِيَّ قَدْ نَزَعَ فِي شَهَادَتِهِ هَذِهِ إِلَى مَسْقَطِ رَأْسِهِ (شَهْرُ زُور) ^(٢) - كما يُشير إلى ذلك التَّوْحِيدِيُّ ^(٣) - فَوَصَفَ نَفْسَهُ فِي شَخْصِ الرَّمَانِيِّ بِمَا قَالَ .

وَأَمَّا مِنَ الْجَانِبِ الثَّانِي : وَهُوَ مَا تَقَاوَلَتْهُ الشَّهَادَةُ مِنَ الْجَانِبِ الْعِلْمِيِّ لِلرَّمَانِيِّ :

فَيَرَى الْكَعْبُورُ الْمُبَارَكُ : أَنَّ الْبَدِيعِيَّ قَدْ يَكُونُ صَادِقًا فِيمَا قَالَ ، وَأَنَّ شَأْنَ الرَّمَانِيِّ فِي النَّحْوِ وَالْمَنْطِقِ وَالْكَلَامِ لَيْسَ هُوَ شَأْنُ أَهْلِ تِلْكَ الْعُلُومِ ، وَأَنَّ مَنَهِجَهُ وَأَسْلُوبَهُ يَخْتَلِفُ فِيهَا عَنْهُمْ .

وَرَأَى أَنَّ الْفَارِسِيَّ بِشَهَادَتِهِ الْمَشَارِ إِلَى سَابِقِهَا ^(٤) ، قَدْ أَيْدَى مَقَالََةَ الْبَدِيعِيِّ هَذِهِ ، كَمَا أَيْدَاهَا كَذَلِكَ قَوْلُ التَّوْحِيدِيِّ :

« وَأَمَّا عَلِيُّ بْنُ عِيسَى فَعَالِي الرُّتْبَةِ فِي النَّحْوِ وَاللُّغَةِ وَالْكَلَامِ وَالْعَرُوضِ »

(١) انظر معجم الأدباء ١٤/٧٤ ، ٧٦ ، والبنية ٢/١٨٠ ، والمقابسات ٥٧ .

(٢) شهر زور : ناحية بين إربل وحمضان ، ذم يافوت أخلاق أهلها .

(٣) انظر الرَّمَانِي للنحوي ٦١ .

(٤) انظرها في ص ٧٩ .

وَالْمَنْطِقَ ، وَعَيْبَ بِهِ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَسْلُكْ طَرِيقَ وَاضِعِ الْمَنْطِقِ ، بَلْ أَفْرَدَ صِنَاعَةً وَأَخْطَرَ بَرَاعَةً ^(١) .

وَأَمَّا عَنْ شَهَادَةِ الْفَارَسِيِّ :

فَيَرَى الْدَكْتُورُ الْمُبَارَكُ : أَنَّ الْفَارَسِيَّ لَمْ يَكُنْ يَقْصِدُ مِنْ وراءَ هَذِهِ الشَّهَادَةِ إِلَى تَجْرِيدِ الرِّمَانِيِّ مِنْ مَعْرِفَةِ النَّحْوِ عَامَّةً ، وَإِنَّمَا كَانَ يُنْشِرُ عَلَيْهِ أَسْلُوبَهُ فِيهِ . فَهَذَا الْحُكْمُ مِنَ الْفَارَسِيِّ إِنَّمَا « كَانَ مُنْصَبًّا عَلَى مَذْهَبِهِ النَّحْوِيِّ أَوْ أَسْلُوبِهِ ، لَا عَلَى نَقْصٍ فِي مِقْدَارِهِ مِنْ هَذَا الْعِلْمِ ، فَالْفَارَسِيُّ يَعْتَرِفُ لِلرِّمَانِيِّ بِمَوْجَعٍ مِنَ النَّحْوِ ... ، وَلَكِنَّهُ يُنْشِرُ أَسْلُوبَهُ النَّحْوِيَّ ، وَيَرَى أَنَّ نَحْوَهُ غَيْرُ النَّحْوِ الَّذِي عِنْدَهُ وَعِنْدَ أَصْحَابِهِ ، وَهُوَ غَيْرُهُ لَا فِي الْمَادَّةِ ، وَإِنَّمَا فِي الْمَنْهَجِ وَالطَّرِيقَةِ » ^(٢) .

فَالْمُبَارَكُ يَرَى أَنَّ نَقْدَ الْفَارَسِيِّ لِلرِّمَانِيِّ مُوجَّهٌ إِلَى ذَلِكَ الْمَنْهَجِ الْمَنْطِقِيِّ الْفَلَسْفِيِّ الَّذِي كَانَ الرِّمَانِيُّ يُعَارِجُ بِهِ التَّبَحُّثَ النَّحْوِيَّ .

وَلَكِنْ الدَّكْتُورُ شَلْبِي يَرَى رَأْيًا آخَرَ فَيَقُولُ :

« وَأَقَرُّرُ هُنَا أَنَّ الْفَارَسِيَّ لَمْ يَقُلْ لِلنَّصِّ الَّذِي ذَكَرَهُ الْأَنْبَارِيُّ ^(٣) ، لِيَدُلَّ بِهِ عَلَى مَذْهَبِ الرِّمَانِيِّ فِي فِلَسَفَةِ النَّحْوِ ، فَلَمْ يَكُنْ الْفَارَسِيُّ لِيَحْفَلَ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ، فَحَدِيثُهُ عَنْهُ مِنْ هَذِهِ الزَّاوِيَةِ لَا يَفْنِيهِ فِي قَلِيلٍ وَلَا كَثِيرٍ . وَلَا صِيبًا إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ الْفَارَسِيَّ نَفْسَهُ مِنْ أَصْحَابِ الْمَنْطِقِ فِي النَّحْوِ إِلَى حَدٍّ كَبِيرٍ .

(١) الإمتاع والمناصفة ١ / ١٣٣ ، وانظر الرمانى للنحوى ٦٢ .

(٢) انظر الرمانى للنحوى ٨٥ .

(٣) أى فى كتابه نزهة الألباء ٣١٩ .

فاذا أراد الفارسيُّ من هذه العبارة ؟

أقول : إنه أَخْرَجَ هذه العبارةَ مُخْرَجَ الآبَةِ السَّكْرِيَّةِ : (وَإِنَّا أَوْ إِبْنَاكُمْ
لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ)^(١) ، وهو - جَلَّ وَعَزَّ - يَعْلَمُ أَنَّ رَسُولَهُ
الْمُهْتَدِيَّ وَأَنَّ مُخَالَفَةَ الضَّالِّ « ، ثم يقول : « وَأَرْتَبُ عَلَى هَذَا أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ
لَا يَعْتَرِفُ بِالرَّمَانِيِّ نَحْوِيًّا ، وَأَنَّ نَحْوَ الْفَارِسِيِّ هُوَ النَّحْوُ ، وَلَيْسَ عِنْدَ الرَّمَانِيِّ
مِنَ النَّحْوِ شَيْءٌ »^(٢) .

فَالْفَارِسِيُّ إِذَا - كَمَا يَرَى الدَّكْتُورُ شَلْبِي - لَا يُنْكَرُ مِنَ الرَّمَانِيِّ مَنَهِجَهُ
فِي النَّحْوِ ، وَلَكِنَّهُ يَرْمِي إِلَى تَجْرِيدِهِ مِنَ النَّحْوِ بِعَامَّةٍ .

يَبْقَى لِي أَنْ أَقُولَ :

إِنَّ قَوْلَةَ الْفَارِسِيِّ هَذِهِ وَإِنْ لَمْ تُصَرِّحْ بِالْفَرْضِ الَّذِي يَرْمِي إِلَيْهِ صَاحِبُهَا ،
وَهُوَ تَجْرِيدُ الرَّمَانِيِّ مِنَ النَّحْوِ رَأْسًا ، إِلَّا أَنَّهَا تَحْمِلُ فِي طَيَّانِهَا الْإِشَارَةَ
إِلَى هَذَا الْفَرْضِ :

إِذَا لَا رَيْبَ فِي أَنَّ لِلرَّمَانِيِّ مَنَهِجًا يَخْتَلِفُ عَنْ نُحَاةِ عَصَرِهِ الَّذِينَ
عَرَفْنَاهُمْ^(٣) ، وَهَذَا هُوَ الْقَدَرُ الَّذِي يُمْكِنُ أَنْ يَتَوَجَّهَ إِلَيْهِ النِّقْدُ بِمَنْ يُخَالِفُونَهُ

(١) سبأ ٢٤ .

(٢) الرَّمَانِيُّ النَّحْوِيُّ ٨٢ ، نَقْلًا عَنْ كِتَابِ (أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ) لِلدَّكْتُورِ شَلْبِي ،
وَانْظُرْ لِلدَّكْتُورِ شَلْبِي أَيْضًا مَقْدَمَةَ كِتَابِ (مَعَانِي الْحُرُوفِ) لِلرَّمَانِيِّ ١٦ .

(٣) سَيَتَضَحُّ مَنَهِجُ الرَّمَانِيِّ عِنْدَمَا أَعْرِضُ لِشَرْحِهِ لِكِتَابِ سَيَبَوِيهِ .
وَمَا يَشِيرُ إِلَى أَنَّ لِلرَّمَانِيِّ مَنَهِجًا يَخْتَلِفُ فِيهِ عَنْ مَعَاصِرِهِ ، قَوْلُ التَّوْحِيدِيِّ عَنْهُ :
« وَأَصْحَابُنَا يَأْبُون طَرِيقَهُ » الْبَصَائِرُ وَالذِّخَائِرُ . وَرَبَّمَا يَشِيرُ إِلَى ذَلِكَ أَيْضًا - قَوْلُ -

فيه ، ولو أن الفارسيّ وَقَفَ في نَفْذِهِ عند هذا الحَدِّ أَقْبَلَ قَوْلَهُ ، إِذْ كَانَ يَنْطَلِقُ مِنْ وَاقِعٍ مُتَحَقِّقٍ فِي نَحْوِ الرَّمَانِي ، لَكِنْ الْأَسْلُوبُ الَّذِي ذَهَبَ بِهِ الْفَارْسِيُّ لَا يَبْقَى عِنْدَ هَذَا الْحَدِّ ، وَإِنَّمَا تَجَاوَزَهُ إِلَى تَجْرِيدِ الرَّمَانِي مِنَ الْفَحْوِ رَأْسًا ، إِذْ أَنَّهُ أَخْرَجَ بِأُسْلُوبِ التَّعْلِيلِ وَالتَّزْدِيدِ : « إِنْ كَانَ الْفَحْوُ مَا يَقُولُهُ الرَّمَانِي فَلَيْسَ مَعْنَاهُ مِنْهُ شَيْءٌ » ، وَإِنْ كَانَ الْفَحْوُ مَا يَقُولُهُ نَحْنُ فَلَيْسَ مَعْنَاهُ مِنْهُ شَيْءٌ .

فَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ الْفَحْوُ عِنْدَ الرَّمَانِي ، وَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ عِنْدَ الْفَارْسِيِّ ، وَلَا يُمْكِنُ - كَمَا يُرِيدُ الْفَارْسِيُّ - أَنْ يَكُونَ الْفَحْوُ عِنْدَهُمَا مَعًا .

وَلَا رَيْبَ فِي أَنَّ الْفَارْسِيَّ يَتَعَمَّقُ فِي هَذَا عَلَى مَنَازِلَتِهِ عِنْدَ النَّاسِ وَمَعْرِفَتِهِمْ بِنَحْوِهِ ، وَأَنَّهُمْ سَيَقُولُونَ - لِمَحَالَةٍ - : إِنْ الْفَحْوُ عِنْدَ الْفَارْسِيِّ ^(١) . وَإِذْنًا لَا يَكُونُ عِنْدَ الرَّمَانِيِّ نَحْوٌ .

= الرُّجَاجِي فِي نَقْدِهِ لِكَلَامِ بَعْضِ النُّحَوِيِّينَ : وَأَيْسَ هَذَا مِنَ الْفَظِّ النُّحَوِيِّينَ وَلَا أَوْضَاعِهِمْ ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ كَلَامِ الْمُنْطَقِيِّينَ وَإِنْ كَانَ تِمَاقٌ بِهِ جَمَاعَةٌ مِنَ النُّحَوِيِّينَ « (الإيضاح ٤٨) » .

فَمِنْ الْمُمْكِنِ أَنْ يَكُونَ الرَّمَانِي مِنَ الْمُنْبِيِّينَ بِكَلَامِ الرُّجَاجِي . (مَاتَ الرُّجَاجِي فِي بَعْضِ الْأَقْوَالِ سَنَةَ ٥٣٤٠ - الْبَغِيَّةُ ٧٧/٢ - وَوُلِدَ الرَّمَانِي سَنَةَ ٢٩٦ أَوْ ٥٢٧٩ ، انْظُرْ ص ٢١ وَ ٢٥ مِنْهَا) .

(١) فِيهَا هُوَ ذَا السِّيُوطِي بِمَدِّ حِينَ يَتَقَبَّ عَلَى قَوْلِهِ الْفَارَسِيَّ بِمَا يُوَكِّدُ مَا أَتَوَلَّهُ ، يَقُولُ السِّيُوطِي : « قُلْتُ : لِلْفَحْوِ مَا يَقُولُهُ الْفَارَسِيُّ ، وَمَتَى عَهْدُ النَّاسِ أَنْ النُّحُو يَمْزُجَ بِالْمُنْطَقِ : وَهَذِهِ مَوْلُفَاتُ الْحَايِلِ وَسَيُوبِيَّةٌ وَمِمَّا صَرَّحَ بِهَا وَمَنْ يَمْدَحُهَا بَدَّهْرٍ لَمْ يَمْدَحْ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ » : الْبَغِيَّةُ ١٨١/٢ .

فَتَبْلَغُ الشَّهَادَةِ مِنَ الصَّدَقِ إِنَّمَا هُوَ فِي إِسْكَارِ الْمُنْهَجِ ، وَتُبْتَغَاهَا إِنَّمَا هُوَ تَجْرِيدُ الرَّمَانِيِّ مِنَ النُّحُوِّ رَأْسًا .

فَالْعِبَارَةُ تَنْطَلِقُ مِنْ وَاقِعٍ مُتَحَقِّقٍ فِي (نَحْوِ) الرَّمَانِيِّ فَقَلًّا ، وَلَهَا ظِلٌّ مِنَ الْحَقِيقَةِ ، ثُمَّ هِيَ قَدْ صَدَرَتْ مِنَ الْفَارْسِيِّ وَهُوَ مَنْ هُوَ مَنَزَلَةٌ وَعِلْمًا ، وَهَذَا هُوَ مَوْطِنُ الْخَطُورَةِ فِي تِلْكَ الشَّهَادَةِ : أُسَاسٌ مِنَ الْوَاقِعِ ، وَشَخْصِيَّةٌ الْقَائِلُ ، فَالشَّهَادَةُ خَطُورَةٌ حَتَّى مِنَ الْجَانِبِ الصَّادِقِ فِيهَا .

وَمِنْ هُنَا كَانَتْ عَمِيقَةُ التَّأْوِيلِ بَعِيدَةُ الْأَثَرِ ، فَفَطَّرَ لِإِيَّهَا النَّاسُ عَلَى أَنَّهَا شَهَادَةٌ يَمُنُّ هُوَ بِالنُّحُوِّ بِصَهْرٍ ، وَتَقَرَّرَ مِنْ أَسْتَثْنَاءِ النُّحُوِّ بَيْنَ فِي عَصْرِهِ كَمَا وَضَعَ هُوَ نَفْسَهُ ^(١) وَفَطَّرَ لِإِيَّاهِ النَّاسُ كَذَلِكَ .

وَمِنْ هُنَا أُخْجِمَ النُّحُوِّيُّونَ عَنْ (نَحْوِ) الرَّمَانِيِّ وَتَهَيَّبُوهُ ، وَقَلَّتْ رِوَايَتُهُمْ عَنْهُ .

وَأَمَّا عَنْ مَقَالَةِ الْبَاقِلَانِيِّ الَّذِي يَقُولُ فِيهَا :

« قَدْ أَتَبْنَا لَكَ أَنَّ مَنْ قَدَّرَ أَنَّ الْبَلَاغَةَ فِي عَشْرَةِ أَوْجُهُ مِنْ الْكَلَامِ ، لَا يَعْرِفُ عَنِ الْبَلَاغَةِ إِلَّا الْقَلِيلَ ، وَلَا يَفْطِنُ مِنْهَا إِلَّا لِلْبَسِيرِ » ^(٢) .

(١) يَقُولُ الْفَارْسِيُّ مَشِيرًا إِلَى أَسْتَثْنَائِهِ هَذِهِ : « لَوْ سَمِعَ أَبُو الْقَاسِمِ الرَّجَاجِيُّ كَلَامَنَا فِي النُّحُوِّ ، لَاسْتَحْيَا أَنْ يَتَكَلَّمَ فِيهِ » (نَزْهَةُ الْأَلْبَاءِ ٣٠٦) .
وَيَقُولُ أَيْضًا : « تَعَلَّمَ - يَعْنِي الْخِصْرَافِي - مِنْ . . . هُوَ وَغَيْرِهِ مَنْ يَنْظُرُ لِلْيَوْمِ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا لِلْعِلْمِ » .

(المسائل الحليبية ، للفارسي : ورقة ١١٤ ، مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٣٦٦ نحو قيمور) .

(٢) إعجاز القرآن ، الباقِلَانِيُّ ٣٠٠ والباقلاني يعنى الرمانى بهذا الكلام ، انظر ص ٨٠

فأقول :

ليس هذا الكلام الذى تَفُوح منه رائحة الانتفاص بِمُسْتَعَرَبٍ مِنْ رَجُلٍ كالباقلانى الذى هو مِنْ كِبَارِ رِجَالِ أَهْلِ السُّنَّةِ ^(١) لِلْوُثُورِينَ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ - والرماني مِنْ كِبَارِهِمْ - إِبَّانَ سُلْطَتِهِمْ وَقُوَّتِهِمْ فِي عَهْدِ الْمَأْمُونِ ^(٢) وَالْمُعْتَصِمِ وَالْوَائِقِ ^(٣) لِلْعَبَّاسِيِّينَ ، وَحِينَ حَانَتِ الْفُرْصَةُ ، وَدَالَتْ دَوْنَةُ الْمُعْتَزِلَةِ نِهَائِيًّا بِمَوْتِ الصَّاحِبِ بْنِ عَبَّادٍ سَنَةَ ٣٨٥ هـ ، قَامَ هَؤُلَاءِ السُّنِّيُّونَ قَوْمَةُ الْإِنْتِقَامِ ضِدَّهُمْ ، وَأَخَذُوا يَمْعَلُونَ عَلَى هَدْمِ مَذْهَبِهِمْ ، وَطَمَسِ أَفْكَارِهِمْ ، وَتَسْفِيهِ أَرَائِهِمْ ، بَلْ وَنَسَبَتِهِمْ إِلَى الضَّلَالِ وَالْكُفْرِ ^(٤) .

وَقَدْ أَتَوْا فِي ذَلِكَ كُتُبًا كَثِيرَةً عَلَى نَحْوِ مَا نَرَاهُ مِنْ كِتَابِ (الْفَرَقَ بَيْنَ الْفِرَقِ) لِلْبَغْدَادِيِّ ^(٥) ، وَحَقَّقَ الْبَاقِلَانِيُّ نَفْسَهُ قَدْ أَلَّفَ كِتَابًا

(١) انظر ظهر الإسلام ٤/٧٣ ، ومقدمة (عجاز القرآن) لحققة السيد صقر ١٩ .

(٢) المأْمُون : هو أبو العباس عبد الله بن هارون هارون الرشيد ، الخليفة العباسي

المشهور مات سنة ٢١٨ هـ . الأعلام ٤ / ٢٨٧ .

(٣) الوَائِقِ : هو أبو جعفر هارون بن محمد (المتعم بالله) بن هارون الرشيد ،

الخليفة العباسي المشهور ، مات سنة ٢٣٢ هـ . الأعلام ٩ / ٤٤ .

(٤) انظر ظهر الإسلام ١/٣٨ وما بعدها ، وأدب المعتزلة ١٥٢-١٦٧ ، والفرق

بين الفرق ١١٤ وما بعدها .

(٥) انظر أدب المعتزلة ١٥٩ ، ١٦٠ . والبغدادى . هو أبو منصور عبد القاهر

ابن طاهر بن محمد ، الفقيه الشافعي الأصولي ، الأديب . مات سنة ٤٢٩ هـ وفيات

الأعيان ٣/٢٠٣ ، ترجمة رقم ٢١٢ .

فِي نَقْضِ أَصُولِ النَّظَامِ لِلْمَعْنَى^(١) ، وَآخَرَ بِاسْمِ (إِكْفَارِ التَّوَلُّينِ)^(٢) ،
يَعْنِي الْمَعْنَى .

فَالَيْسَ هَذَا الْمَوْقِفُ مِنْهُ بِغَرِيبٍ فِي حَقِّ الرَّمَانِيِّ الْمَعْنَى .

وَلَوْ رَجَعْنَا إِلَى كَلَامِ الْبَاقِلَانِيِّ فِي هَذَا الْمَقَامِ ، لَوَجَدْنَا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ
مُنْصَرِّفًا لِلرَّمَانِيِّ ، بَلْ كَانَ يَتَحَامَلُ عَلَيْهِ تَحَامُلًا ظَاهِرًا . فَقَدْ أَشْرَتْ مِنْ
قَبْلِ^(٣) أَنَّ الرَّمَانِي صَنَّفَ كِتَابَهُ (الذِّكَاةُ فِي إِعْجَازِ الْقُرْآنِ) لِتَبَيَانِ
وُجُوهِ الْإِعْجَازِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ، ثُمَّ عَدَّ الْبَلَاغَةَ وَجْهًا مِنْ تِلْكَ الْوُجُوهِ
وَأَخَذَ يَتَدَكَّمُ عَلَى الْبَلَاغَةِ مُبَيِّنًا أَنَّهَا عَلَى عَشْرَةِ أَقْسَامٍ ، ثُمَّ أَخَذَ فِي شَرْحِ
كُلِّ قِسْمٍ مِنْهَا مُوَضِّحًا وَجْهَ الْإِعْجَازِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ مِنْ جِهَتِهِ^(٤) .
فَجَاءَ الْبَاقِلَانِيُّ وَنَقَلَ خُلَاصَةً مَا ذَكَرَهُ الرَّمَانِيُّ فِي هَذِهِ الْأَقْسَامِ الْعَشْرَةِ ،
ثُمَّ قَالَ :

« فَإِنْ كَانَ إِنَّمَا يَعْنِي هَذَا الْقَائِلُ أَنَّهُ إِذَا أُنِيَ^(٥) فِي كُلِّ مَعْنَى يَتَّفِقُ
فِي كَلَامِهِ^(٦) بِالطَّبَقَةِ الْعَالِيَةِ ، ثُمَّ كَانَ مَا يَصِلُ بِهِ كَلَامُهُ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ ،

-
- (١) النَّظَامُ : هُوَ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنُ سَيَّارِ بْنِ هَاشِمٍ . مَاتَ بَيْنَ سَنَتَيْ ٢٢٠ -
٢٣٠ هـ . تَارِيخُ بَغْدَادَ ، لِخَطِيبِ ٦ / ٩٧ .
(٢) انْظُرِ الْفَرْقَ بَيْنَ الْفَرْقِ ١٣٣ .
(٣) انْظُرْ ص ٨٠ .
(٤) انْظُرِ ثَلَاثَ رِسَالَةٍ فِي إِعْجَازِ الْقُرْآنِ ٧٥ - ١٠٩ .
(٥) أَيْ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ .
(٦) أَيْ كَلَامَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ .

وَيَنْهَسُ مِنْهُ إِلَى مُتَصَرِّفَانِهِ عَلَى أَتَمِّ الْبَلَاغَةِ وَأَبْدَعَ الْبَرَاةِ - فِهَذَا بِمِثَالِ نَأْيِهِ ،
بِلِ كَقَوْلِهِ بِهِ «^(١)» فِي حِينٍ أَنْ كَلَامَ الرَّمَانِي قَاطِعٌ فِي هَذَا ، وَلَا يَحْتَاجُ
الْأَمْرُ إِلَى اخْتِيَالٍ وَتَرْذِيدٍ كَمَا يُصَوِّرُ الْبَاقِلَانِي :

يَقُولُ الرَّمَانِي : « وَظُهُورُ الْإِعْجَازِ فِي الْوُجُوهِ الَّتِي تُبَيِّنُهَا ، يَكُونُ بِاجْتِمَاعِ
أُمُورٍ يَظْهَرُ بِهَا لِلنَّفْسِ أَنَّ الْكَلَامَ مِنَ الْبَلَاغَةِ فِي أَعْلَى طَبَقَةٍ »^(٢) .

وَيَقُولُ : - بَعْدَ تَوْضِيحِهِ لِلتَّشْبِيهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « وَالَّذِينَ كَفَرُوا
أَعْمَالُهُمْ كَعَرَابٍ بَقِيَّةٍ ... »^(٣) - : « وَتَشْبِيهُ أَعْمَالِ الْكَافِرِ بِالْعَرَابِ مِنْ
حَسَنِ التَّشْبِيهِ ، فَكَيْفَ إِذَا تَضَمَّنَ مَعَ ذَلِكَ حُسْنَ الْفَظِّ ، وَعُدُوبَةُ الْفَظِّ ،
وَكَثْرَةُ الْفَائِدَةِ وَصِحَّةُ الدَّلَالَةِ »^(٤) .

وَيَقُولُ عَنْ فَائِدَةِ التَّلَاوُمِ وَتَعْدِيلِ الْحُرُوفِ فِي الْقَائِمِ : « وَذَلِكَ يَظْهَرُ
بِسُهُولَتِهِ عَلَى اللِّسَانِ ، وَحُسْنِهِ فِي الْإِسْمَاعِ ، وَتَقْيُّلِهِ فِي الطَّبَاعِ ، فَإِذَا انْصَافَ
إِلَى ذَلِكَ حُسْنُ الْبَيَانِ ، فِي صِحَّةِ الْبُرْهَانِ ، فِي أَعْلَى الطَّبَقَاتِ - ظَهَرَ الْإِعْجَازُ
لِلْجَيِّدِ الطَّبَاعِ ، الْبَصِيرِ بِمَوَاحِرِ الْكَلَامِ »^(٥) .

وَيَقُولُ : « وَحُسْنُ الْبَيَانِ فِي الْكَلَامِ عَلَى مَرَاتِبٍ ، فَأَعْلَاهَا مَرْتَبَةٌ :

(١) إِعْجَازُ الْقُرْآنِ ٢٧٦ ، وَلِلْبَاقِلَانِي يَعْنِي بِكَلَامِهِ : أَنَّ كُلَّ وَجْهِ مِنْ وَجُوهِ الْبَلَاغَةِ
مِنَ التَّشْبِيهِ وَالِاسْتِمَارَةِ وَغَيْرِهَا ، لَيْسَ مُعْجِزًا عَلَى انْتِرَادِهِ . وَإِنَّمَا الْإِعْجَازُ
يَكُونُ بِاجْتِمَاعِهَا .

(٢) ثَلَاثُ رِسَالَةٍ فِي إِعْجَازِ الْقُرْآنِ ٨٧ .

(٣) النُّورُ ٣٩ .

(٤) ثَلَاثُ رِسَالَةٍ فِي إِعْجَازِ الْقُرْآنِ ٨٢ .

(٥) ثَلَاثُ رِسَالَةٍ فِي إِعْجَازِ الْقُرْآنِ ٩٦ .

ما يَجَمَعُ أَشْهُابَ الْحُسْنِ فِي الْعِبَارَةِ : مِنْ تَعْدِيلِ النِّظْمِ حَتَّى يَحْسُنَ فِي السَّمْعِ ، وَيَسْهُلَ عَلَى اللِّسَانِ ، وَتَقَبُّلَهُ النَّفْسُ تَقَبُّلَ الْبَرْدِ ، وَحَتَّى يَأْتِيَ عَلَى مَقْدَارِ الْحَاجَةِ فَيَأْخُذُ حَقَّهُ مِنَ الْمُرْتَبَةِ ^(١) .

فهذه النصوص قاطعةٌ في أنَّ الرَّمَانِيَّ لم يُرِدْ أَنْ كُلَّ قِسْمٍ مِنْ أَقْسَامِ الْبَلَاغَةِ الْعَشْرَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا مُعْجِزٌ عَلَى انْفِرَادِهِ ، وَإِنَّمَا يُرِيدُ أَنْ الْإِعْجَازَ يَكُونُ بِمُضَامَّةٍ بَعْضِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ إِلَى بَعْضِ .

وَمِنْ هُنَا لَا وَجْهَ لِكَلَامِ الْبَاقِلَانِيَّ - تَتِمَّةً لِنَصِّهِ السَّابِقِ - : « وَإِنَّمَا نُنْكَرُ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ : إِنَّ بَعْضَ هَذِهِ الْوُجُوهِ بِانْفِرَادِهَا قَدْ حَصَلَ فِيهِ الْإِعْجَازُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُقَارَنَ بِمَا يَصِلُ بِهِ مِنَ الْكَلَامِ وَيُقَضَى إِلَيْهِ ، مِثْلَ مَا يَقُولُ : إِنَّ مَا أَقْسَمَ بِهِ وَحْدَهُ بِنَفْسِهِ مُعْجِزٌ ، وَأَنَّ التَّشْبِيهَ مُعْجِزٌ ، وَأَنَّ التَّجْفِيسَ مُعْجِزٌ ، وَلِلطَّبَاقَةِ بِنَفْسِهَا مُعْجِزَةٌ » ^(٢) .

فَإِنْ كَانَ يَعْْنِي الرَّمَانِيُّ بِهَذَا الْكَلَامِ ، فَلَا وَجْهَ لَهُ بَعْدَ مَا تَقَدَّمَ .

ثُمَّ يَقُولُ الْبَاقِلَانِيَّ - مِمَّا يُمَدُّ نَحِيفًا لِلرَّمَانِيِّ أَيْضًا - : « فَأَمَّا الْآيَةُ الَّتِي فِيهَا ذِكْرُ التَّشْبِيهِ ^(٣) ، فَإِنَّ ادَّعَى ^(٤) إِعْجَازَهَا لِأَلْفَاظِهَا وَنَظْمِهَا وَتَأْلِيفِهَا ، فَإِنِّي لَا أَدْفَعُ ذَلِكَ وَأَصْحَحُهُ ، وَلَسْكَنْ لَا ادَّعَى إِعْجَازَهَا لِمَوْضِعِ التَّشْبِيهِ » ^(٥) .

(١) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ١٠٧ .

(٢) إعجاز القرآن ٢٧٦ .

(٣) يعنى الباقلاني بهذه الآية . آية سورة النور المذكورة منذ قليل في ص ٩١ .

(٤) يعنى الباقلاني : الرمانى .

(٥) إعجاز القرآن ٢٧٦ .

وَلَوْ عُدْنَا إِلَى نَصِّ الرَّمَانِي الَّذِي نَقَلْتُهُ سَابِقاً^(١) ، لَوَجَدْنَا الرَّمَانِيَّ
يَرَى أَنَّ الإعجاز ليس لموضع التشبيه فقط ، وإنما لموضعه بمضامة أشياء
أخرى ، فهو يقول : « وتشبيهه أعمال الكفار بالسراب من حسن التشبيه ،
فكئيف إذا تضمن مع ذلك حسن النظم ، وعدوبة اللفظ ، وكثرة الفائدة ،
وصحّة الدلالة »^(٢) .

فكلام الرمانى واضح صريح ، وليس فى حاجة إلى التّجالٍ ادّعاء
بهذا أو ذاك .

على أن الباقلانى نفسه قد عادَ فحكى ذلك عن الرمانى إذ قال :
« صاحبُ المقالة التى حكيتها^(٣) ، أضاف ذلك^(٤) إلى موضع
التشبيه وما قرّن به من الوجوه »^(٥) .

ثم نجد الباقلانى عندما وصف بيان القرآن ، لم يزد على ما وصفه به
الرمانى :

فيقول الباقلانى : « فالقرآن أعلى مفازل الهيان . وأعلى مراتبه :
ما جمّع وجوه الحُسْنِ وأسبابه ، وطرقه وأبوابه : من تعديل النظم
وسلامته ، وحُسْنِه وبَهْجَتِه ، وحُسْنِ مَوْقِعِه فى السَّمْعِ ، وسُهولة على اللسان ،
ووقوعه فى النفس مَوْقِعَ القبول ... »^(٦) .

(١) انظر ص ٩٠ ، وسأعيد بهما قليل .

(٢) ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن ٨٢

(٣) يعنى الباقلانى بصاحب المقالة : الرمانى .

(٤) أى الإعجاز .

(٥) إعجاز القرآن ٢٧٦ .

(٦) إعجاز القرآن ٢٧٦ .

وبارئ جوع إلى نصّ الرمانى المقابل فيما نقلته سابقاً^(١) ، نجدُ تساوفاً
بينهما واتحاداً .

وبعد :

فقد بانَ لنا بما سبقَ أنْ نظَرَةَ الرَّجُلَيْنِ - فيما عَرَضَتْ لَهُ - واحدةٌ .
وبانَ لنا أيضاً كيفَ كانَ الباقِلَانِ مُتَجَنِّباً عَلَى الرُّمَانِ ، يَمَّا يَكْشِفَانِ
عَنْ رُوجِ الْفَحْشِيفِ وَالْإِنْتِمَاصِ الَّتِى صَاحَبَتْهُ حِينَ نَعَتْ الرُّمَانِ بِمَا جَاءَ
فِي عِبَارَتِهِ الَّتِى ذَكَرْتُهَا فِي مَطْلَعِ الْمَسْأَلَةِ .

شَرَكَاءِ الرُّمَّانِيِّ فِي اسْمِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ

أَوْ

مَنْ اسْمُهُ : عَلِيٌّ بْنُ عَيْسَى

يُوجَدُ مِنْ بَيْنِ النُّجُوذِيِّينَ مَنْ اسْمُهُ (عَلِيٌّ بْنُ عَيْسَى) خَيْرٌ صَاحِبِنَا
أَبِي الْحَسَنِ عَلِيٍّ بْنِ عَيْسَى الرُّمَّانِيِّ .

كَأُوجَدُ أَيْضًا مَنْ تَسَمَّى بِهَذَا مِنْ غَيْرِ النُّجُوذِيِّينَ .
وَسُأُوذُ تَذْرِيفًا بِمَنْ وَقَفَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ :

١ - عَلِيٌّ بْنُ عَيْسَى بْنِ مَاهَانَ :

كَانَ مِنْ كِبَارِ الْقَادَةِ فِي عَهْدِ الرَّشِيدِ وَالْأَمِينِ ^(١) الْقَبَائِيِيِّينَ ، وَهُوَ
الَّذِي حَرَّضَ الْأَوْبَانَ عَلَى خَلْعِ الْمَأْمُونِ مِنْ وَلَايَةِ الْمَهْمُودِ . مَاتَ
سَنَةَ ١٩٥ هـ ^(٢) .

٢ - عَلِيٌّ بْنُ عَيْسَى الْأَسْطُرِيِّ الْأَبِيِّ الْحَرَّانِيِّ :

اشْتَغَلَ بِالْأَرْصَادِ الْفَلَكَكِيَّةِ بِبَغْدَادٍ وَدِمَشْقَ فِي أَيَّامِ الْمَأْمُونِ
(٨٢١٨ هـ) ^(٣) .

(١) الْأَمِينُ : مُحَمَّدُ بْنُ هَارُونَ الرَّشِيدُ ، الْخَلِيفَةُ الْمُبَاسِي ، مَاتَ سَنَةَ ١٩٨ هـ .
الْأَعْلَامُ ٧ / ٣٥٠ .

(٢) الْأَعْلَامُ ٥ / ١٣٢ .

(٣) (بُرُوكَانَ) ٤ / ٢٠٤ ، وَالْفَهْرَسْتُ ٣٩٦ .

- ٣ - عليّ بن عيسى بن عليّ :
- قرأ صناعة الطبّ عليّ حنين بن إسحاق (٢٦٠ هـ) ^(١) .
- ٤ - عليّ بن عيسى الصائغ الرّامهر مزيّ أبو الحسن :
- كان واسع الادب ، عالماً بالفنّ واللفّة ، ملبّج الشعر ، صالحاً ، مات سنة ٣١٢ هـ ^(٢) .
- ٥ - عليّ بن عيسى بن داود بن الجراح أبو الحسن :
- كان وزير المقتدر العبّاسي ^(٣) ، وأحد العلماء الرؤساء ، وكان حديد السيرة . مات سنة ٣٣٤ هـ ^(٤) .
- ٦ - عليّ بن عيسى بن عليّ بن عبد الله أبو الحسن الرّمانيّ :
- مات سنة ٣٨٤ هـ ^(٥) .
- ٧ - عليّ بن عيسى بن محمد الفارسيّ السكريّ أبو الحسن :
- بغداديّ ، أدیب شاعر ، لقب بشاعر السّنة لمناقضاته لشعراء الشيعة الإماميّة . مات سنة ٤١٣ هـ ^(٦) .

-
- (١) (بروكلمان) ٢٧٠/٤ وحنين بن إسحاق : هو أبو زيد حنين بن إسحاق المبادي ، كان فاضلاً في صناعة الطب ، فصيحاً باللغة اليونانية والسريانية والعربية ، مات سنة ٢٦٠ هـ الفهرست ٤٠٩ .
- (٢) للبغية ١٨٢/٢ .
- (٣) المقتدر العبّاسي : هو أبو الفضل جعفر بن أحمد : خليفة عبّاسي ، مات سنة ٣٢٠ هـ ، الاعلام ١١٤/٢ .
- (٤) الاعلام ١٣٣/٥ .
- (٥) للبغية ١٨٠/٢ .
- (٦) الاعلام ١٣٤/٥ .

٨ - عليّ بن عيسى بن الفرّج بن صالح الرّبعيّ أبو الحسن :

تلميذ الفارسيّ ، وأحد أئمّة النّحويّين مات سنة ٤٢٠ هـ ^(١) .

٩ - عليّ بن عيسى بن هبة أبو الحسن مُهذّب الدّين بن النّفاش :

بنّادى ، عالمٌ بالطّبّ ، أديب ، له مُشاركةٌ في الحديث ، خدّم صلاح الدّين الأيوبيّ ^(٢) . ومات سنة ٥٧٤ هـ ^(٣) .

١٠ - عليّ بن عيسى بن أبي الفتح الإزبليّ :

مُذهبيّ ، مُترسّل شاعر . مات سنة ٦٩٢ هـ ^(٤) .

١١ - عليّ بن عيسى بن محمد بن أبي مهديّ الفهرزيّ البسطيّ :

مهرّ في العربيّة ، وكان عالماً قيماً بالفحو ، وتصدّر لإقراء العربيّة بجلّب ، وفدّ على مهنر والإسكندريّة . ومات سنة ٨١٩ هـ ^(٥) .

فقد عاصر الرّمانيّ من العيسويّة أربعة ، هم :

الصّائغ ^(٣١٢) ، وابنُ الجراح ^(٨٣٤) ، والسكريّ ^(٨٤١٣) ، والرّبعيّ ^(٨٤٢٠) .

اثنانٍ منهم نحويّان : الصّائغ ، والرّبعيّ .

(١) البنية ٢ / ١٨١ .

(٢) صلاح الدين الأيوبيّ : هو يوسف بن أيوب ، السلطان المشهور ، مات سنة ٥٨٩ .

الأعلام ٩ / ٢٩١ .

(٣) الأعلام ٥ / ١٣٤ .

(٤) الأعلام ٥ / ١٣٥ .

(٥) البنية ٢ / ١٨٢ .

والذي حَمَلَنِي عَلَى سَرْدِ هَؤُلَاءِ الْعِيسَوِيَّةِ - قَوْفَ أَنَّهُ اسْتِقْرَآءٌ تَارِيخِيٌّ
لَتَقِيْمَةِ جَانِبٍ مِنَ الْبَحْثِ - مَا رَأَيْتُهُ مِنْ أَنَّ بَعْضَ كُتُبِ التَّرَاجِمِ تُعْبَرُ عَنْ
بَعْضِهِمْ أَحْيَانًا - (عَلَى بْنِ عَيْسَى) فَقَطْ دُونَ ذِكْرِ شَيْءٍ مِنْ نَسَبِهِ وَرَأَى
ذَلِكَ، يَمَّا قَدْ يُوقِعُ الْبَاحِثَ فِي لَبْسٍ^(١) . فَوَأَيْتُ - تَخْصِيْنًا لِلْبَحْثِ وَتَزِيْمًا لَهُ
عَنْ مِثْلِ هَذَا اللَّبْسِ - أَنْ أُنْتَبِغَ هَؤُلَاءِ الْعِيسَوِيَّةَ فِي الْمَرَاجِعِ الْخُفْلَفَةِ ذَا كِرَا
مَا يَكْشِفُ عَنْ شَخْصِيَّةِ كُلِّ مِنْهُمْ .

هذا ، وقد يَكُونُ مِنَ الْخَيْرِ أَيْضًا أَنْ أُشِيرَ إِلَى أَنَّ التَّلْغِيْبَ بِ- (الرُّمَّانِي)
قَدْ تَجَاوَزَ صَاحِبِنَا إِلَى غَيْرِ وَاحِدٍ .

قَالَ ابْنُ خَلْسَكَانَ - فِي مَعْرُضِ تَعْلِيلِهِ لِسِرِّ تَلْقِيْبِ الرُّمَّانِي صَاحِبِنَا بِهَذَا
الْأَقْبَ وَأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونُ نِسْبَةً إِلَى (قُصْرِ الرُّمَّانِ) بِوَسِطَةٍ ، أَوْ إِلَى
(الرُّمَّانِ) الْفَاكِهِ الْمَعْرُوفَةِ :

« وَقَدْ نُسِبَ إِلَى هَذَا وَهَذَا خَلَقٌ كَثِيرٌ »^(٢) . لَكِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ لِقَا
فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مِنْ كِتَابِهِ مِنْ هَذَا الْكَثِيرِ أَحَدًا . وَأَمَّا صَاحِبُ (تَاجِ الْعُرُوسِ)
فَقَدْ أوردَ مِنْ هَذَا الْكَثِيرِ مَا يَقْرُبُ مِنْ عَشْرَةٍ^(٣) .

(١) انْظُرْ صُورَةَ مِنْ هَذَا اللَّبْسِ الْمُحْتَمَلِ : فِي الْفَهْرَسْتِ ٢٩٩ فِي تَرْجَمَةِ (ابْنِ سَرِيْنَجٍ) ،
وَص ٣٠٠ فِي تَرْجَمَةِ (ابْنِ الصِّيرَفِيِّ) ، وَص ٣٢٧ فِي تَرْجَمَةِ (الدُّوْلَابِيِّ) ، حَيْثُ
أوردَ صَاحِبُ الْفَهْرَسْتِ (عَلَى بْنَ عَيْسَى) ، وَالْمَعْنَى بِهِ : عَلِيُّ بْنُ عَيْسَى بْنِ الْجِرَاحِ الْوَزِيرُ .
هَذَا . وَقَدْ نَقَلَ الدُّكْتُورُ الْمُبَارَكُ فِي كِتَابِهِ (الرُّمَّانِي النَّحْوِيُّ) ص ٥٩ ، ٧٩ :
صُورَةَ أُخْرَى مِنْ هَذَا اللَّبْسِ بَيْنَ (الرُّمَّانِي) وَ(الرَّبِيعِيِّ) .

(٢) وَفِيَّاتِ الْأَعْيَانِ ٣ / ٢٩٩ تَرْجَمَةُ رَقْمِ ٥٣٥ هَذَا ، وَانْظُرْ تَعْلِيلَ ابْنِ خَلْسَكَانَ
الْمُشَارَ إِلَيْهِ : فِي ص ٣٣ ، مِنْ هَذَا الْكِتَابِ .

(٣) انْظُرْ (تَاجِ الْعُرُوسِ) ٩ / ٢١٩ ، ٢٢٠ . وَانْظُرْ أَيْضًا الْأَنْسَابَ لِلْسَمْعَانِيِّ .

وَنَظَرَ أَلَدَ كَرْمُولَاءِ الرُّمَّانِيِّينَ مُتَجَاوِرِينَ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ فَقَدْ اكْتَفَمَتْ
بِالِإِحَالَةِ عَلَيْهِ .

كَأَنَّ السَّيْطَى فِي الْبَغِيَّةِ أَوْزَدَ مِنَ الرُّمَّانِيِّينَ الْفُجَاءَةِ ثَلَاثَةً أَحَدُهُمْ
صَاحِبُنَا ، وَسَازَكَرَ الْآخَرَيْنِ إِذْ قَدْ وَقَعَ الْآبَسُ بِشَأْنِ أَحَدِهِمَا ^(١) . وَهَمَا :

١ - أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ الرُّمَّانِيُّ الْفُجَوِيُّ ، الْمَعْرُوفُ
بِابْنِ الشَّرَافِيِّ . مَاتَ سَنَةَ ٤١٥ هـ ^(٢) وَهَذَا هُوَ الَّذِي قَدْ حَدَّثَ الْآبَسُ
بِشَأْنِهِ .

٢ - أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الرُّمَّانِيُّ التُّونِسِيُّ ، الْمَقْرِيُّ
الْفُجَوِيُّ ، تَلَمَّذَ ابْنَ عَصْفُورٍ (الْمَقْفُوفِي سَنَةَ ٨٦٦ هـ) ^(٣) .

هَذَا ، وَلَمْ يَذْكُرْ هَذَيْنِ الرُّمَّانِيِّينَ صَاحِبَ (نَاجِ الْعُرُوسِ) ضَمِنَ مَنْ
ذَكَرَ مِنْهُمْ .

(١) انظر هذا اللبس في ص ٤٧ ، ٤٨

(٢) للبغية ١ / ٣٤٧ ، ٢ / ٣٨٩

(٣) للبغية ٢ / ١٧٢ ، ٣٨٩

أفكار طريفة للرّماني

عرّفنا أنّ الرّمانيّ كان واسع الثقافة ، غزير المعرفة ، متفنّناً - كما يقولون - في علوم كثيرة ، كما كان أيضاً - كما سنعرّفُ بعدُ عند الكلام عن شرحه لكتاب سيبويه - قوياً العقل ، حادّ الذكاء ، ولا ريب في أنّ تلك الصفات التي نجمت فيه هي التي جعلت منه أنموذجاً يختلف عن كثيرين في عصره ، كما أنها ساعدته على أن يُصنّف تلك الثروة الطائلة من المؤلفات ، والتي بحسب شرحه لكتاب سيبويه منها في المحلّ الأول .

وهذا (الشرح) بفيض بالأفكار الطريفة ، والنظرات الفاقية في مجال النحو ، والتي لاشك في أنها كانت إحدى النماذج التي أنتجتها تلك الصفات التي كان يتميّز بها الرّمانيّ .

ورأيت من الخير أن أذكر - بإيجاز - بعض هذه الأفكار ، لعلها تكون عوناً على توضيح شخصيّة الرجل العلميّة ، ورسم صورة مقاربة لعقله وفكره . ومنها :

١ - المعنى الفادر له اللفظ الفادر :

فالرّمانيّ يرى أنّ للمعنى إذا كان نادراً في بابهِ ، يجب أن يكون لفظه نادراً كذلك في بابهِ ، ففادر المعنى له فادر اللفظ أيضاً ، فهو يعمل - مثلاً - لكون (ضرورة) في قولهم : مررتُ برجلٍ ضروريٍّ قومه ^(١) ، تكون للواحد وغيره على صيغة واحدة هي الأفراد ، فيقول :

(١) الضرورة : الذي لم يحج ، أو الذي لم يتزوج ، اللسان .

« وأما (صَرُورَةٌ) : فلا يُشْتَقُّ ولا يُجْمَع ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمُبَالَغَةِ الَّتِي تَقْتَضِي أَنْ يَجْزَى عَلَى طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ لِقَضَائِهِ مَعْنَى الْمُبَالَغَةِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ مُبَالَغَةٍ تَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ نَادِرَةً فِي الْمَعْنَى ، فَيَجِبُ اللَّفْظُ أَنْ يَكُونَ عَلَى مُشَاكَلَةِ الْمَعْنَى ؛ فِي أَنَّهُ نَادِرٌ لَا يُصَرَّفُ » ^(١) .

يُرِيدُ الرَّمَانِيُّ أَنَّ الْمُبَالَغَةَ نَادِرَةٌ فِي مَعْنَاهَا خُرُوجُهَا إِلَى حَدٍّ غَيْرِ مَعْتَارِفٍ ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى النَّادِرِ نَادِرًا كَذَلِكَ لِأَجْلِ الْمَشَاكَلَةِ بَيْنَ الْمَعْنَى وَاللَّفْظِ ، فَـ (صَرُورَةٌ) صِفَةٌ قَدْ وَصَلَتْ فِي بَابِهَا إِلَى حَدٍّ الْغَرْدِ ، فَلَزِمَ لِذَلِكَ أَنْ يَكُونَ لِمِظْهَارِهَا مُذْهِبًا مِنْ سَائِرِ الصِّفَاتِ ، خَارِجًا عَنْ سَبِيلِ غَيْرِهِ مِمَّا لَيْسَ بِهِ الْمُنْزِلَةُ فِي أَنَّهُ يُشْتَقُّ وَيُجْمَعُ .

وَيُؤَكِّدُ الرَّمَانِيُّ هَذَا الْمَعْنَى عِنْدَ الْكَلَامِ عَنِ الْمَصْدَرِ (سُبْحَانُ) فَارِقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَصْدَرٍ آخَرَ هُوَ (شُكْرَانُ) ، فَيَقُولُ :

« وَيجوز : أَشْكُرُ شُكْرَانَكَ ، وَلَا يَجُوزُ عَلَى هَذَا : أَسُبِّحُ سُبْحَانَكَ لِأَنَّ (سُبْحَانَكَ) مَصْدَرٌ لَا يَتَصَرَّفُ كَمَا يَتَصَرَّفُ الشُّكْرَانُ وَالْكَفْرَانُ وَالْغُفْرَانُ فَيُقَالُ مِنْهُ : شَكَرَ يَشْكُرُ شُكْرًا وَشُكْرَانًا .

وَأَمَّا لِمَ يَتَصَرَّفُ (سُبْحَانَكَ) الْمُبَالَغَةُ الَّتِي فِيهِ إِلَى أَعْلَى مَنْزِلَةٍ ، وَمَا كَانَ عَلَى الْمُبَالَغَةِ فِي أَعْلَى مَنْزِلَةٍ لَا يَصْلُحُ فِيهِ الشَّرِكَةُ ؛ لِأَنَّ الشَّرِكَةَ تَحْطُّهُ عَنْ أَعْلَى مَنْزِلَةٍ ، لِأَنَّهُ يُشَقُّنِي بِأَحَدِ الشَّرِكَيْنِ عَنِ الْآخَرِ فِي ذَلِكَ الْمَعْنَى . كَمَا يُشَقُّنِي بِعَالِمٍ عَنِ عَالَمٍ مُسَاوٍ لَهُ فِي عِلْمِهِ ، فَإِذَا كَانَ لَا نَظِيرَ لَهُ فِي عِلْمِهِ

لم يُسْتَعْنَ عنه ، فلهذا لم يقصرَف هذا المعنى ، وكذلك كُلُّ ما فيه مُبالغة إلى أعلى مَرْتَبَةٍ فهو مُمْتَنِعٌ من القصرَف لهذه العِلَّة (١) .

وكذلك يقول الرماني في حديثه عن قوله تعالى : (السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ) (٢) :

« فَأَمَّا التَّأْوِيلُ فِي قَوْلِهِ - جَلَّ وَعَزَّ - : (السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ) : فَإِنَّهُ عَلَى مَعْنَى النَّسَبِ ، وَتَقْدِيرُهُ : ذَاتُ انْفِطَارٍ بِهِ ، أَيْ مِنْ شَأْنِهَا الْانْفِطَارُ بِهِ ، وَهُوَ عَلَى قَوْلِهِمْ : (قِطَاعَةٌ مَمْعُضٌ) (٣) ، أَيْ مِنْ شَأْنِهَا التَّمْعِيزُ ، لَا عَلَى إثْبَاتِ الْفِعْلِ الَّذِي يَجِبُ بِالصِّفَةِ .

وكذلك : (امْرَأَةٌ مُرْضِعٌ) ، أَيْ ذَاتُ رَضَاعٍ ، عَلَى النَّسَبِ إِلَى الرَّضَاعِ ، لَا عَلَى إثْبَاتِ الْفِعْلِ ، وَلَكِنْ عَلَى أَنَّ مِنْ شَأْنِهَا الرَّضَاعُ .
ولو قيل : مُنْفَطِرَةٌ بِهِ - لَكَانَ عَلَى الْعَمَلِ فِي تِلْكَ الْحَالِ .

وإنما فَرَّقَ بَيْنَ النَّسَبِ وَالْعَمَلِ ، وَكَانَ النَّسَبُ أَحَقَّ بِإِسْقَاطِ الْعَلَامَةِ ؛ لِأَنَّ النَّسَبَ فِي هَذِهِ الصِّفَاتِ كَالْمَادِرِ : وَكَانَ أَحَقُّ بِإِسْقَاطِ الْعَلَامَةِ لِأَنَّ النَّادِرَ فِي الْإِظْفَافِ عَلَى مَا هُوَ كَالْقَادِرِ فِي الْمَعْنَى .

(١) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٢ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ .

(٢) سورة الزمر آية ١٨ .

(٣) القِطَاعَةُ : طَائِرٌ ، سَمِيَ بِذَلِكَ لِثِقَلِ مَشْيِهِ ، يُقَالُ : قِطَا يَقْطُو : ثِقَلُ مَشْيِهِ . وَقِيلَ : سَمِيَ بِذَلِكَ أَخْذًا مِنْ صَوْتِهِ ، يُقَالُ : قَطَطَ الْقِطَاعَةُ : صَوْتٌ وَحْدَهَا فَقَالَتْ : قِطَا قِطَا .

والمعضل : التي عسر عليها خروج البيض . اللسان ، ماضٍ (قِطَا ، عضل) .

وليس كذلك ما هو على الفعل ؛ لأنه للطرد الغالب والكثير العام ،
فجرى على أصل ما يجب للصفة من لحاق العلامة كما يجب للفعل
بالأطراد ^(١) .

إلى غير ذلك من النصوص التي تؤكد هذه الفكرة التي أدار عليها
الرماني كثيراً من التعليلات .

٢ - البناء على المَهْمَل دليل على جواز التقدير المحذوفات ، وقصد
الإيجاز في الأساليب .

واعتماد القلب المسكن في الكلمة الواحدة واعتباره دليل على جواز
التقديم والتأخير في التراكيب وقوته :

وخلاصة الشق الأول من هذه الفكرة : أن الرماني يستدل على
جواز التقدير المحذوفات في (النحو) من اللفظة ذاتها ومن واقع الاستعمال
العربي لمفرداتها .

فهو يرى - مثلاً - أن مجيء صيغة الجمع في (ملايح) و (ليال)
وما أشبههما على واحد مَهْمَل لم يستعمل ^(٢) ، إنما كان ذلك إيداناً
وتوطئة لجواز التقدير المحذوف في الأساليب وإشماراً لقصد الإيجاز الذي
هو مقصد أصيل في العربية ، وحُلُّ مقصود العرب ، وعليه مَبْنَى أكثر
كلامهم .

(١) شرح كتاب سيبويه ، لروماني ٣ / ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ :

(٢) ملايح الإنسان : ما بدا من محاسن وجهه ومساويه . وقيل : ما : ما يلج
منه واحداً : لحة ، على غير قياس ، استفنوا بها عن ملحة .

وليال : جمع ليلة على غير قياس ، ولقياس : ليلة : اللسان : (لحج ، ليل) .

يقول الروماني في (باب المَعْدُول إلى فَعَالٍ) :

« وَلِمَ جازَ (بَدَادٍ) ^(١) وليس له مُؤَنَّثٌ يُعَدَّلُ عنه ؟ ... وَلِمَ جازَ أَنْ يُعَدَّلَ عن مُهْمَلٍ ؟ »

وَلِمَ جازَ أَنْ يُجْمَعَ على واحدٍ مُهْمَلٍ في : مَلَامِجَ ، وَمَشَاهِةٍ ^(٢) ، وَلَيَالٍ ، وَمَذَاكِيرٍ ^(٣) ؟ وهل ذلك إما فيهِ مِنَ التَّوْطِئَةِ المحذوفِ في التقدير ؟ ^(٤)

ثم يجيب قائلا :

« وَالْمَعْدُولُ إلى (فَعَالٍ) على وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُما - مَعْدُولٌ عن مُسْتَعْمَلٍ ...

والثاني - ما عُدِّلَ عن مُهْمَلٍ مُؤَنَّثٍ ، نحو : بَدَادٍ ، هو مَعْدُولٌ في المَعْنَى عن (تَبَدُّدٍ) ، وفي التقدير عن مَصْدَرٍ مُؤَنَّثٍ ... ^(٥) .

(١) بداد : متفرقة ، يقال : جاءت الخيل بداد ، أى متفرقة . اللسان .

(٢) مشايه : أشباه ، وواحد (مشابه) : شبهه ، على غير قياس ، استغنوا به عن (مشبهة) . اللسان .

(٣) مذاكير : جمع ذكر على غير قياس ، وهو العضو المعروف ، اللسان .

(٤) شرح كتاب سيبويه ، لارماني ٣ / ٢٨٢ أ .

(٥) قال الأعلام الشنتمري (هامش كتاب سيبويه ٢ / ٣٩) :

بداد : اسم للتبدد ، معدول عن مؤنث ، كأنه سمي بالتبدد : بدء ، ثم عدلها إلى (بداد) كما سمي البر : برة .

وقياسه قياس ما يجمع على غير واحد المستعمل ، فيكون واحده مهملًا ، نحو : ملامح ، ومشابه ، ومحاسن^(١) ، ومذاكير ، وليال .

وإنما جاز ذلك فيه : ليكون توطئة للإيجاز في أنه يدل وهو محذوف كدلالة لو كان مذكورًا^(٢) .

فالبناء على الممثل في نحو هذا - عند الرمانى - إشارة لقوية تسوغ للنحويين تقدير المحذوفات والاعتداد بها والابتداء عليها كما لو كانت مذكورة في الكلام .

كما أنه أيضاً ظاهرة لقوية تدل على قصد الإيجاز في الأسلوب وتمهده .

هذا ، ولم يفت الرمانى في أنفاء حديثه عن هذه الفسوة ، أن يوضح الفرق بين جواز البقاء على الممثل ، وعدم جواز القياس عليه .

يقول : « ويجوز أن يبنوا على مهمل ، ولا يجوز أن يقاس على مهمل ؛ لأن البناء عليه توطئة للإيجاز في البناء على غير مستعمل ، والقياس عليه يخرج عن هذا المعنى ، لأنه إذا وجب له أتم التعريف بطل معنى الاستمارة كما لو وجب له استمير أتم التعريف بطل معنى الاستمارة وخارج إلى معنى الملك^(٣) .

(١) محاسن : جمع حسن ، على غير قياس ، استفنوا به عن (حسن) . اللسان .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٣ / ٢٨٤ .

(٣) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٤ / ١٦٢ .

ويقول في موضع آخر : « ولا تقيسُ على المهمَل لأنَّ إهماله نادرٌ ،
والنادرُ لا يقاسُ عليه » ^(١) .

والرَّمَايُ بهذه الفِسْكَرَةِ يَفْتَحُ البابَ على مَضْرَاعِيهِ أَمَامَ ظَاهِرَةِ مَنْ
أَحَمَّ الظَّوَاهِرَ الَّتِي مَدَّتْ أَطْنَابَهَا فِي الدَّخْوِ لِلْعَرَبِيِّ وَاسْتَحْكَمَتْ ، وَهِيَ
التَّعْدِيرُ لِلْمَحذُوفَاتِ ، إِذْ هُوَ بِاسْتِدْلَالِهَا مِنْ وَاقِعِ الْكُفَةِ يُعْطِيهَا
قُوَّةً وَأَصَالَةً .

وهو بهذا يَقِفُ مع النَحْوِيِّينَ التَّعْلِيلِيِّينَ فِي جَانِبٍ ، وَأَهْلُ الظَّاهِرِ
وَأَهْلُ مَضَاءِ ^(٢) وَالْمُحَدِّثُونَ فِي جَانِبٍ آخَرَ ^(٣) .

وَشَبِيهٌ بِفِسْكَرَتِهِ تِلْكَ عَنِ الْبِنَاءِ عَلَى مُهْمَلٍ ، وَاعْتِبَارِهِ تَمْهِيداً لِلْإِجْزَارِ
وَتَعْدِيرِ الْمَحذُوفَاتِ - فِكْرَتُهُ عَنِ الْقَلْبِ الْمَسْكُونِ : مِنْ جَوَلِهِ تَمْهِيداً وَإِشْعَاراً
بِجَوَازِ التَّعْدِيمِ وَالْعَاقِبِ فِي التَّرَاكِبِ .

يقول الرَّمَايُ فِي (بَابِ تَحْقِيرِ مَا فِيهِ قَلْبٌ) :

« وَتَحْقِيرُ (لَا ثَ) : لَوْ بَيَّنْتُ : لَا يُحَقَّرُ عَلَى الْأَصْلِ إِمَّا يَجِبُ مِنْ إِقْرَارِ
الْقَلْبِ ، وَالْأَصْلُ : لَا ثَ ^(٤) » .

(١) شرح كتاب سيديويه ، للرماني ٤ / ٢٧ ب .

(٢) ابن مضاء : هو أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن محمد ، القرطبي ، النحوي و
الفيحي . الظاهري مات سنة ٥٩٢ هـ . البنية ١ / ٣٢٣ .

(٣) انظر : الرد على النجاة ٧١ وما بعدها (تحقيق د البنا) ، وأصول النحو
للمربي ٢٠٠ وما بعدها ، ٢١٣ وما بعدها .

(٤) لا ثَ : ملتبس مختلط ، يقال : نبات لا ثَ ، ولا ثَ ، أي ملتبس بمضه
يبيض ومختلط . اللسان (لوث) .

فَأَفَادَ الْقَلْبُ مِنَ الْحُسْنِ فِي هَذَا : أَنَّهُ لَمْ يُجْمَعْ بَيْنَ حَرْفَيْنِ مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ ، وَهِيَ الْأَلِفُ وَالْهَمْزَةُ ، وَأَنَّهُ صَارَ بِذَلِكَ الْهَمْزَةُ النَّقِيلَةُ يَاءً هِيَ أَخْفُ مِنْهَا وَأَدْلَى عَلَى الْأَصْلِ مِنْهَا وَأَشْكَلُ بِهِ ، فَكَانَ أَسْهَلَ فِي اللفظ وَأَحْسَنَ فِي التَّلَافُيفِ ، مَعَ الْإِشَارَةِ بِقُوَّةِ التَّقْدِيمِ وَالْتَأْخِيرِ فِي مَوْضِعِهِ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ فِي الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ فَهُوَ فِي الْكَلِمَتَيْنِ أَجُوزُ^(١) .

وَتِلْكَ - أَمْعَرِي - دِرَاسَةٌ فَنَهْيَةٌ لِلنَّحْوِ مُنْتَمِعَةٌ ، وَمَنْهَعٌ لِلرُّمَانِيِّ طَرِيفٌ .

وَمِنْ هَذَا الْبَابِ أَيْضًا جَعْلُهُ لِاتِّبَاعِ حَرَكََةِ الرَّاءِ وَالْثَوْنِ فِي (أَمْرِيءَ ، وَابْفِمْ) لِمَا بَدَأَ مِنْ حُرُوكَةِ الْإِعْرَابِ تَوَاطُفًا وَإِبْدَانًا بِمَا يَجْرِي فِي الْكَلَامِ عَلَى هَذَا الْقِيَاسِ مِنْ اتِّبَاعِ الْأَوَّلِ لِلثَّانِي فِي نَحْوِ : يَارَيْدُ بْنُ عَمْرٍو . فَاتِّبَاعُ الْحَرْفِ لِلْحَرْفِ فِي الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ تَوَاطُفٌ لِحَوَازِهِ فِي الْكَلِمَتَيْنِ .

يَقُولُ عَنْ اتِّبَاعِ الْحَرْفِ لِلْحَرْفِ فِي الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ : «لَأَنَّهُ لِلتَّوَاطُفِ لِمَا يَأْتِي مِنَ الْإِتِّبَاعِ فِي الْكَلِمَتَيْنِ»^(٢) .

فَالرُّمَانِيُّ - كَأَمْعَرِي - قَدْ جَعَلَ مِنْ هَذِهِ الظُّوَاهِرِ الْأَنْوِيَّةِ الشَّاذَّةِ تَوَاطُفًا لظُّوَاهِرٍ أُخْرَى مُطَرِّدَةٍ وَإِشْعَارًا بِهَا .

وَهُوَ فِي نَظَرِنَا هَذِهِ إِلَى الشَّوَادِثِ يَكُونُ أَكْثَرُ تَقْدِيرًا لَهَا مِنْ غَيْرِهِ مِنَ النَّحْوِيِّينَ فِيمَا أَعْلَمَ ، إِذْ لَمْ يَقِفْ بِهَذِهِ الشَّوَادِثِ عِنْدَ حَدِّ إِجَازَةِ اسْتِمَالِهَا ، بَلْ

(١) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٤ / ١٨١ .

(٢) شرح كتاب سيبويه للرمانى ٤ / ١٧٤٠ .

ولا عند الدَّعْوَةِ إلى التَّعَابُلِ لَهَا وَالْتِمَاسِ وَجْهِ خُرُوجِهَا عَنِ الْأَصْلِ فِي بَابِهَا ،
وإنما يراها لِمَقَاصِدَ لُغَوِيَّةٍ أُسْمِي ، ولأغراض وفوائد تتجاوز بابها وتخطى
دائرتها إلى ما هو أَوْسَعُ وَأَرْحَبُ .

وكان الشاذ - عذره - ليس خارجاً عن أصله ومُعارِفاً لجماعته ، وإنما
هو قد نُدِبَ مِنْ قِبَلِهَا لِفَرَضٍ نَبِيلٍ وَمَدْفٍ سَامٍ .

ولعلَّ مِنْ طَرِيفٍ ما يراه الرمانى فى هذا الباب أنَّ هذه التَّوْطئةَ وذلك
الإشعارَ يَكْفِي لإفادتهما ما كان شاذاً^(١) ، حيثُ إنَّ الشاذَّ يكون حينئذٍ
مِثْلَ إشارة لغويَّة و (ضَوْءٌ أَخْضَرُ) مِمَّا يَكْفِي فى تَحْقِيقِ الْفَرَضِ مِنْهُ إشارةٌ
عابرة ومَوْضِعٌ خَاطِئٌ ، والشاذُّ كافٍ فى هذا ، ولا حاجة إلى السَّكْرَةِ مِنْ
ذلك إذ يَكْفِي فى التَّوْطئة والإشعار ما كان شاذاً^(٢) أو نادراً .

يقول فى (باب الاسم الذى تَنْبَعُ حركته حركَةُ الصَّغَةِ فى النداء) :

« ولم يَجُزْ أَنْ يَطْرُدَ هَذَا^(١) فى الاسم الواحد ، لَأَنَّهُ لِلتَّوْطئةِ لِمَا بَأْنَى
مِنَ الْإِنْبِاعِ فى الْكَلِمَتَيْنِ ، وَيَكْفِي فى التَّوْطئةِ الْحَرْفُ^(٢) وَالْحَرْقَانِ^(٣) .

٣ - اللَّبْسُ فى الْأُصُولِ مَمْنُوعٌ ، وفى الْعَوَارِضِ مُمَكِّنٌ :

لَقَدْ حَسَمَ الرَّمَانِيُّ الْأَمْرَ فى وَاحِدَةٍ مِنْ تِلْكَ الْمُشْكَلَاتِ الَّتِي يَكْثُرُ
دَوْرَانُهَا عَلَى أَلْسِنَةِ النُّحَوِيِّينَ وَالْإِعْتِلَالِ بِهَا ، وَهِيَ اللَّبْسُ .

(١) أى إتباع الحركة الأولى للثانية فى (امرئ ، وابنم) .

(٢) أى الرمانى بالحروف : الكلمة .

(٣) هرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٤ / ١٧٤٠ .

فَاللَّبْسُ - كما يرى - لا يَحُوزُ في الْأَصُولِ ، أَمَّا مَا يَفْرَضُ مِنَ اللَّبْسِ
الَّذِي يُؤَدِّي إِلَيْهِ تَطْبِيقُ الْقَوَاعِدِ فَلَا يُسْتَفْسَكُ وَقُوْعُهُ .

وإيضاح ذلك :

يقول الصَّرْفِيُّونَ : إِنَّ (فُعِيل) لتصغير الثلاثي ^(١) أَوْ مَا فِي حُسْنِهِ ،
و (فُعِيل) لِلرُّبَاعِيِّ وَ (فُعِيل) لِلخُمَاسِيِّ الَّذِي قَبْلَ آخِرِهِ مَدَّةٌ .

فَإِنْ خَرَجَتْ الْكَلِمَةُ بِحُرُوفِهَا عَنْ هَذَا لِلتَّأْصِيلِ : بَأَنْ كَانَتْ عِدَّتُهَا
خَمْسَةً لَيْسَ قَبْلَ الْآخِرِ مَدَّةٌ ، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ خَمْسَةٍ ، أَوْ كَانَتْ عِدَّتُهَا حَرْفَيْنِ
- صَنَعْنَا بِهَا مَا يُحَقِّقُ بِنِيَّةِ التَّصْغِيرِ : مِنَ الْخَذْفِ مِنْهَا ، أَوْ الزِّيَادَةِ عَلَيْهَا .

هَذَا هُوَ الْأَصْلُ فِي قَاعِدَةِ التَّصْغِيرِ ، وَلَا لَبْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ .

وَتَمْضِي الْقَاعِدَةُ عَلَى هَذَا النَّسَقِ ، وَلَكِنْ عِنْدَ تَصْغِيرِ (عُمر) ، وَ (عُمرُو)
يَحْدُثُ لَبْسٌ بَيْنَهُمَا إِذْ تَصْغِيرُهُمَا : عُمَيْرٌ . فَمِثْلُ هَذَا اللَّبْسِ - عِنْدَ الرَّمَانِيِّ -
عَارِضٌ لَا يَضُرُّ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُبَيِّنَ بِالْقِرَآنِ .

يقول الرَّمَانِيُّ :

« فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَقَدْ يُؤَدِّي هَذَا الْوَضْعُ ^(٢) إِلَى اللَّبْسِ فِي تَحْقِيرِ عُمرُو ،
وَعُمَيْرٍ ، وَعُمرٍ ، وَعُمَيْرٍ ^(٣) ، وَعُمَرَ ؛ كَلَّمَهُ بِحِجَى عَلَى : عُحَيْرٍ ^(٤) ، فَلَا يَتَبَيَّنُ
تَحْقِيرُ أَيْ شَيْءٍ هُوَ مِنْ هَذِهِ الْأَبْنِيَةِ ؟ »

(١) المراد بالثلاثي : مَا كَانَ عِدَّةُ حُرُوفِهِ ثَلَاثَةً . وَكَذَا نَظَائِرُهُ بَعْدَ .

(٢) أَيْ كَوْنِ تَحْقِيرِ الثَّلَاثِيِّ كُلَّهُ عَلَى (فُعِيل) .

(٣) هَذِهِ الْكَلِمَةُ وَالْاِثْنَانِ اللَّتَانِ قَبْلَهَا ، بِمَعْنَى : الْحَيَاةُ . الْإِسَانُ .

وَالْأَوَّلَى وَالْآخِرَةُ هَامَانُ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « عَمِيرَةٌ » بِالتَّوْنِ ، تَحْرِيفٌ .

قِيلَ لَهُ : إِنَّ اللَّبْسَ الَّذِي لَا يَجُوزُ : هُوَ الَّذِي يُوَضَّعُ عَلَيْهِ الْكَلَامُ .

فَأَمَّا اللَّبْسُ الْعَارِضُ فَهُوَ شَيْءٌ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَلْحَقَ بَعْضُ الْكَلَامِ حَتَّى يُبَيِّنَ بِغَيْرِ ذَلِكَ الْاَلْفَظِ ، وَهَذَا مَا لَا بُدَّ مِنْهُ فِي سَائِرِ الْأَبْوَابِ لِكثْرَةِ وَجُوهِ الْقِيَاسِ وَاتِّسَاعِ تَهْرُفِ الْكَلَامِ ، وَلَا مَسْبِيلَ إِلَى الْاِخْتِمَاءِ مِنْ هَذَا فِي الْمَوْضُوعِ ^(١) ، إِلَّا بِتَطْوِيلٍ وَاخْتِلَافِ الْحُرُوفِ مَعَ اتِّفَاقِ مَعْنَى التَّصْغِيرِ ، وَذَلِكَ خَافَ ^(٢) لَا يَجُوزُ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ إِذَا اتَّفَقَ الْمَعْنَى أَنْ تَتَّفِقَ عَلَامَاتُهُ ، وَإِذَا اخْتَلَفَ الْمَعْنَى أَنْ تَخْتَلِفَ عَلَامَاتُهُ ، فَإِنْ أَدَّى الْقِيَاسُ إِلَى الْإِلْبَاسِ عَارِضٍ يُبَيِّنُ بِغَيْرِ ذَلِكَ الْاَلْفَظِ .

وَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ حُكْمُ الْعَارِضِ عَلَى خِلَافِ حُكْمِ الْمَطْرِدِ .
وَقَدْ بَيَّنَّا هَذَا فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ ^(٣) .

وَيَقُولُ أَيْضًا فِي : (بَابُ جَمْعِ الْأَسْمِ الْمُضَافِ) :

« وَلِمَ جَازَ : أَبُو زَيْدٍ ، عَلَى مَعْنَى قَوْلِكَ : أَبُو نَ » ، مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الْإِلْبَاسِ بِالْوَاحِدِ الْمَرْفُوعِ ؟ ^(٤) .

نَمْ يُجِيبُ قَائِلًا : « فَأَمَّا (أَبُو زَيْدٍ) عَلَى مَعْنَى الْجَنَمِ ، فَصَحِيحٌ وَإِنْ

(١) الموضوع : الوضع ، اللسان

(٢) الخلف : الردى من القول ، اللسان

(٣) شرح كتاب سيبويه ، الرماني ٥٦/٤ ب

(٤) أبون جمع أب ، ثم أضيفت (أبون) إلى زيد ، فحذفت النون للاضافة ، فصارت : أبو زيد .

(٥) شرح كتاب سيبويه ، الرماني ٥٢/٤

وَقَعَ فِيهِ اللَّبْسُ ، لِأَنَّهُ عَارِضٌ لَمْ يُوضَعِ الْكَلَامُ عَلَيْهِ ، بَلْ وَضِعَ عَلَى
لِإِحْكَامٍ ثُمَّ عَرَضَ فِي بَعْضِهِ اللَّبْسُ ، فَيَجِبُ أَنْ يُبَيَّنَ بغيره ^(١) .

وَمِنْ هَذَا النَّفِيرِ الَّذِي يُبَيَّنُ بِهِ - كَمَا يَرَى الرَّمَانِي - : سِيَاقُ
الْكَلَامِ مَثَلًا :

يقول : « وَالْأَمَلُ فِي (وَدَّ) : وَتَدَّ ، سَكَنَهُ بَنُو تَمِيمٍ ^(٢) عَلَى قِيَاسِ
(فَخَذٍ) ، ثُمَّ أَذْغَمُوا .

وَمِثْلُ هَذَا شَاذٌّ ، لِمَا يَدْخُلُهُ مِنَ اللَّبْسِ بِالْمُضَاعَفِ ، إِلَّا أَنَّهُمْ اخْتَمَلُوا
ذَلِكَ لِلتَّنْقِلِ فِي الْإِظْهَارِ ، وَاعْتَمَدُوا عَلَى الْبَيَانِ بِمَا يَصْحَبُ الْكَلَامَ ^(٣) .

فَاللَّبْسُ الْمَنْعُوعُ : هُوَ مَا وَضِعَتْ عَلَيْهِ الْأَصُولُ . أَمَّا اللَّبْسُ الْعَارِضُ
فَجَائِزُ الْوُقُوعِ إِذَا لَا سَبِيلَ إِلَى تَحَاشِيهِ يُسْرٍ وَسُهُولَةٍ .

وَشَبِيهَةٌ بِفِكْرَةِ الرَّمَانِي هَذِهِ عَنِ اللَّبْسِ فَكْرَةٌ أُخْرَى هِيَ :
(الْإِعْلَالُ الْمُبْجَفُ بِالْكَلِمَةِ مَمْنُوعٌ فِي الْأَصُولِ ، وَجَائِزٌ فِي التَّوَارِضِ) .

يقول : « وَلَا تَعْتَلْ وَאוּ (شَوَيْتُ) ، وَلَا يَاءُ (حَيَيْتُ) كَمَا اعْتَلَّتْ
وَאוּ (قَوْلْتُ) وَيَاءُ (هَمَيْتُ) ، لِأَنَّ اللَّامَ إِذَا اعْتَلَّتْ صَحَّتِ الْعَيْنُ ،
وَأَنْتَ تَقُولُ : شَوَى ، فَعَمِلَ اللَّامَ ، وَتَقُولُ : أَخِيَا ، فَعَمِلَ اللَّامَ .

(١) شرح كتاب سيديويه ، ٤ / ٥٣٠ .

(٢) بنو تميم : قبيلة . وتميم : هو تميم بن مر بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر ،

اللسان ١٤ / ٣٣٧ .

(٣) شرح كتاب سيديويه ، الرمانى ٥ / ١٩١ .

وإعلالُ اللام أَحَقُّ مِنْ إعلالِ العينِ لأنها مَوْضَعُ التَّغْيِيرِ بِتَعَاقُبِ الزِّيَادَاتِ
لِلمَعَانِي ، فَإِذَا وَجَبَ لَهَا الإِعْلَالُ سَقَطَ عَنِ الْعَيْنِ ، لِثَلَاثِ يَلْحَقُ لِلْكَلِمَةِ
إِحْتِجَافٌ فِي أَصْلِ الإِعْلَالِ بِإِجْرَائِهِ عَلَى الْعَيْنِ وَاللَّامِ .

فَأَمَّا مَا يَفْرَضُ بِمَا يُؤَدِّي الْقِيَاسُ إِلَيْهِ ، فَلَا يُسْتَفَنَّى كَرِّهِهِ فِيهِ الإِعْلَالُ حَتَّى
يَصِيرَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، كَقَوْلِكَ : عِ كَلَامًا ، وَ : شِ قَوْلًا ، لِأَنَّ هَذَا
أَدَّى إِلَيْهِ الْقِيَاسُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُوَضَعَ أَصْلُ الإِعْلَالِ عَلَيْهِ ، فَهُوَ يَجْرِي بِجَرَى
الْمَارِضِ وَهُوَ بِخِلَافِ مَا يُوَضَعُ الْأَصُولُ عَلَيْهِ ^(١) .

٤ - وَجُوبُ تَقْلِيلِ الْأَصُولِ وَتَكْثِيرِ الْفُرُوعِ :

الرُّمَاتَانِ يُفْنَى بِتَأْصِيلِ الْأَشْيَاءِ وَرَبْطِ النِّظَائِرِ بِأَمْرِ عَامٍّ يَجْمَعُهُمَا .
وَمِنْ هُنَا كَانَ يَضَعُ لِكُلِّ بَابٍ - كَمَا سَنَعْرِفُ ^(٢) - أَصْلًا عَامًّا يَدُورُ عَلَيْهِ
وَتَفْعِدٌ بِهِ مَسَائِلُهُ وَتَرْجِعُ إِلَيْهِ جَمِيعُ فُرُوعِهِ .

وَلَا رَيْبَ فِي أَنَّ ذَلِكَ الْمَنْهَجَ يُبَسِّرُ عَلَى الدَّارِسِ مَعْرِفَةَ حُكْمِ تِلْكَ
الْجُزْئِيَّاتِ الْمُتَعَدِّدَةِ وَالْفُرُوعِ الْكَثِيرَةِ الَّتِي تَفْدُرُجُ تَحْتَ كُلِّ بَابٍ مِنْ طَرِيقِ
تَحْمِيلِهَا تَحْتَ أَصُولٍ قَلِيلَةٍ يَسْهَلُ اسْتِيعَابُهَا لِتُفْعَلَ عَلَيْهَا بَعْدَ تَمَكُّنِهَا فِي النَّفْسِ .
وَهَا هُوَ ذَا يُبَصِّرُحُ بِأَنَّهُ يَنْتَهِجُ هَذَا الْمَنْهَجَ وَيَقْصِدُ إِلَيْهِ ، كَمَا يُبَصِّرُحُ أَيْضًا
بِالْمَدْفِ مِنْهُ وَالْقَايَةِ مِنْ وَرَاءِ تِلْكَ الطَّرِيقَةِ عِنْدَ حَدِيثِهِ عَنْ تَوْجِيهِ هَذَا مَذْهَبِ الْخَلَائِلِ
بِأَنَّ (أَنْ) النَّاصِبَةَ الْمَضَارِعَ أَصْلُهَا : لَا أَنْ .

يَقُولُ : « وَوَجْهُ هَذَا الْقَوْلُ : أَنَّهُ لَمَّا كَانَ يَنْهَى تَقْلِيلُ الْأَصُولِ

(١) شرح كتاب سيبويه ، الرمانى ٥ / ١٩٠ .

(٢) انظر هذا في الكلام عن منهج (شرح الرومانى لكتاب سيبويه) :

وتكثيرُ الفروعِ لِنُضْبَطِ الأصولُ وَتَعْقِدَ في النفسِ على أَمَكْنِ
ما يكون وَتَقْضَى فُرُوعُهَا فَتُقْنَى بِحِفْظِهَا عن حفظ فروعها - راعى هذا
الأصلَ .. «^(١)

وهذه الفِكرَةُ - عقد الرمانى - من الأصول الهامة التى كان يعتمد عليها
اعتماداً كبيراً ، وبخاصة في شرحه لكتاب سيبويه كما سيأتى بيانه .

ولم يَقِفِ الرمانى بهذا الأصل الهامَّ عند حَدِّ اعْتِمادهِ منهجاً تَصْنِيفِيّاً
لشرحهِ فَحَسَبُ ، وَإِنَّمَا يَتَعَنُّ به في بحثه للمسائل الجزئية أيضاً على نحو
ما مرَّ بفا في النص السابق ، وكما يقول في (باب أَلِفِ التَّائِيثِ في الممدود)
عقد التعميل : لِمَ كانت الهمزة في الممدود مُنْقَلِبَةً عن الألف وليست علامة
للتائيث برأسها ؟

يقول : « والألفُ الآخِرَةُ في (حَرَاء) هى التى للتائيث . وَإِنَّمَا وَجَبَ
أَنْ تَكُونَ مُنْقَلِبَةً لثَلَاثِ يَجْمَعُ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ ، وَلَمْ يَجْزُ أَنْ تَكُونَ أَصْلاً
في التائيث لِمَا يَجِبُ مِنْ تَقْلِيلِ الْأَصُولِ وَتَكْثِيرِ الْفُرُوعِ فِيمَا يَتَوَجَّهُ فِيهِ
ذَلِكَ وَيَحْسُنُ »^(٢) .

ولا يَخْفَى قُرْبُ الشَّبهِ بين هذه الفِكرَةُ وبين الفِقْرِ وأصولهِ .

٥ - الْأَصُولُ مُقَيَّدَةٌ بِالْعَوَارِضِ الصَّحِيحَةِ :

يَهْتَمُّ الرمانى - كما أشرتُ فيما سبق - اهتماماً بالغاً بقاصيل الأحكام

(١) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٣ / ٩٥ ب .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٣ / ٢٣٤ ب .

والقواعد ، فكلُّ شيءٍ عنده يرجع إلى أصل عامٍّ يندرج تحته ، وقاعدة كَلِمِيَّةٌ تَعُمُّ حَزَنَاتِهَا ، وهذه القواعد الكَلِمِيَّةُ ، لها من السُّلْطَةِ وَالْهَيْمَةِ بِحَيْثُ تَبْسُطُ نَفوذها على ما يندرج تحتها ، ويلزم لذلك أن تكون مُطْرَدَةً .

وهذا الاطراد الذي يجب للقاعدة ، وتلك الهيمنة والسلطة المَبْسُوطَتَانِ على أفرادها ، لا بُدُّ من فيه ما يُخَالِفُهَا مَتَى كَانَتْ هَذِهِ الْمُخَالَفَةُ بِنَاءً عَلَى أَصْلِ آخَرٍ مُنْقَدَّةً بِهِ ، وَعِلَّةٌ صَحِيحَةٌ تَجُوزُ الْخُرُوجَ عَنْ ذَلِكَ ؛ إِذْ « كُلُّ خُرُوجٍ عَنِ الْأَصْلِ مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ تَصَحِّحُ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ » ^(١) .

وحينئذٍ فلا تَضَرُّ هَذِهِ الْمُخَالَفَةُ الْعَارِضَةُ بِعُمُومِ الْقَاعِدَةِ وَكَلِمَتَيْهَا ، إِذْ الْقَاعِدَةُ مَوْضُوعَةٌ أَصْلًا لِإِمَامِيسٍ فِيهِ مَانِعٌ يَمْنَعُ مِنْ تَطْبِيقِهَا ، وَأَنَّ هَذِهِ الْمَوَانِعَ مَرْعِيَّةٌ عِنْدَ وَضْعِهَا .

فَالْفَاعِلُ - مَثَلًا - مَرْتَبِعُهُ التَّقْدِيمُ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ ، وَهَذَا أَصْلٌ عَامٌّ ، فَإِذَا عَرَضَ مَا يَمْنَعُ مِنْ تَطْبِيقِهِ مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى : « وَإِذَا ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبَّهُ » ^(٢) ، مِمَّا وَجِبَ فِيهِ تَأْخِيرُ الْفَاعِلِ لِاتِّصَالِهِ بِضَمِيرِ الْمَفْعُولِ ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَضُرُّ وَلَا يُخْلِلُ بِعُمُومِ الْقَاعِدَةِ الَّتِي تُوجِبُ تَقْدِيمَ الْفَاعِلِ ، وَكَأَنَّ هَذِهِ الْعَوَارِضَ قِيُودٌ لِلْقَاعِدَةِ ، فَلَا أُصُولُ مُقَيَّدَةٌ بِالْعَوَارِضِ الصَّحِيحَةِ ، عَلَى حَدِّ تَعْبِيرِ الرَّمَانِيِّ .

وهذا أَشْبَهُهُ بِتَقْيِيدِ النُّصُوصِ الْعَامَّةِ فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِغَيْرِهَا

(١) شرح كتاب سيبويه ، الرمانى .

(٢) البقرة : ١٢٤ .

من النصوص . وهذا يدلّ على اعتياد الرمانىّ في بحثه النحوىّ على توافقه في الفروع الأخوى .

يقول الرمانى في (باب المذكّر الذى يُسمّى باسم الاثنين وجمع السّلامة) :

« والنّسبيّة بِـ (مُسَلِّمَاتٍ) أو (ضَرَبَاتٍ) يجوز فيه ثلاثة أَوْجُهٍ :

الحِكَايَةُ ، وتركُ الصّرفِ على قياس (طَلْحَةٍ) ، وتركُ الصرفِ بإذهابِ القنوينِ وتركُ الإعرابِ على ما كان على حِكَايَةِ الإعرابِ .

وهذا ^(١) أضْمَفُ الْوُجُوهِ لخروجه عن الأكثر في القياس ، إلاّ أنّه جاز لأنّه أخذَ الحَكَمَ مِنْ أَصْلَيْنِ صَحِيحَيْنِ بما يتعضى له ذلك في القياس الصحيح .

وفى الغزير : (فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ) ^(٢) بالصّرفِ على الحِكَايَةِ .

فإنّ قال قائلٌ : وكيف يجوز ذلك مع أنّه مؤنثٌ مَعْرِفَةٌ ، وهذان الشَّيْئَانِ اللّذَانِ قَبِلْنَا بِهِمَا تَرْكَ الصّرفِ ؟

قيلَ له : لأنّه قد عَرَضَ فيه عَارِضٌ يُخْرِجُهُ عن هذا الأَصْلِ إِخْرَاجَ الْمُسْتَعْمَارِ كَمَا عَرَضَ فِي (هِنْدٍ) و (جُمَلٍ) عَارِضٌ يُخْرِجُهُ عن الأَصْلِ هذا الإِخْرَاجَ ، والأَصُولُ مُقَيَّدَةٌ [ةٌ] بِالْعَوَارِضِ الصّحِيحَةِ ، فاعَرَضَ فيه

(١) أى الوجه الثالث

(٢) البقرة : ١٩٨ .

من الحكاية الذي يقتضى أن يجزى على حاله الأولى كالذى عرض
في هذه وجعل من الخلفة .

وهذه عللٌ صحيحةٌ تخرج عن الأصل على الوجه الذى بيننا ^(١) .

ويقول أيضاً : « ... الأصل فى الصفة أن تلى الموصوف لأنها معه بمنزلة
اسم واحد ، وإنما يجوز الفصل على الاتساع ، فإذا عُدَّ الأصل على الحقيقة
التي يجب للشيء لم يُعترض عليها ما يكون من اللوانع التي تعترض فى الكلام ،
ولهذا نظائر ، منها :

أن الخبر المبتدأ موضعه التأخير ، ومع ذلك فقد يعرض عارض يمنع
من التأخير ، كقولك : كيف زيد ؟ وأين زيد ؟

ومن ذلك : أن الفاعل موضعه التقديم قبل المفعول ، وقد يعرض
عارض يمنع من تقديمه ، كقوله - جل وعز - : (وإذا ابتلى إبراهيم
ربه) ^(٢) ، لا يجوز للعارض من جهة الضمير : وإذا ابتلى ربه إبراهيم .

فكان هذا الأصل مُقَيِّداً بأنه واجب ما لم يعرض مانع كما يكون
فى سائر الأصول المقيدة لهذا المعنى ...

وكُلُّ هذا إنما هو لعارض مانع لو زال كرجع الكلام إلى
حقيقته ^(٣) .

(١) شرح كتاب سيبويه ، الدرمانى ٤ / ١٢٤٨ .

(٢) للبقرة : ١١٤ .

(٣) شرح كتاب سيبويه الدرمانى ٣ / ١١٠٢ .

٦ - تَغْيِيرُ الإِعْرَابِ لَا يُجِلِّلُ بَجَرَيَانَ السَّكَّامِ تَجْرِي المَثَلِ بِخِلَافِ
تَغْيِيرِ الحُرُوفِ :

يقول الرمانى :

« وَتَقُولُ : رَجَعَ فَلَانٌ عَوْدَهُ عَلَى بَدْنِهِ ، فَهُوَ فِي مَوْضِعٍ : رَجَعَ
الْقَهْقَرَى ...

وَلَا يَجُوزُ : رَجَعَ عَوْدًا عَلَى بَدْنِهِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ كَثُرَ بِالإِضَافَةِ حَتَّى رُفِضَ
التَّغْيِيرُ فِيهِ وَاسْتَوْحِشَ مِنْهُ ، كَمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي المَثَلِ فِي أَنَّهُ إِذَا كَثُرَ
لَمْ يُغَيَّرْ .

وَلَسَكِنْ يَجُوزُ : رَجَعَ فَلَانٌ عَوْدَهُ عَلَى بَدْنِهِ ، لِأَنَّ تَغْيِيرَ الإِعْرَابِ
لَا يُعْتَدُّ بِهِ فِي خِلَافِ السَّكَّامِ الأوَّلِ إِذَا^(١) كَانَ لِمَا هُوَ بِمَحْرُكَةٍ لَا يَتْبَاعِدُ
بِهَا عَنْ حَالِ الأوَّلِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الإِضَافَةُ وَتَرَكُّهَا لِأَنَّهُ تَغْيِيرٌ
بِالحُرُوفِ »^(٢) .

فَتَغْيِيرُ الإِعْرَابِ - كَمَا يَقُولُ الرِّمَانِيُّ - لَا يُؤَثِّرُ فِي جَرَيَانَ العبَارَةِ تَجْرِي
المَثَلِ ، لِأَنَّهُ هُنَّ لَا يَتْبَاعِدُ بِهِ السَّكَّامُ البُعْدَ الشَّدِيدَ عَنِ السَّكَّامِ الأوَّلِ ،
وَذَلِكَ بِخِلَافِ التَّغْيِيرِ بِالحُرُوفِ فَإِنَّهُ يُؤَثِّرُ فِي ذَلِكَ الْجَرَيَانَ وَيُجِلِّلُ بِهِ .

وَقَدْ أَكَّدَ الرِّمَانِيُّ هَذِهِ الفِكْرَةَ أَيْضًا فِي قَوْلِهِمْ : « سَمِعْتُ وَطَاعَةً » ،
حَيْثُ يَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ ، وَلَا يَجُوزُ إِظْهَارُ مَا بَرَزَتْ فِيهِ عَلَيْهِ

(١) فِي الأَصْلِ : « إِذَا » تَحْرِيفٌ .

(٢) هَرَجَ كِتَابِ سَيُودِيهِ ، الرِّمَانِيُّ ٢ / ٧١٠ ، ٧١١ .

ولا إظهار ما ينصب عليه ، لأنه صار كالمثل الذي لا يُغَيَّر ، ولكن التغيير الإعرابي لا يُخْرِجُه عن هذا الشبه ، بخلاف التغيير بالحروف من حذف أو زيادة^(١) .

٧ — مُبَوِّتُ الشَّيْءِ وَذَهَابُهُ أَتَمُّ فِي الْبَيَانِ عَنْ قَائِدَتِهِ عِنْدَ مُبَوِّتِهِ :

يقول الرماني :

« وَإِنَّمَا وَجَبَ إِذْهَابُ التَّنْوِينِ فِي الْوَقْفِ لِأَنَّهُ زَائِدٌ لِمَعْنَى بِنَفْسِهِ أَنْ يَكُونَ حَالُهُ فِي الْوَصْلِ عَلَى خِلَافِ حَالِهِ فِي الْوَقْفِ لِيَدُلَّ عَلَى الْمَعْنَى بِمَا هُوَ أَتَمُّ فِي الْبَيَانِ عَنْهُ . وَنَظِيرُهُ تَاءُ التَّأْنِيثِ^٢ ، فِي أَنَّهَا تَذْهَبُ فِي الْوَقْفِ وَتُبْدَلُ مِنْهَا الْمَاءُ ، لِأَنَّهَا زَائِدَةٌ لِمَعْنَى ، فَاقْتَصَى ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ حَالُهَا فِي الْوَصْلِ عَلَى خِلَافِ حَالِهَا فِي الْوَقْفِ لِلْبَيَانِ عَنِ الْمَعْنَى بِأَتَمِّ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يُبَيِّنَ عَنْهُ . »

فَالْمِلَّةُ فِي إِذْهَابِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي الْوَقْفِ وَاحِدَةٌ^(٣) .

٨ — التَّفْذِيرُ الصَّحِيحُ يُعْمَلُ عَلَيْهِ كَمَا يُعْمَلُ عَلَى التَّحْقِيقِ :

يقول الرماني :

« وَ (ثَمَانٍ) يَنْصَرِفُ ، وَلَا يَنْصَرِفُ (صَحَارٍ) . تَقُولُ :

رَأَيْتُ ثَمَانِيًّا ، وَرَأَيْتُ صَحَارِيَّ قَبْلُ .

(١) انظر شرح كتاب سيبويه الرماني ٢ / ٥٦١ وما بعدها .

(٢) شرح كتاب سيبويه للرماني ٥ / ١١١ .

ولمّا انصرف (ثمان) لأنّ هذه الياء ياء النسبة لحقّت في ثمانٍ ورّباعٍ على تقدير معنّى النسبة من غير أن يكون على معنّى النسبة^(١) ، وذلك للإشعار بأنّ التقدير الصحيح يُعمَلُ عليه كما يُعمَلُ على التحقيق^(٢) .

٩ - وجوبُ مُراعاةِ المعنّى والألفظ عند الإعراب :

وهذه لفكرة وإن كانت دائرة في كتاب سيبويه دَوْراناً أَسَاسِيّاً ، ويعتمد عليها النجاة في محوهم بعامّة ، إلّا أنّ للرماني فيها - فيما أعلّم - ذلك (التقنين) العريخ الذي ستراه ، فلقد صاغها على شكل قاعدةٍ كَلْبِيّةٍ وقانونٍ عامٍّ يرعاه ويسير على مقتضاه ، فهو يُوزع الأحكام الإعرابية بفاءٍ عليه ، ويردّ بعض التراكمات تَوْفِيّةً لحقّه .

فاسمُهُ يقول في (باب المفعول له) :

« .. المعاني على وجهين :

منها ما يَدْعُو إلى الفِعْل ، ومنها ما لا يدعو إليه .

فأكلتُ الطعامَ شَهْوَةً له ، صحيحٌ ؛ لأنّ الشهوة للطعامٍ مِمَّا قَدْعُو إليه .

(١) وقيل : (ثمان) منسوب إلى الثمانية أو الثنن ، حذف إحدى يائي النسبة وعوض منها الألف .

ومثل ذلك قيل في (رباع) - أي الذي ألقي رباعيته ، وهي إحدى الأسنان الأربعة في مقدم اللّهم - أي أنه منسوب إلى رباعية .

انظر : الرضّى ١ / ٣٩ ، واللسان : (ثمن ، ربع) .

(٢) عرّح كتاب سيبويه ، الرمانى ٣ / ٢٤٥ ب .

ولو قلت: أكلتُ هذا الطعامَ تَرَكَ شهوةً له، لم يَجْزُ، لأنَّ تَرَكَ الشهوة وإضعافها لا يَدْعُو إليه .

ولو قلت: شربتُ هذا الدِّواءَ السَّكْرِيَّ شهوةً له، لم يَجْزُ وكان كلاماً فاسداً، لأنَّ الدِّواءَ السَّكْرِيَّ لا يُشْتَهَى .

ولو قلت: شربتُ هذا الدِّواءَ السَّكْرِيَّ انتِفَاعاً به، جاز، لأنَّ الدِّواءَ السَّكْرِيَّ قد يُشْرَبُ للانتِفَاعَ به .

ثم يقول بعد هذا: « فتَدَبَّرْ ما يَصِحُّ في هذا ممَّا لا يَصِحُّ، ولا تنظر إلى ظاهر الإعراب وتُفَنِّلِ اللَّغْوَ الذي يقع عليه الإعراب، لتكون قد مَبَّزَّتْ فيما تُجَبِّزُهُ أو يَمْتَنِعُ فِيهِ: صَوَابَ الكلامِ مِنْ خَطِئِهِ، فإنَّ صِنَاعَةَ الذَّخْوِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى تَمْيِيزِ صَوَابِ الكلامِ مِنْ خَطِئِهِ عَلَى مَذَاهِبِ الْعَرَبِ بِطَرِيقِ الْقِيَاسِ الصَّحِيحِ »^(١).

فالإعرابُ - كما يَذْكُرُ الرَّمَانِيُّ - فَرْعُ اللَّغْوِ، وَيَذْبُقُ عَلَى النَّظَرِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ أَنْ يُرَاعِيَ الْأُمُورَ مِنْ مِمَّا: اللَّغْوِ، وَاللَّفْظِ. فَهُمَا تَوْأَمَانِ لَا يَفْتَصِلُ أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخَرِ.

ويقول أيضاً تعليقا على الأوجه الإعرابية الجائزة في بعض الأمثلة:

« فالأحكامُ في هذه الأوجه الثلاثة مُخْتَلِفَةٌ عَلَى مَا بَيَّنَّتْ لَكَ. وَهَذَا يُبَيِّنُ أَنَّ الْإِعْرَابَ لَا يَسْتَقِيمُ إِلَّا بَعْدَ فَهْمِ اللَّغْوِ حَتَّى يَجْزِيَ عَلَى حَقِّهِ وَالْوَجْهُ الَّذِي هُوَ لَهُ »^(٢).

(١) شرح كتاب سيبويه، الرَّمَانِيُّ ٢ / ٦٢٣، ٦٢٤.

(٢) شرح كتاب سيبويه، الرَّمَانِيُّ ٢ / ١٠٢٣.

والرمانى يُبلِّغ في تأكيد هذه الفكرة كثيراً :

فيقول عن التَّوَابِع : « وَالْمَنْصُوبُ وَالْمَرْفُوعُ يَجْرَى فِي إِنْتِبَاعٍ لِلْعَرِيفَةِ وَالْفَسْكَةِ يَجْرَى الْمَجْرُورُ ؛ لِأَنَّ التَّابِعَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَدِّ التَّبَوُّعِ فِي لَفْظِهِ كَمَا يَجِبُ أَنْ يَقْبَعَهُ فِي مَعْنَاهُ ، فَلَمَّا تَبَسَّعَ الْمَجْرُورُ فِي مَعْنَاهُ تَبَعَهُ فِي لَفْظِهِ ، فَكَذَلِكَ لَمَّا تَبَسَّعَ الْمَرْفُوعُ وَالْمَنْصُوبُ فِي مَعْنَاهُ تَبَعَهُ فِي لَفْظِهِ . فَعَلَى هَذَا قِيَاسُ الْبَابِ » ^(١) .

ويقول عن إجراء بعض ما لا يَعْقِلُ مُجْرَى ما يَعْقِلُ في بعض الأحكام : « فَلَمَّا أُجْرِيَتْ فِي الْمَعْنَى مُجْرَى ما يَعْقِلُ عَلَى النِّسْبَةِ أُجْرِيَتْ فِي اللَّفْظِ مُجْرَى ما يَعْقِلُ عَلَى النِّسْبَةِ أَيْضًا ، لِأَنَّ اللَّفْظَ يَتَّبِعُ الْمَعْنَى بِمَا يَجِبُ بِطَرِيقِ الْقِيَاسِ الصَّحِيحِ » ^(٢) .

ويقول : « وَاخْتِلَافُ اللَّفْظِ لِاخْتِلَافِ الْمَعْنَى ، وَاتِّفَاقُ اللَّفْظِ لِاتِّفَاقِ الْمَعْنَى ، وَمَا خَرَجَ عَنْ ذَلِكَ فَعَلَى جِهَةِ الْعَارِضِ » ^(٣) .

ويقول : « وَهَذَا ^(٤) مَذْهَبُ سَيَبُوهِ فِي تَرْتِيبِ الْكَلَامِ وَمَا يَقْتَضِيهِ الْمَعْنَى مِمَّا لَا يَقْتَضِيهِ ، فَإِذَا جَرَى تَرْتِيبُهُ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ الْمَعْنَى حَسَنٌ ، وَإِذَا جَرَى عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ قَبِيحٌ وَلَمْ يَجْزُ ، وَخَرَجَ عَنِ مَذْهَبِ الْعَرَبِ فِي كَلَامِهَا الَّتِي تَطْلُبُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مُرْتَبَأً عَلَى مُقْتَضَى الْمَعْنَى » ^(٥) .

(١) شرح كتاب سيبويه ، الرمانى ٢ / ٩٥٢ .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، الرمانى ٣ / ١٠٩١ .

(٣) شرح كتاب سيبويه ، الرمانى :

(٤) أى حكم للصفة من حيث الإتيان والقطع .

(٥) شرح كتاب سيبويه ، الرمانى ٣ / ١١٧٥ .

فَالْمَعْنَى هُوَ الْأَصْلُ وَاللَّفْظُ لَهُ تَبَعٌ ، فَمَا هُوَ إِلَّا وَعَاءٌ تُصَبُّ فِيهِ لِلْمَعْنَى
وَمَذَبَرٌ إِلَيْهَا ، وَتَحْسِبُهُ إِنَّمَا يَكُونُ مِنْ أَجْلِهَا وَرِعَابَةٌ لِحَنِّهَا .

وَلَعَلَّ اهْتِمَامَ الرُّمَانِيِّ بِالْإِثْبَاتِ كَيْدٌ لِهَذِهِ الْفِكْرَةِ - الَّتِي يَطُولُ بِنَا
الْحَدِيثُ كَثِيرًا إِذَا مَا عَرَضَتْ لَهَا يَقُولُ بِشَأْنِهَا - رَاجِعٌ إِلَى مَا كَانَ يَدُورُ
فِي ذَلِكَ الْقَعْرِ مِنْ ادِّعَاءِ الْمُنَاطِفَةِ بِأَنَّ الْفَحْوَ إِنَّمَا يُعْنَى بِالْأَلْفَاظِ وَلَا يُعْنَى
بِالْمَعْنَى ^(١) .

وَيَصِلُ بِنَا الرُّمَانِي إِلَى قِمَّةِ الرَّبْطِ بَيْنَ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى حِينَ يَفْرُقُ بَيْنَ
كُلٍّ مِنَ النَّعْتِ وَالْخَبَرِ وَالْحَالِ ، وَأَنَّ الْإِعْرَابَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ
الْمَعْنَى الْمُرَادِ :

فَلَعْنَتُ اللَّيْمَانِ ، وَالْخَبَرُ لِلْفَائِدَةِ ، وَالْحَالُ لِلزِّيَادَةِ فِي الْفَائِدَةِ . فَيَحْسَبُ
لِلرُّادِ يَكُونُ الْإِعْرَابُ .

وَلَا يَقِفُ الرُّمَانِي بِتَبَعِيَّةِ اللَّفْظِ الْمَعْنَى عَمْدًا حَذَّ الْإِعْرَابِ ، وَإِنَّمَا يُطَبِّقُ
هَذَا الْمَبْدَأَ الْهَامَّ فِي الْأَشْتِقَاقِ وَمَا يَتَّبِعُهُ مِنْ أَصَالَةِ بَعْضِ الْحُرُوفِ
أَوْ زِيَادَتِهَا .

(١) نَجِدُ هَذِهِ الْمَذْهَبَ وَاضِحَةً فِيمَا جَاءَ عَلَى لِسَانِ (مُحَمَّدِ بْنِ يُونُسَ النَّظَاقِيِّ .
سَنَةِ ٣٢٨ هـ) أَثْنَاءَ مُنَاطَرَتِهِ لِلْسَّيْرَانِيِّ .

انْظُرْ هَذِهِ الْمُنَاطَرَةَ فِي كِتَابِ (الْمُقَابَسَاتِ) ٦٨ . وَانْظُرْ مِنْ كِتَابِنَا هَذَا :
ص ٥٥ ، ٥٦ وَ ٢٥٠ مِنَ الثَّانِيَةِ وَلَا بِنَ جَفَى فِي الْخُصَائِصِ (١ / ٢١٥) بِحَثِّ عُنْوَانِهِ :
« بَابُ فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ ادَّعَى عَلَى الْعَرَبِ عُنَايَتَهَا بِالْأَلْفَاظِ وَإِغْفَالَهَا الْمَعْنَى » .

وَانْظُرْ أَيْضًا مِنْ الْخُصَائِصِ ١ / ١٥٠ .

يقول - عند بيانه للحروف الزائدة في كلمة (إنسان) - :

« وإنَّسانٌ من (الأنس) ، وهو أولَى مِن أَخْذِهِ من (النَّسيانِ) ، لأنَّ الأنسَ أَغْلَبُ عليه وأَحْسَنُ في صِفَتِهِ من النَّسيانِ ، والأغلبُ عليه صِفَاتُ المَذْحِ لا صِفَاتُ الذَّمِّ ، ودليلُ ذلك قولُ الله - جَلَّ وَعَزَّ - : (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ) ^(١) ، فَهُمْ على أَصْلِ تَكْرُمَةٍ ، إِلَّا أَن يُحْدِثَ مِنْهُمْ إِنْسَانٌ خَطِيئَةً فَيَخْرُجَ إلى الإِهَانَةِ وَاللَّائِمَةِ وَاسْتِحْقَاقِ الْعُقُوبَةِ .

فهذا دليلٌ على أَنَّ (إنسان) : فِعْلَانٌ ، مِنَ الأنسِ ، وَكَيْفَ تَهَرَّفتُ الحَالُ فَالتَّوْنُ الأخيرة زائدة فيه » ^(٢) .

وهكذا يَنْضِي الرمانى فى شرحه لكتاب سيبويه على هذا النحو مِن وَجُوبِ تَنْبِيئِيَةِ الانْظِارِ للعنى ، أو بعبارةٍ أُخرى : ابْتِداءُ الأحكام اللفظية الصَّنَاعِيَّةِ على التَّوَاحِيِ العَنُوبِيَّةِ .

١٠ - كُلُّ ما خَرَجَ عَنْ أَصْلِهِ فَهُوَ افْرَاضٍ :

يُخَوِّصُ الرمانى دائماً - كما هو الحال عند البصريين - على التعليل لِكُلِّ ما خَرَجَ عَنْ أَصْلِهِ وَشَدَّ عَنْ بَابِهِ ، إِذْ هو يَرى أَنَّهُ لم يَشِدَّ على وَجْهِ المُصادَفَةِ والتَّجْزِيفِ ، وإِنَّمَا يَجْزى ذلك على وَفْقِ أَقْيَمَةِ صَحِيحَةٍ وَعِلَالٍ مُعْتَبَرَةٍ ، إِذْ العَرَبُ - عِنْدَهُ - أُمَّةٌ حَكِيمَةٌ لا تُتْلَقُ بالكلام على عَوَاقِبِهِ .

(١) الإسراء : ٧٠ .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، الرمانى ٥ / ١٧٣ .

وما اختاره الرمانى فى اشتقاق (إنسان) هو مذهب البصريين ، وانظر

فى المسألة : الإيضاح ٢ / ٨٠٩ / مسألة ١١٧ .

يقول : « وهذا ^(١) لا يُقاسُ عليه ، ولا كُنْ يُبَيَّنْ وَجْهُهُ إِذْ تَكَلَّمَ
العَرَبُ بِهِ .

وإنَّما لا يُقاسُ لأنَّه على طريقِ الفادر ^(٢) ، « وذلك لأنَّه وإنْ كان
على طريقِ الفادر فهو على أصولٍ صحيحة ، وليس يجرى على المُجازفة . . . ،
بلْ على أصلٍ صحيح ^(٣) .

فالرمانى يرى أنَّ النادر - وإنْ فارقَ أصله وَخَرَجَ عن قِياسه -
ليس شَيْطَاناً مَارِداً أَوْ وَلِيدَ سِفاحٍ ، وإنَّما هو ظاهرة لُغَوِيَّة وَرَدَتْ عن
أُناسٍ مُؤَقِّعِينَ ، ولا فَرْقَ بَيْنَهُ وبين المَطْرَدِ إِلَّا بِمَقْدَارِ الشَّيْءِ وَالْعُمُومِ
في هذا والنُّذْرَةِ والتَّفَرُّدِ في ذاك ، والمَطْرَدُ حَظُّهُ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ وَالْقِياسُ عَلَيْهِ ،
وَالنَّادِرُ حَظُّهُ كَذَلِكَ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ فَقَطْ دُونَ الْقِياسِ عَلَيْهِ ، مع بَيَانِ وَجْهِ
خُرُوجِهِ عَنِ الْأَصْلِ .

هذا ، ولم يَقِفِ الرمانى في بحثه للشَّاذَّ عند التعليل له وتَبَيُّنِهِ لِّلسَّبَبِ
الَّذِي لِأَجْلِهِ قَدْ شَذَّ ، بِمَعْنَى أَنَّهُ لَمْ يَحْصُرْ حَدِيثَهُ عَنِ الشَّاذِّ فِي نِطاقِ التعليلِ له
وَالسِّيَاسِ الْوَجْهِ الصَّحِيحِ لَشُدُّوْذِهِ فَحَسَبُ ، وإنَّما كان الأمرُ عنده أَوْسَعَ
من ذلك وَأَعَمَّ ، إِذْ يَرَى أَنَّ الشَّاذَّ أغراضاً وفوائد تتجاوز بابه وتَتَخَطَّى
دَائِرَتَهُ إِلَى مَا هُوَ أَوْسَعُ وَأَرْحَبُ : كَأَن يَبْعُدُ ذَلِكَ الشَّاذَّ تَمْهيداً لِبَعْضِ
الظواهر اللغوية ، على نمو ما مَضَى في الفسكرة الثانية مِنْ جَعْلِهِ الْجَمْعَ

(١) يعنى الشاذ والنادر .

(٢) شرح كتاب سيوييه ، الرمانى ٤ / ٢٦٩ .

(٣) شرح كتاب سيوييه ، الرمانى ٤ / ١٠ ب .

في (ملامح) وأخوانها على واحد مُهْمَلٍ بمثابة التمهيد والفتوحة لجرار التقدير المحذوف واقصد الإيجاز في الأساليب ، وجعله القلب المكاني تمهيداً وإشعاراً بجواز التقديم والتأخير في التراكيب ، وكذلك جعله لإتباع حركة الراء والنون في (امرئ ، وابنه) لما بعدها من حركة الإعراب توطئة وإبذانا بما يجري في الكلام على هذا القياس من إتباع الأول للثاني في نحو : يا زبد بن عمرو .

فقد بان لنا مما سبق أن الرمانى ينظر إلى الشاذ نظرة أكثر تقديرًا من غيره من النحويين فيما أعلم ، إذ لم يقف به عند حدّ إجازة اضعماله ، بل ولا عند الدّعوة إلى التعليل له والتماس وجه خروجه ، وإنما يراه - كما ذكرت - لأغراض أوسع ومقاصد لغوية أسمى^(١) ، وكأنّ الشاذّ - عنده - ليس خارجاً عن أصله ومفارقاً لجماعته ، وإنما هو قد نُدبَ من قبلها لغرض قبيل وهَدَفٍ سامٍ .

وعلى هذه الشاكلة كانت غالب تعليلاته للشواذّ . ومن هنا نراه يستدلّ على قوّة النّداء في التعريف ، بحذف حرفه مع بقاء أثره في الفكرة على سبيل الدُّور .

(١) كما أن الرمانى - قد براه النادر - قد احتج به لبعض المذاهب على نحو ما صنع بالنسبة لمذهب الاخفش في أن الضمير في (لولاي) مجرور استعبر المرفوع . احتج به بالنول النادر ، ما أنا كأت ، ولا أنت كأنا . انظر شرح كتاب سيبويه ، الرمانى ١٤٥ / ٣ .

وإلى هذا الحد يكون الرمانى أعدل من الكوفيين في موقفهم من النادر ، حيث يقيسون عليه ، فإن في موقفهم هذا اقتيانياً على حق المطرد ، وإلا فأى فرق بينهما حينئذ ؟ .

يقول : « وما الشاهد في قول العرب : أَصْبَحَ نَيْلٌ . ؟ وهل ذلك على طريق الغادر في الكلام للإيذان بقوة تعريف النداء ؟ » (١).

وهكذا تنبأ كد لنا نظرة الرمانى إلى الشاذ ، تلك النظرة القائمة على التقدير واحترام المسموع ، على أن يوضح في مرتبته وينزل منزلته : فيجب استعماله كما ورد ، ثم هو قد شدّ بناء على أصول صحيحة وعمل معتبرة . ثم هو - فوق هذا وذاك - لأغراض نبيلة ومقاصد جليلة تعود على العربية وفلسفتها بالفائدة والخير .

١١ - التغيير بؤنس بالتغيير :

وهذا مبدأ مشهور عند النحويين ، وقد اعتمد عليه الرمانى اعتماداً كبيراً فأدار عليه كثيراً من البحوث والتعليقات ، ورعاه وأخذ بمقتضاه في أمور عدة ، أسكنه لم يقف عند هذا الحد من الاعتماد عليه والاخذ بمقتضاه فقط ، بل إنه قد صرح بأنه أصل يدور في أبواب من العربية .

يقول في (باب المصدر الذى وقع موقع الحال) :

« ويجوز : أرسلها العراك » (٢) ، ولا يجوز : أرسلها المفتركة وإن كانا جميعاً للحال ؛ لأن الحال إذا جاءت مُصرحة اقتضت إخلاصاً لفظياً ، وإذا جاءت مُغيرة أتت مُغيرة على وجه آخر ، ويُستحسن ما جاء على أصله أن يستعمل فيه مثل ذلك التغيير .

(١) شرح كتاب سيبويه ، الرمانى ٤ / ١٨٤٤ .

(٢) العراك : مصدر عارك ، وهو هنا ازدحام الإبل على الماء . اللسان : (عرك) .

وهذا أصله يَدُور في أبواب من العربية فتحة (١).

فالشئ إذا جاء على أصله ينبغي أن يسلم من التغيير ، وإذا جاء على غير أصله اختمل التغيير .

ويقول عن اتباع حركة الراء والنون إما بعدهما في (امرئ ، وابنهم) ، بأن سبب اختصاص هذا الإتياع بهذين اللفظين أنهما موضع تغيير .

يقول : « وكانا بهذا أحق » ؛ لأنه موضع تغيير من وجهين :

أحدهما - زيادة الميم . والآخر - ألف الوصل ، وما يلحق في الهمزة من التخفيف .

فلهذا كان أولى بالتغيير على طريق الإتياع (٢) .

وإذا كان التغيير يؤنس بالتغيير ويساعد عليه كما يرى النحويون ، فإن الرمانى لا يقف عند هذا الحد ، وإنما يرى أيضاً : أن التغيير يجعل الشئ عرضة لأن ينطرق عليه التأويل ، فإذا غيّر الشئ بوجه من الوجوه وخرج عن أصله ، فإن ذلك مدعاة إلى أن يدخل تحت طائلة التأويل ، وليس كذلك ما جاء على أصله بدون تغيير .

(١) شرح كتاب سيديويه ، الرمانى ٢ / ٦٣٤ .

(٢) شرح كتاب سيديويه ، الرمانى ٤ / ١٧٤ .

وذلك مثل : هُم فيها الجَماءُ الغَفيرُ^(١) ، بالنَّصَبِ على الحال مع أنها مَعْرِفَةٌ ولا يَجوز : هُم فيها القِيامُ ، على الحالِ لأجلِ التعريفِ .

وإيضاحُ ذلك : أنَّ (الجَماءُ الغَفيرُ) اسمٌ وَقَعَ موقعَ الحالِ ، وليس بوصفٍ كما هو الواجب في الحالِ ، فهو قد وَقَعَ في موقعٍ غيره ، فالحالُ على هذا قد جاءت مُغَيَّرَةً من الوصف الذي يجب أن تكون عليه إلى الاسم الذي ليس بوصف ، فلما وَقَعَ هذا التغييرُ جازَ فيها التعريفُ على سبيلِ المُدَوَّرِ إذ التغييرُ يُؤَسِّسُ بالتفسيرِ .

وهذا التغييرُ الأخير وهو التعريفُ جَرَّ عليها أن تكون على التأويلِ بتقديرِ فَعَلٍ يَفْعَلُ في الحالِ ، ولابد من تقديره كي يتحقق تفكيرُ الحال الذي هو واجبٌ فيها ، وذلك يَفْتَأَى عن طريقِ تقديرِ الفِعْلِ العاملِ فيها إذ الفِعْلُ نَكِرَةٌ كما هو معروفٌ .

وليس كذلك : هُم فيها القِيامُ ؛ لأنَّ الحال قد جاءت مُصَرَّحَةً - إذ (القِيامُ) جَمْعُ (قَامَ) وهو وَصْفٌ - فافتضى ذلك إخلاصَ لَفْظِها ، ولذا لم يَجُزْ فيها أن تكون على التأويلِ بتقديرِ فَعَلٍ محذوفٍ حتَّى تُرَدَّ إلى التفكيرِ الذي هو الأصلُ في الحالِ ، لأنها لما جاءت مُصَرَّحَةً على الأصلِ في الحالِ من كونِها وَصْفًا امْتَنَعَ فيها التعريفُ ، وبالتالي لم يَسُغْ فيها التأويلُ المذكورُ .

(١) أي هم فيها مجتمعين كثيرين . والجماء : اسم من (الجموم) ، وهو الاجتماع والسكررة ، والغفير : نعت الجماء ، من (الغفر) وهو التنظية ، فسكانهم لسكرتهم قد غطوا وجه الأرض . اللسان : (جمع) ، وانظر أيضا ابن يعيش ٢ / ٦٣ .

يقول الرماني :

« نَقُولُ : هُمُ فِيهَا الْجَمَاءُ الْغَفِيرَ ، فَتَنْصِبُ عَلَى الْحَالِ ، وَلَا يَجُوزُ : هُمُ فِيهَا الْقِيَامَ ، عَلَى الْحَالِ كَمَا جَازَ (هُمُ فِيهَا الْجَمَاءُ الْغَفِيرَ) ، لِأَنَّ (الْجَمَاءُ الْغَفِيرَ) اسْمٌ وَقَعَ مَوْقِعَ الْحَالِ فَتَطَرَّقَ عَلَيْهِ التَّأْوِيلُ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ وَقَعَ مَوْقِعَ غَيْرِهِ .

وَلَيْسَ كَذَلِكَ (الْقِيَامَ) إِذَا حُذِفَ قِيلَ مَعَهُ كَمَا اقْتَضَى مَا وَقَعَ مَوْقِعَ غَيْرِهِ » (١) .

فَالْتَفْيِيرُ الْأَوَّلُ - وَهُوَ وَقُوعُ الْحَالِ اسْمًا غَيْرَ صِفَةٍ فِي (الْجَمَاءُ الْغَفِيرَ) - قَدْ سَهَّلَ التَّفْيِيرَ الثَّانِيَ وَهُوَ التَّعْرِيفُ ، فَتَطَرَّقَ التَّأْوِيلُ حِينَئِذٍ حَتَّى تُرَدَّ الْحَالُ إِلَى أَصْلِهَا مِنَ التَّنْكِيرِ .

وَمِثْلُ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُمْ : أَرْسَلَهَا الْعِرَاقَ . فَالْتَفْيِيرُ الْأَوَّلُ - وَهُوَ نَجْحُ الْحَالِ مَصْدُورًا - قَدْ سَهَّلَ التَّفْيِيرَ الثَّانِيَ وَهُوَ التَّعْرِيفُ ، فَكَانَ التَّأْوِيلُ بِتَقْدِيرِ قِيلَ مَحذُوفٍ .

يَقُولُ الرَّمَانِيُّ : « وَإِنَّمَا جَازَ : أَرْسَلَهَا الْعِرَاقَ ، عَلَى مَعْنَى الْحَالِ مَعَ اسْتِحْوَاجِ أَنْ تَكُونَ الْحَالُ إِلَّا نَكْرَةً ، لِأَنَّهُ قَدْ حُذِفَ مِنْهُ آفَظُ الْفِعْلِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَرْسَلَهَا تَعَتَرَكُ الْعِرَاقَ .

وَلَوْ قَالَ : أَرْسَلَهَا عِرَاقًا ، لَمْ يَخْتِجْ إِلَى حَذْفِ كَمَا لَا يَحْتَاجُ فِي : قَتَلَهُ صَبْرًا .

فَقَدَّرَ هَذَا ، فَإِنَّهُ مُشْكِلٌ عِنْدَ مَنْ لَمْ يُنْعِمِ النَّظَرَ فِيهِ ^(١) .

وهذه النكرة - مِنْ أَنْ كُلَّ مُغَيَّرٍ وَخَارِجٍ عَنْ أَصْلِهِ يَنْجَرُّ عَلَيْهِ
التغيير - هي عند الرماني - كما قلت - أَصْلُ هَامٍ قَدْ رَجَعَ إِلَيْهِ كَثِيرًا .

فَهُوَ - مَثَلًا - يَعُدُّ غَيْرَ الْمُتِمَكِّنِ مُغَيَّرًا لخروجه عن نُظْرَائِهِ بِقُصَانِ
تَمَكِّنِهِ ، فَلِذَلِكَ انْجَرَّ عَلَيْهِ التَّغْيِيرُ ، إِذْ الْغَيْرُ الْخَارِجُ عَنْ أَصْلِهِ وَالْمُفَارِقُ
لنُظْرَائِهِ - كَمَا يَرَى - ضَعِيفٌ وَالضَّعْفُ يَجْلِبُ الضَّعْفَ .

يقول : « الَّذِي لَا يَتِمَكَّنُ أَحَقُّ بِالتَّغْيِيرِ لِأَنَّهُ خَرَجَ عَنِ الْغُظْرِ الْأَكْثَرِ
بِقُصَانِ التَّمَكِّنِ فَخَرَجَ إِلَى التَّغْيِيرِ الَّذِي يُشَاكِلُهُ » ^(٢) .

وَمِنْ دُمَا خَالَفَتِ الْأَسْمَاءَ الْمُبْهَمَةَ الْأَسْمَاءُ الْمُتَمَكِّنَةُ فِي الثَّنِيَةِ وَالْجَمْعِ وَالْمُتَحَفِّرِ ،
فَلَمْ تَسْكُنْ فِي كُلِّ ذَلِكَ كَمُظَارَاتِهَا مِنَ الْمُتَمَكِّنِ .

يَقُولُ فِي (بَابِ تَحْقِيرِ الْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ) :

« وَثَنِيَّةُ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ ، بِحَذْفِ الْأَلِفِ فِي آخِرِهَا ^(٣) ، لِأَنَّهَا مُبْهَمَةٌ
تَقْتَضِي أَنْ لَا يَخْلُصَ لَهَا ثَنِيَّةٌ وَلَا جَمْعٌ كَمَا لَا يَخْلُصُ لَهَا التَّحْقِيرُ ^(٤) » ^(٥) .

١٢ - الْمَبْتَدَأُ أَقْوَى أَوْجُهُ الرِّفْعِ الَّتِي يَسْكُونُ عَلَيْهَا الْأَسْمَاءُ ، لِأَنَّهُ
- حِينَئِذٍ - مُعْتَمِدٌ لِلْهَيِّانِ وَلَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ .

(١) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٢ / ٦٣٤ .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٤ / ١٩٤ .

(٣) نحو : هذا ، وهذان

(٤) نحو : ذا ، وذيا . انظر : شرح الشافية ١ / ٢٨٤ .

(٥) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٤ / ١٩٦ .

والإضمارُ المستقرُّ في الفعل هو أقوى الأوجه التي يكون عليها الفعل ، لأنَّ الإضمار فيه هو من خاصته التي لا تكون لغيره .

يقول الرماني في باب (الاستثناء بليس ولا يكون) :

« ولم لا يجوز إظهار الضمير الذي في (ليس ، ولا يكون) في الاستثناء ؟ ولم لا بدَّ فيهما من مضمَر ؟ »

وما نظير ذلك في (حسبك) من أنه لا يقع فيه معنى النهى إلا أن يكون مبتدأ ؟ ^(١) ولم ذلك ؟

وهل هو لأن معنى النهى عارض فيه فلزم أقوى الوجوه التي تجري عليها ، كما أن معنى الاستثناء في (ليس ، ولا يكون) عارض فيه فلزم أقوى الوجوه التي يكون عليه للفعل وهو للضمير فيه ؟

ولم صار المبتدأ أقوى الوجوه التي يكون عليها الاسم ؟ وهل ذلك لأنه معتمد للبيان ، مع أن له صدر الكلام ؟

ولم صار الإضمار في الفعل أقوى الوجوه التي يكون عليها ^(٢) ؟ وهل ذلك لأنه خاصته التي لا تكون لغيره ، كما أن الجر لما كان من خاصة الاسم كان أقوى فيه ؟ ^(٣)

ويؤكد الرماني كون استغفار الضمير من خاصة الفعل في (باب

(١) مثال ذلك : حسبك يـم الناس .

(٢) في الأصل : عليه ، ، تحريف .

(٣) شرح كتاب سيويه ، الرماني ٣ / ١٥٦ .

الإضمار فما جرى بحرى للفعل (فيقول : « الذى يجوز فى الإضمار فيما جرى بحرى الفصل : الضمير المتصل ^(١) .

ولا يجوز أن يستتر فيه الضمير كما يستتر فى الفعل ، لأنّ هذا من خاصّة الفعل التى يجب له بقوة عمله ، وهو لئلاّ تخلو من الفاعل مظهرأ أو مضمرأ ، فإذا استغنى عن إظهاره أضمر واستتر فى الفعل حتى يكون انتماده به على أنتم ما يمكن فى أعلى مرتبة من الانتماد الذى ليس فوقه ما هو أعلى منه ^(٢) .

وهكذا . إلى غير ذلك من الأفكار الدائرة فى شرح الرمانى لكتاب سيديويه ، والتى كان لها يد قويّة فى توجيه الرمانى نحو هذه الوجهة أو تلك .

على أنه مما يجب الإشارة إليه فى هذا المقام أن بعض هذه الأفكار وإن لم تخلص للرمانى إلاّ أنه - كما رأينا - كافٍ له فيها عمل غير متذكور .

(١) مثال ذلك : محمد إنه قائم . انظر كتاب سيديويه ٢ / ٣٦٠ .

(٢) شرح كتاب سيديويه ، للرمانى ٣ / ٦٧ .

هَنَاتٌ وَمَأْخِذٌ

تُوجَد هَنَاتٌ بِسَيْرَةٍ تُؤْخَذُ عَلَى الرَّمَانِي ، مِنْهَا :

١ — اسْتَعْمَلَ كَلِمَةَ (كَافَّةٌ) مُعَرِّفَةً بِأَلْ كَثِيرًا فِي كِتَابِهِ (النَّكَلَاتُ فِي إِعْجَازِ الْقُرْآنِ) ، نَحْوُ قَوْلِهِ : « وَجُوهٌ لِإِعْجَازِ الْقُرْآنِ تَظْهَرُ مِنْ سَبْعِ جِهَاتٍ :

تَرْكُ الْمَعَارِضَةِ ... ، وَالتَّحَدُّى لِلْكَافَةِ »^(١)

وَذَكَرَ صَاحِبُ الْقَامُوسِ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ^(٢)

وَلَكِنَّ الْأَمْرَ الَّذِي يَلْفِتُ النَّظَرَ هُوَ تَسْكُرُّ ذَلِكَ الْاسْتِعْمَالُ مِنْهُ ، كَمَا اسْتَعْمَلَهُ أَيْضًا ابْنُ جَنِّي^(٣) فِي (الْخَصَائِصِ) كَثِيرًا^(٤) جَمًّا يُشِيرُ إِلَى جَوَازِهِ . وَقَدْ ذَكَرَهَا أَيْضًا مُعَرِّفَةً بِأَلْ صَاحِبُ (الْأَلْسَانِ) فَقَالَ : « وَالْكَافَةُ : الْجَمَاعَةُ »^(٥) .

٢ — اسْتَعْمَلَ كَلِمَةَ (الْحَالِ) وَكَذَا وَضَعَهَا عَلَى غَيْرِ الْأَرْجَحِ فِيهِمَا ، إِذْ الْأَرْجَحُ فِي لَفْظِ (الْحَالِ) التَّذَكِيرُ ، وَالْأَرْجَحُ فِي وَضْعِهَا الْقَانِثُ^(٦) .

(١) كِتَابُ (ثَلَاثُ رَسَائِلٍ فِي إِعْجَازِ الْقُرْآنِ ٧٥ ، وَانْظُرْ أَيْضًا فِي اسْتِعْمَالِهِ (كَافَّةٌ) مُعَرِّفَةً بِأَلْ : ص ٧٦ ، ١٠٩ ، ١١٠ مِنْ الْكِتَابِ الْمَذْكُورِ .

(٢) الْقَامُوسُ : مَادَّةُ (الْكَافُ ٣ / ١٩٧) .

(٣) ابْنُ جَنِّي : أَبُو الْفَتْحِ عُمَانُ . مَاتَ ٣٩٢ هـ ، الْبَغِيَّةُ ٢ / ١٣٢ .

(٤) انْظُرْ - مِثْلًا - الْخَصَائِصُ ١ / ٩ ، ١٨٨ ، ٢٤٣ ، ١٥ / ٢ ، ٣٨٨ ، ٢٢٠ / ٣ .

(٥) الْأَلْسَانُ : مَادَّةُ (كَافُ ١١ / ٢١٦) .

(٦) انْظُرْ الصَّبَانَ ٢ / ٦٦٩ .

فقال في شرحه لكتاب سيبويه :

« يجوز تفضيلُ الإنسانِ على نفسه على وجهٍ ، ولا يجوز على وجهٍ :
فالذي يجوز : أن يكون على حالين (مُخْتَلِفَيْنِ) ، والذي لا يجوز : هو
أن يكون على (حالةٍ) واحدة ^(١) .
فقد أثبت اللفظَ في قوله (حالةٍ) ، وذَكَرَ الوصفَ في قوله :
(مُخْتَلِفَيْنِ) .

٣ — ويقول في شرحه لكتاب سيبويه أيضاً في (باب الجر) :

« وَلِمَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ (عَنْ) ائْثَمًا وَحَرَفًا ؟ ^(٢) .
والأولى أن يقول : وَلِمَ جاز ؟ ، بدلاً من : « وَلِمَ وَجَبَ ؟ » .

٤ — ويقول في (باب بَدَلِ الْمَعْرِفَةِ مِنَ الْفِسْكَرَةِ) :

« الذي يجوز في بَدَلِ الْمَعْرِفَةِ مِنَ الْفِسْكَرَةِ : كَلُّ مَا تَحْتَمِلُهُ
الْقِسْمَةُ . . . » ^(٣) .

والواقع أن الأنواع الأربعة التي تَحْتَمِلُهَا الْقِسْمَةُ الْعَقْلِيَّةُ لا تجوز في بَدَلِ
للمعرفة من الفسكرة لأنه فَوْعٌ منها .

ومِثْلُ ذلك قوله في (باب ذَا الْجَارِي بِمَنْزِلَةِ الَّذِي مَعَ مَا) :

(١) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ١٠٤٣/٢ ، وانظر كذلك ص ١٢٠١ و ٩٨
منها ، ١٢١١ و ٢٨ منها .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٨١٤ / ٢ .

(٣) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٩٥٧ / ٢ .

« الذي يجوز في (ذَا) الجارى بمنزلة (الذى) مع (مَا) : لجراؤه على وجهين ... »^(١).

والمعلوم أن (ذَا) التى بمعنى الذى مع (مَا) إنما هو أحد الوجهين .
يرشد إلى ذلك قوله فى السؤال من ذلك :

« ولم جاز فى (ذَا) مع (مَا) وجهان : أحدهما - أن تكون بمنزلة اسم واحد . والآخر - أن (ذَا) بمنزلة الذى ؟ »^(٢).

والأولى أن يقول : الذى يجوز فى (ذَا) مع (مَا) : لجراؤه على وجهين ...

ولكن يهون من هذا المأخذ وأشباهه ، أن الرمانى يضم عنوان الباب فى أول عنصر الجواب - كما سأل^(٣) - لمجرد أنه علامة يشهرها إلى الموضوع المتحدث فيه ، لا أنه يريد : أن الوجهين جاريان فى (ذَا) التى بمعنى الذى .

٥ - يقول الرمانى فى (باب أسماء القبائل والأحياء) :

« وأما (سَلُولُ) فجعله سيبويه اسم الأب وقال : هؤلاء بنو سَلُولٍ . وجعله غيره اسم الأم فقال : هؤلاء بنو سَلُولٍ »^(٤).

(١) شرح كتاب سيبويه للرمانى ٣ / ٩١ ب .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٣ / ٩٠ أ .

(٣) سيأتى أن الرمانى قد جعل للباب من شرحه لكتاب سيبويه قائماً على أربعة عناصر : العنوان ، الفرض من الباب ، المسائل ، الجواب عن المسائل .

انظر : منهج شرح الرمانى . فى الفصل الثالث .

(٤) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٢ / ٢٥٦ أ .

قالرمانى - كما فى الفصّ السابق - قد أضاف إلى سيبويه القول بأنّ
(سَلُولَ) اسمُ الأبِ ، مع أنّ عبارة سيبويه لا تُفيد هذا صراحةً ، بل
الأقربُ أنها تُفيد عكسَ هذا ، وأنّه يجعل (سَلُولَ) اسمَ الأمّ
لا اسمَ الأبِ .

يقول سيبويه : « أمّا ما يُضاف إلى الآباء والأُمّهات فنحو قولك : هذه
بنو تميم » ، وهذه بنو سَلُول ، ونحو ذلك » ^(١) .

فالأقربُ فى هذه العبارة أن يكون مرادُ سيبويه : أن ما أُضيفَ إلى
الآباء فهو : هذه بنو تميم ، وأن ما أُضيفَ إلى الأُمّهات فنحو : هذه
بنو سَلُول .

فتمثيلُ سيبويه للأمرين جميعاً على سبيل اللفّ والنشر المُرتب ، فتكون
(سَلُولَ) حينئذٍ اسمَ امرأةٍ .

وإلى هذا أشار السِّيرافى فى شرحه لكتاب سيبويه ، فقال :

أمّا ما يُقال بأنّ سيبويه جاء به (بنو سَلُولَ) للتمثيل بما أُضيفَ إلى
الآباء فيكون (سَلُولَ) اسمَ رجلٍ على حين أنّه فى الأنساب اسمَ امرأةٍ ،
فأخاطبُ سيبويه فى هذا .

ثمّ ذكر السِّيرافى أنّ دعوى هذا القائل هى أنّ سيبويه جاء
به (سَلُولَ) مُنوَّناً ، فدلّ المتنوين على أنّه جعله مُذكراً ، إذ لو كان مؤنثاً
لمنع من الصّرف . ثمّ أخذ السِّيرافى يبيّن أنّ (سَلُولَ) جاء فى الأنساب اسمَ
رجلٍ وجاء اسمَ امرأةٍ ^(٢) .

(١) كتاب سيبويه ٢ / ٢٤٦ .

(٢) السِّيرافى بهامش كتاب سيبويه ٢ / ٢٤٦ .

وأقول : ما ذكرته أولاً عن عبارة سيبويه هو وجه الكلام ،
وأما الاحتجاج بأن سيبويه ذكر (سَلُول) مُنَوَّنًا فلا يهتض حجة ،
إذ ما المانع من أن يكون سيبويه قد ذكره غير مُنَوَّنٍ وأنَّ الشَّكْلَ مِنْ
عَمَلِ الذَّخَاخِ !

ومن هنا ما كان يحقّ للرماني أن يُضَيِّفَ إلى سيبويه : بأنه جعلَ
(سَلُول) اسمَ الأبِ مع كَوْنِ الأقربِ في عبارته إفادةً خِلافِ هذا .

٦ — يقول الرماني :

« وقروا أبو عمرو : (هَنْوُبَ الكَفَّارِ) ^(١) . وإدغامها ^(٢) في التاء حَسَنٌ
قَوِيٌّ لِمَا بَيَّنَّا .

وأما : (بَثْوَرُونَ) ^(٣) بالإدغام ، فليدس له هذه القوةُ ، وهو مع ذلك
جائزٌ حَسَنٌ » ^(٤) .

فيؤخذ من هذا النصّ أنَّ إدغامَ اللامِ في التاء أقوى من إدغامِها
في التاء .

(١) يعني : « هل ثوب الكفار » ، وهي من الآية ٢٦ من سورة المطففين .

« قروا الجمهور : هل ثوب ، بإظهار لام (هل) ، والنحويان وحمة وابن عيسى :

إدغامها في التاء « البحر لأبي حيان ٨ / ٤٤٣ .

والنحويان : أبو عمرو ، والكسائي .

(٢) أي اللام .

(٣) يعني : « بل تؤثرون » ، وهي من الآية ١٦ من سورة الأهل .

وقراءة الإدغام لحمة والكسائي وهشام . إنحاف فضلاء البشر ٤٣٧ .

(٤) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٥ / ١٧٥ ب .

وأعتقد أن هذا سنو من الرمانى ، إذ الأمر بالتعكس ، فادغام اللام في التاء هو الذى أقوى من إدغامها في التاء حسباً قرّر هو سابقاً في نفس الباب تبعاً لسيبويه .

فيقول الرمانى سابقاً في هذا الحكم :

« وإدغامها ^(١) في الطاء وأختيها ^(٢) والصاد والزاي ^(٣) ، أقوى من إدغامها في الطاء وأختيها ^(٤) ، لأن اللام لم تسفل إلى موضع الطاء . وكل ذلك جائز حسن ^(٥) .

وأؤكد ذلك بإيراد نص سيبويه في هذا الحكم حيث يقول :

« وهى ^(٦) مع الطاء والذال والتاء ، والصاد والزاي والسين ، جائزة ^(٧) . وليس ككثرتها مع الزاء ، لأنهن قد تراخين عنها ، وهن من الثنابا وليس منهن انحراف .

وجواز الإدغام على أن آخر مخرج اللام قريب من مخرجها ، وهى حروف طرف اللسان . وهى ^(٨) مع الطاء والتاء والذال جائزة ، وليس

(١) أى اللام

(٢) وهما : التاء ، والذال .

(٣) وهما : السين ، والزاي

(٤) وهما التاء ، والذال

(٥) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ١٧٥ / ٥ ب .

(٦) أى اللام .

(٧) أى إدغام اللام في هذه الحروف الستة جائزة .

(٨) أى اللام .

كحُسْنِهِ مَعَ مَوْلَاهُ^(١) ، لِأَنَّ هَؤُلَاءِ^(٢) مِنْ أَطْرَافِ الثَّقَايَا وَقَدْ قَارَبْنِ
مُخْرَجَ الْفَاءِ .

وَيَجُوزُ الْإِدْغَامُ لِأَنَّهُنَّ مِنَ الثَّقَايَا كَمَا أَنَّ الطَّاءَ وَأَخَوَاتِهَا مِنَ الثَّقَايَا ، وَهِنَّ
مِنْ حُرُوفِ طَرَفِ اللِّسَانِ كَمَا أَنَّهِنَّ مَعَهُ .

وَأَمَّا جُمْلَةُ الْإِدْغَامِ فَيَعْنِي^(٣) أَصْغَفَ ، وَفِي الطَّاءِ وَأَخَوَاتِهَا أَقْوَى ،
لِأَنَّ اللَّامَ لَمْ تَسْمَلْ إِلَى أَطْرَافِ اللِّسَانِ كَمَا لَمْ تَفْعَلْ ذَلِكَ الطَّاءُ وَأَخَوَاتُهَا ..
وَقَوْلُ ابْنِ عَمْرٍو : (هَثُوبُ الْكُفَّارِ) ، يُرِيدُ : (هَلْ تُؤَبِّبُ الْكُفَّارَ) ،
فَأَدْغَمَ فِي الثَّاءِ .

وَأَمَّا الْفَاءُ فَهِيَ عَلَى مَا ذَكَرْتُ لَكَ ، وَكَذَلِكَ أَخَوَاتُهَا ، وَقَدْ قَرِئَ بِهَا :
(بَعُوثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا) ، فَأَدْغَمَ اللَّامَ فِي الْفَاءِ^(٤) .

وَيْمًا يُخَفَّفُ مِنْ وَطْأَةِ هَذَا الْمَأْخُذِ ، أَنَّ الرَّمَانِي قَدْ قَدَّمَ الْإِعْتِزَالَ
لِنَفْسِهِ وَاحْتِطَاةً لِلْأَمْرِ فَتَرَكَ الْهَابَ مَفْتُوحًا أَمَامَ الطَّبِيعِ الْبَشَرِيَّ حِينَ قَالَ :
« قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ مِثْلُهُ عَلَى جِهَةِ السَّهْوِ مِنَ الْإِنْسَانِ »^(٥) .

(١) أَى الطَّاءِ وَمَا مَعَهَا مِنَ الْأَحْرَفِ الْخَمْسَةِ .

(٢) أَى الطَّاءِ وَالثَّاءِ وَالذَّالَ .

(٣) أَى الطَّاءِ وَالثَّاءِ وَالذَّالَ .

(٤) كِتَابُ سَيَبُويَه ٤ / ٤٥٧ .

وَانْظُرْ فِي مَخَارِجِ الْحُرُوفِ : كِتَابُ سَيَبُويَه ٤ / ٤٣٣ ، وَسِرُّ صَنَاعَةِ الْإِعْرَابِ

١ / ٥٢ ، وَابْنُ يَمِينٍ ١٠ / ١٢٣ وَمَا بَعْدَهَا .

(٥) شَرْحُ كِتَابِ سَيَبُويَه ، لِلرَّمَانِيِّ ٣ / ٢١٠ . وَانْظُرْ هَذَا لِلنَّصِّ بِتَمَامِهِ فِي

وسيمرُّ بنا في قسم التحقيق أيضاً بعض من الهنات اليسيرة ، وقد
أشرتُ إليها في مواضعها .

على أنه ينبغي أن أُشير إلى أن كثيراً من هذه الهنات إنما جاء نتيجة
لما عرفته عن الرماني من خلال دراستي لسيرته ولشرحيه من دقة بالغة
ومنطوقية صارمة والتزام شديد بالمنهج الذي يأخذ به نفسه في البحث .
فإذا ما نقلت منه شيء في هذا عُدّته عليه ، وهذا من باب حسنات
الأبرار سيئات المقرّين .

كما أنه ينبغي أن أُشير أيضاً إلى أن هذه الهنات مهما بلغت في بعضها
لا تقلل من شأن الرجل ، ولا تنقص من قيمة ذلك العمل الرماني العظيم ،
بل هي لا تكاد تكون بجانب ما كان له من حسنات ستترأى للناظر من
في شرحه ، والسكّال ليس إلا لله وحده ، ولم يخلق بعد المصنوم - صلى الله
عليه وسلم - مصنوم ، وكفى بالمرء حسناً أن تعدّ معائبه .

الفصل الثالث

منهج شرح الرّماني لكتاب سيبويه

والذي دَعَا إلى الحديث عن هذا المنهج أمور :

الأول - لما كان الموضوع الأصلي الذي نُقدّم له بهذه الدراسة هو تحقيق شرح كتاب سيبويه للرّماني ، كان لابدّ من الوقوف أولاً على منهج هذا الشرح بين بدئ التحقيق ، إذ من غير المعقول تحقيق كتاب لم يعرف للقارى منهجه .

الثاني - إنَّ معرفة هذا المنهج الفريد بين كُتب النحّو جميعاً - فيما أعلم - ضروريّة عند تحقيق نصّ الشرح ، إذ هي تُساعدنا كثيراً على فهم الكثير من الظواهر فيه عندئذٍ . وهذا بادٍ في قسم التحقيق بوضوح .

الثالث - إنَّ من أهمِّ سمات هذا المنهج - كما سنعرف - الاعتماد الكبير على العقل وصنّعه ، ومعرفة هذه الخاصّة وذخريها من سمات هذا المنهج نفدّر لنا كثيراً من مواقف الرّماني في شرحه وبخاصّة عند تناوُلِه مشكلات كتاب سيبويه .

الرابع - إنَّ الوقوف على هذا المنهج ، يُبدّ من أهمِّ ما يكشف لنا - بجانب ما مضى - عن شخصيّة الرّماني العلميّة ، إذ قد تجلّت في هذا

(الشرح) سمات العصر الذي عاش فيه : من الانساع في الثقافة ، والعُمق فيها ، والحُرِّيَّة الفِكرِيَّة .

كما تَجَمَّعتْ في (الشرح) أيضا سماتُ الرمانى نفسه : مِنْ عَقَلِيَّةٍ منطقيَّةٍ مُرتَّبة غاية في الترتيب ، وذَكاؤه حادّ ، واستيعاب كاملٍ لدقائقِ كتاب سيبويه ، وأسلوبٍ يَعمَدُ الإيجازَ والتركيزَ سبيلًا في الوصول إلى غايته ^(١) .

الخامس - لقد سَبَقَني إلى الحديث عن هذا المنهج باحثٌ آخر ^(٢) ، بيّنه أنَّ هناك أموراً تَعمَلُقُ بهذا المنهج وقد قَصَى الباحثُ المذكور في بعضها بما يُخالف الواقع ، على حين أغفلَ الحديث عن بعضها الآخر ^(٣) .

وفي كَلا الأمرين إعطاءُ صورةٍ غير حقيقيَّة عن منهج هذا (الشرح) الذي هو - بحقٍّ - مِنْ أَهمِّ شُروح كتاب سيبويه .

فرايتُ إحقاقاً للحقِّ ، وقوفيَّةً للبحث - أنْ أُعرِّضَ للحديث عن هذا المنهج .

(١) أسلوب الإيجاز والتركيز عرفته الرمانى - بجانب شرحه لكتاب سيبويه - من خلال كتابيه : النكت في إعجاز القرآن ، والجامع لملم القرآن .
انظر للتعريف بالسكتابين في ص ٦٧ . ولولا أنه ليس من مطلوبنا لجئت بنصوص منهما دلالة على ما أقول .

(٢) هو الدكتور مازن المبارك في كتابه : (الرمانى النحوى في ضوء شرحه لكتاب سيبويه) وهو السكتاب الذى نشره بدمشق سنة ١٩٦٣) عن بحثه الدكتوراء من كلية الآداب - جامعة القاهرة ، والمودع في مكتبة جامعة القاهرة تحت رقم (١٧٦ قسم الرسائل) .

(٣) انظر أمثلة للنوعين مبثوثة في أثناء الحديث عن منهج الشرح فيما بأتى .

هذا بالإضافة إلى أمور أخرى سأناقشه فيها في حينها . فأقول :

مَنْهَجُ شَرْحِ الرَّمَانِي لِكِتَابِ سَيَبُوبِهِ :

النَّزَمَ الرَّمَانِي فِي شَرْحِهِ لِكِتَابِ سَيَبُوبِهِ طَرِيقَةً وَاحِدَةً لَمْ يَحْذَ عَنْهَا فِي جَمِيعِ
أَبْوَابِ الشَّرْحِ .

وَأَسَارِعْ هُنَا مُسْتَقْبِقًا لِلتَّفْصِيلِ فَأَقُولُ : إِنَّ هَذَا الْمَنْهَجَ الَّذِي اتَّبَعَهُ الرَّمَانِي
فِي شَرْحِهِ مَنْهَجٌ قَرِيبٌ - فِيمَا أَعْلَمُ - بَيْنَ كُتُبِ النُّجُوجِ جَمِيعًا . وَهُوَ مِنْ حَيْثُ
الطَّرِيقَةُ الَّتِي اتَّبَعَهَا - كَمَا سَنَرَى - يُعَدُّ بِمَقْيَاسِ عُلَمَاءِ التَّرْبِيَةِ الْحَدِيثَةِ مِنْ أَمْثَلِ
الْمَنْاهِجِ فِي إِيصَالِ الْمَعْلُومَاتِ إِلَى الْأَذْهَانِ .

فَقَدْ نَعَاوَلَ الرَّمَانِي - كَمَا قُلْتُ - أَبْوَابَ كِتَابِ سَيَبُوبِهِ جَمِيعًا بِطَرِيقَةٍ
مَوْحِدَةٍ أَسَاسُهَا جَعْلُ الْبَابِ فِي (الشَّرْحِ) قَائِمًا عَلَى أَرْبَعَةِ عَقَائِمَ ، هِيَ
عَلَى التَّرْتِيبِ :

- ١ - عَنْوَانُ الْبَابِ .
- ٢ - الْمَرَضُ مِنَ الْبَابِ .
- ٣ - مَسَائِلُ الْبَابِ .
- ٤ - الْجَوَابُ عَنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ .

وَسَأَخْصُ كُلَّ عَنْصَرٍ مِنْهَا بِكَلِمَةٍ كَيْ تَقْضِيحَ الْعُورَةُ وَبَيِّظَ الْإِرَادُ :

أولاً : عنوان الباب :

كان موقفُ الرماني في شرحه منْ عُنْوَاناتِ الأبوابِ في كتابِ سيبويه دأراً بين أمرين : إمّا أنْ يَنْقُلَ في شرحه عنوانَ الباب كما هو مذکورٌ في كتابِ سيبويه بدونِ تغيير ، وإمّا أنْ يُعَيِّرَ العنوانَ في شرحه عمّا هو عليه في كتابِ سيبويه . والنوعُ الثاني هو أكثرُ الأمرين .

وسأورد هنا أمثلةً لـ كُلِّ من النوعين ، مع بيان الدواعي والأسباب التي اقْتَضَتْ - كما أرى - التغييرَ فيما غيّرهُ الرماني :

فمن النوع الأول ، وهو ما لم يُغيّرهُ عمّا هو في كتابِ سيبويه :

« باب الجرّة »^(١)

و « باب الابتداء »^(٢)

والعنوان في كتابِ سيبويه كذلك :

« هذا باب الجر »^(٣)

و « هذا باب الابتداء »^(٤)

فالرماني - كما ترى - قد نقلَ العنوانَ كما هو بدونِ تغيير فيه عما هو مذکور في كتابِ سيبويه إذ لم تَنْحُ داعيةٌ إلى تغييره كما هو الحال في النوع الآخر كما سنعرف

(١) شرح كتابِ سيبويه ، للرماني ٢ / ٨١٣ .

(٢) شرح كتابِ سيبويه ، للرماني ٣ / ١٤٣٣ .

(٣) كتابِ سيبويه ١ / ٤١٩ .

(٤) كتابِ سيبويه ٢ / ١٢٦ .

وقبل الحديث عن النوع الثاني يذخر أن نعرف أن سيبويه قد دأب في جميع عُنُوانات (الكتاب) على أن يبدأها باسم الإشارة (هذا) ، فيقول - مثلاً - : « هذا بابُ الابتداء »^(١) .

ولكن الرمانى قد ترك هذه اللازِمة ، فالعنوان السابق عنده هكذا : « بابُ الابتداء » .

ولكن ترك الرمانى لهذه اللازمة ليس من التعمير الذى نتمنيه هنا ، ولذلك اعتبرنا العنوان المذكور وما شاكله من قبيل العُنُوانات غير المفيرة .

ومن النوع الثانى - وهو ماغيّر الرمانى فيه عنوان الباب عمّا هو مذکور في كتاب سيبويه - العُنُوانات الآتية :

١ - يقول الرمانى : « بابُ الصّفةِ التى هى بمنزلةِ القِفلِ المُقدّمِ فى العوحيّد »^(٢) .

وهذا للعنوان فى كتاب سيبويه :

« هذا بابُ ما جرى من الأسماء التى من الأفعال ،

وما أشبهها من الصّفات التى ليست بعملٍ نحو :

(١) كما أن سيبويه يلزم أيضاً بذكر كلمة (باب) فى جميع عُنُواته ، فيما عدا مرة واحدة إذ قال فى عنوان أحد الأبواب (٤ / ٥) : « هذا بناء الأفعال التى هى أعمال تمداك إلى غيرك وتوقعها به ، ومصادرها » .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، الرمانى ٣ / ١٠٤٩ .

الحسن والكريم وما أشبه ذلك - تجرى الفِعل
إذا أظهرت بَعْدَهُ الأسماء أو أضمرت^(١)»

فالرمانى يرى - كما يبدو - أنَّ العنوان الذى ذكره أوضح وأقرب
مُعْناوَلًا مما جاء فى كتاب سيبويه . ولا شك أنَّ الأمر كذلك ؛ إذ البابُ
مَعْقُودٌ لِبَيَانِ حُكْمِ الصِّفَاتِ العاملةِ عَمَلِ الفِعلِ مِنْ حَيْثُ حَمَلُهَا عَلَيْهِ
فِي وُجُوبِ الْإِفْرَادِ مَعَ فاعِلِهَا الْمُثْنَى أو الْجَمْعِ . وعنوانُ الرمانى يُعْطِيتَا هَذَا
بُوضُوحٍ وَيُسْرٍ .

٢ - يقول الرمانى : « بابُ الجنسِ الذى يَقَعُ مَوْقِعَ الوَصْفِ المُشَبَّه
بِاسْمِ الفاعِلِ »^(٢) .

وهذا العنوان فى كتاب سيبويه :

« هذا بابُ الرَّفْعِ فِيهِ وَجْهُ الكَلَامِ ، وهو قولُ المامَّةِ »^(٣) .

فالرمانى قد خَيَّرَ العنوانَ إِلَى مَا رَى عِنْدَمَا رَأَى أَنَّ عنوانَ سيبويه
لا يَسْتَقِلُّ بِالْإِلَالَةِ عَلَى مَوْضُوعِ الْبَابِ ، إِذْ لا نَعْرِفُ الْمَقْصُودَ بِعنوانِ سيبويه ،
ولا يَقْضِحُ لَنَا الْمَوْضُوعُ الَّذِى يُرِيدُ يَحْتَمِلُهُ إِلَّا إِذَا رَجَعْنَا إِلَى الْبَابِ الَّذِى يَسْبِقُهُ
حَتَّى نَعْرِفَ اتِّجَاهَ الكَلَامِ ، فَإِذَا مَا عَرَفْنَا أَنَّهُ .

(١) كتاب سيبويه ٢ / ٣٦ .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، الرمانى ٢ / ٩٨٨ .

(٣) كتاب سيبويه ٢ / ٤٣ .

» (١) باب ما جرى من الصفات في غير العمل على الاسم الأول إذا كان لشيء من سببه (٢) ، وهو باب الصفة المشبهة في نحو : مرت برحل حسن أبوه ، وعرفنا الحكم الفجوى فيه - ظهر لنا القصد واتضح المراد .

إذ هذا يبحث في الصفة المشبهة من حيث جريانها في الإعراب على الأول وهي في المعنى للثاني ، وذلك يبحث في اسم الجنس الواقع هذا الموقع من نحو : مرت بسرّج خزّ صفتة (٣) ، من حيث يحسن الرفع على الخبر والابتداء في (خزّ صفتة) ويضمّف الإجراء على الأول .

فسيبويه ناظر في هذه الترجمة (٤) إلى الباب السابق الذي الحكم فيه الجريان على الأول ، فلما كان الرفع في هذا الباب الثاني هو وجه الكلام دون الجريان على الأول - ترجم له بهذا الحكم الإعرابي كما ترى .
وغير الرمانى هذه الترجمة إلى ما ذكرت أولاً كي تستقل الترجمة بالدلالة على موضوع الباب وتكون قائمة بنفسها .

ومثل هذا النوع من العنايات النسيبية عند سيبويه كثير .
أضف إلى هذا أيضاً : أن الترجمة ينبغي أن يُراعى فيها أن يكون

(١) موضع القطع هو اسم الإشارة (هـ - ذا) الذى يبدأ به سيبويه عنواناته دائماً ، انظر مطامع المسألة .

(٢) كتاب سيبويه ٢ / ٢٢ .

(٣) الخز : ثياب تنسج من صوف وإبريسم . اللسان (خز : ٢١٢) .
والصفة : ما يوضع على السرج من وطاء محشو بقطن أو صوف يجعله الفارس تحته اللسان . (وثر : ١٤١) .

(٤) أى ترجمة الباب الذى نتحدث عنه .

مُتَمَدِّمًا أَمْرًا (ذَانِيًا) لِلْبَابِ ، وَلَا رَيْبَ فِي أَنَّ اسْمَ الْجِنْسِ نَحْوُ (خَزَفٍ) الَّذِي هُوَ مَقْدَرُ الْبَابِ إِنَّمَا هُوَ الَّذِي يَتَحَقَّقُ فِيهِ ذَلِكَ .

أَمَّا الْأَحْكَامُ الْإِعْرَابِيَّةُ فَهِيَ عَوَارِضُ الْمَادَّةِ ، يَنْبَغِي أَنْ لَا تَكُونَ مِنَ التَّرْجَمَةِ فِي الْمَحَلِّ الْأَوَّلِ ^(١) ، وَإِنَّمَا هِيَ لَوَاحِقُ يُصَارُ إِلَيْهَا عَقْدُ الْضَرُورَةِ .

وهذا ما صنعه الرمانى - وَحَرَّصَ عَلَيْهِ كَثِيرًا - ، بِخِلَافِ تَرْجَمَةِ سَيَبُويَه الَّتِي الْأَحْكَامُ الْإِعْرَابِيَّةُ فِيهَا لُحْمَتُهَا وَسُدَّهَا .

٣ - ويقول الرمانى : « بَابُ الْحَالِ الْجَارِيَةِ عَلَى الْأَسْمَاءِ لِلْمَهْمَةِ » ^(٢) .

وهو فى كتاب سيبويه :

« هَذَا بَابٌ مَا يَنْتَضِبُ لِأَنَّهُ خَيْرٌ الْمَعْرُوفِ الْمَبْنِيَّةِ .

على ما هو قَبْلُهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَهْمَةِ » ^(٣) .

فموضوعُ البابِ هو الحالُ فى نحو : هَذَا الرَّجُلُ مُنْطَلِقًا ، وسَيَبُويَه يَسْتَعْمَلُ كَثِيرًا مُصْطَلَحَ (الْخَبَرِ) مُرِيدًا بِهِ الْحَالِ .

ولذا آثَرَ الرمانى اسْتِعْمَالَ الْمُصْطَلَحِ الَّذِى جَرَى عَلَيْهِ الْعُرْفُ النَحْوِيُّ فى زمانه وهو (الحال) ، فَوَقَّعَ مَا فِيهِ مِنْ تَغْيِيرَاتٍ أُخْرَى .

(١) ولذا نرى هذه التراجم للنحوية : باب المفاعل ، باب الابتداء ، باب الحال ، باب الاستثناء ، باب كم ، وغير ذلك .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٣ / ١٢٠٧ .

(٣) كتاب سيبويه ٢ / ٧٧ .

ومِثْلُ هذا : « بابُ الظروف »^(١) ، على حين أنه في كتاب سيبويه :
« هذا بابٌ مِنَ الْأَمَارِكِنِ وَالْوَقْتِ ... »^(٢) .

وكان الرمانى لما وَجَدَ أَنَّ مُهِمَّةَ الشرحِ هِىَ توضيحُ كتابِ سيبويه
وتقريبه من الأفهام ، رأى - تحقيقاً لذلك - أَنْ يَسْتَعْمَلَ فى ترجمته المصطلح
الذى اسْتَقَرَّ فى الأذهان .

وقد يكون السبب فى تغيير الرمانى للعنوان فى الباب الأول هو دَفْعُ
إيهام غير المراد ، إذ لو لم نعرف أن سيبويه يستعمل مصطلح (الخبر) مرئداً به
الحال - لا لعِبَسَ علينا الأمر ، ولذا استبدل الرمانى بهذا المصطلح الذى هو
من سمات (الكتّاب) ما هو مقعارف مشهور لدى نخاة عصره وهو
مصطلح (الحال) .

٤ - ويقول الرمانى : « بابُ الاستثناء الذى يُحْمَلُ المعطوفُ فيه
على التأويل »^(٣) .

وهو فى كتاب سيبويه : « هذا بابٌ ما أُجْرِىَ على مَوْضِعِ (غَيْرِ) ،
لا على ما بعد غَيْرِ »^(٤) .

فسيبويه يُعَبِّرُ عن المعطف فى نحو : ما أَتَانِي غَيْرُ زَيْدٍ وَعَمْرٌو ، بالرفع :
بالمعطف على المَوْضِعِ ، على حين يُعَبِّرُ عنه الرمانى : بالمعطف على التأويل .

(١) شرح كتاب سيبويه ، الرمانى ٢ / ٧٥٠ .

(٢) كتاب سيبويه ١ / ٤٠٣ .

(٣) شرح كتاب سيبويه ، الرمانى ٣ / ٥٣ ب .

(٤) كتاب سيبويه ٢ / ٣٤٤ .

فَيَجُوزُ فِي الْمَطُوفِ الْجَرْءُ بِالْحَمْلِ عَلَى الْفِظِ (زَيْدٍ) ، وَهَذَا هُوَ الْوَجْهُ .
وَيَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ بِالْحَلِّ عَلَى الْمَوْضِعِ - كَمَا يَقُولُ سَيَبُويه - ، أَوْ بِالْحَلِّ عَلَى
التَّأْوِيلِ كَمَا يَقُولُ الرَّمَانِيُّ .

وَسَبَبُ هَذَا الْإِخْتِلَافِ فِي التَّعْبِيرِ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ : أَنَّ الرَّمَانِيَّ يُخَالِفُ
سَيَبُويه فِي تَسْمِيَةِ الْمَطُوفِ عَلَيْهِ هُنَا : بِالْمَوْضِعِ ، إِذِ الْفَرْقُ الْمَرْبُ - مِثْلُ
(غَيْرُ) فِي الْمِثَالِ الْمَذْكُورِ - لَا مَوْضِعَ لَهُ - عِنْدَهُ - غَيْرَ مَا ظَهَرَ فِي لَفْظِهِ ،
وَلِئَمَّا (الْمَوْضِعُ) يَكُونُ إِذَا كَانَ لِلْفِظِ مَوْضِعٌ إِعْرَاجِيٌّ غَيْرَ مَا ظَهَرَ فِي لَفْظِهِ .
فَلَا مَوْضِعَ - عَلَى هَذَا - لِـ (غَيْرُ) الْمَذْكُورَةِ فِي الْمِثَالِ ، لِأَنَّ إِعْرَاجَهَا ظَهَرَ
فِي لَفْظِهَا فَلَا يَكُونُ لَهَا مَوْضِعٌ^(١) .

وَمِنْ هُنَا تَسْمَى الرَّمَانِيُّ الْمَطْفَ فِي نَحْوِ ذَلِكَ : بِالْمَطْفِ عَلَى التَّأْوِيلِ ، أَيْ
عَلَى تَأْوِيلِ الْكَلَامِ بِمَا هُوَ فِي مَعْنَاهُ ، فَـ (مَا أَتَانِي غَيْرُ زَيْدٍ) فِي مَعْنَى :
مَا أَتَانِي إِلَّا زَيْدٌ .

وَلِذَا غَيَّرَ الْعُنْوَانَ - كَمَا تَرَى - مِنْ (الْمَوْضِعِ) إِلَى (التَّأْوِيلِ) فَوْقَ
مَا فِيهِ مِنْ تَغْيِيرَاتٍ أُخْرَى .

٥ - وَيَقُولُ الرَّمَانِيُّ : « بَابُ تَرْخِيمِ الْأَسْمِ الَّذِي قَبْلَ آخِرِهِ زَائِدٌ
يَكُونُ مَعَهُ بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ »^(٢) .

(١) انظر في هذه المسألة : شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٣/ ٥٣ ب ، وكذلك :
الاصول لابن السراج : ٢ / ٩٢ ، وانظر أيضا تعريف الرمانى للموضع ، وللتأويل
عند حديثنا عن تأثر الرمانى بالمنطق ، من هذا الكتاب .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٤ / ١٩٣٤ .

وهو في كتاب سيبويه : « هذا باب ما يكون فيه الحرف الذي من نفس الاسم ، وما قبله بمنزلة زائد وقَعَ وما قبله جميعاً »^(١) .

فبالنظر إلى العُنوانين نجد أن سيبويه يحمل في ترجمته الباب على شيء آخر . وبالرجوع إلى موضوع الباب نجد أن هذا الشيء الآخر المحمول عليه الباب هو محمول على غيره كذلك .

فجاء الرمانى وغيرَ العنوان ليُجعله محمولاً على الأصل الأول بدون وسطة .

وتوضيحاً لهذا أقول :

ذكر سيبويه في الباب السابق على هذا^(٢) : ترخيم ما آخره زائدان نحو : مَرَوَان ، وَبَيَّنَّ أَنْ هَذِينَ الزَّائِدِينَ (الألف والنون) يُحَذَّفَانِ مَعًا عند الترخيم ، وشبههما بزائد واحد ، لأنهما زيدا معاً فيحذفان معاً .

أما في هذا الباب الذي نحن فيه فيذكر حكم ما آخره حرف أحمل وقبله زائد نحو : منصور ، وَبَيَّنَّ أَنَّهُمَا يُحَذَّفَانِ مَعًا أَيْضًا .

فسيبويه يحمل هذا الباب وهو ما آخر الاسم فيه حرف أصل قبله زائد ، على ما آخره زائدان . فالأصل والزائد هنا كالزائدين هناك .

وأما الرمانى فقد آثر حمل هذا الباب على ما حمل عليه الباب السابق .

(١) كتاب سيبويه ٢ / ٢٥٩ .

(٢) وهو « . . باب ما يحذف من آخره ؛ لأنهما زيادة واحدة بمنزلة حرف

واحد زائد » الكتاب ٢ / ٢٥٦ .

فَيَكُونُ الْأَصْلُ - وَالزَّائِدُ هُنَا - عِنْدَهُ - كَالزَّائِدِ الْوَاحِدِ كَمَا كَانَ الزَّائِدَانِ فِي الْبَابِ السَّابِقِ بِمَنْزِلَةِ الزَّائِدِ الْوَاحِدِ .

فَسَيُؤَيِّدُهُ بِحَمْلٍ عَلَى مَحْمُولٍ عَلَى غَيْرِهِ ، وَالرَّمَانِيُّ يَحْمِلُ عَلَى الْأَصْلِ الْأَوَّلِ مُبَاشَرَةً . وَهَذَا يَتَّفَقُ وَطَبِيعَةُ الرَّمَانِيِّ فِي رَدِّ الْأَشْيَاءِ إِلَى أَصُولِهَا الْأَوَّلَى ، وَتِلْكَ نَزْعَةٌ مَنْطِقِيَّةٌ وَاضِحَةٌ .

٦ - وَقَدْ يُغَيِّرُ الرَّمَانِيُّ الْعَنْوَانَ إِشْأَا كَثَرِ الْأَبْوَابِ السَّابِقَةِ وَالْأَبْوَابِ اللاحِقَةِ الْمُتَقَارِبَةِ فِي الْمَوْضُوعِ : وَذَلِكَ مِثْلُ : « بَابُ إِنَّمَا » ^(١) الَّذِي هُوَ فِي كِتَابِ سَيَاهِيهِ : « هَذَا بَابُ إِنَّمَا وَأَنْمَا » ^(٢) .

فَقَصَّرَ الرَّمَانِيُّ الْعَنْوَانَ عَلَى (أَنْمَا) الْمَفْتُوحَةِ الْهَمْزَةِ وَتَرَكَ الْمَكْسُورَةَ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَبْوَابَ السَّابِقَةَ الْمُتَوَالِيَةَ ، وَكَذَلِكَ الْأَبْوَابَ اللاحِقَةَ تَبَحُّثُ فِي (أَنْ) الْمَفْتُوحَةِ ، فَجَعَلَ عَنْوَانَ الْبَابِ لِـ (أَنْمَا) ، لِتَكُونَ الْأَبْوَابُ كُلُّهَا عَلَى نَسَقٍ وَاحِدٍ مَا دَامَ الْأَمْرُ لَا يَتَنَاقِضُ مَعَ مَوْضُوعِ الْبَحْثِ فِي الْبَابِ ذَاتِهِ ، وَيَكُونُ وَرُودُ (إِنَّمَا) الْمَكْسُورَةِ فِي أَثْنَاءِ الْبَحْثِ فِيهِ قَدْ اعْتَبَرَهُ الرَّمَانِيُّ عَلَى سَبِيلِ التَّبَعِ وَالْمُقَارَنَةِ بِالْمَفْتُوحَةِ .

وَهَذَا مِنَ الرَّمَانِيِّ أَحْزَمُ وَأَدَقُّ تَصْنِيفًا ، وَاسْتِجَابَةً لِمَنْطِقِيَّةِ التَّرْتِيبِ الَّتِي هِيَ مِنْ أَبْزَرِ السَّمَاتِ لِهَذَا الْمُصَنِّفِ .

٧ - وَأَحْيَانًا يُغَيِّرُ الرَّمَانِيُّ الْعَنْوَانَ رَغْبَةً فِي حُسْنِ اللَّفْظِ الصَّوْتِيِّ ،

(١) شرح كتاب سياهيه ، للرمانى ٣ / ١٧٠ ب .

(٢) كتاب سياهيه ٣ / ١٢٩ .

أو العائني اللَّغْظِي . فَيُقَدِّمُ لذلكَ بعضَ الألفاظِ على بعض ، أو يَسْتَبْدِلُ بعضها ببعض .

فَمِثَالُ الأوَّلِ : « بابُ صِفَةِ اللَّذَحِ وَالتَّعْظِيمِ » ^(١) الَّذِي هُوَ فِي كِتَابِ سَيَبُويَه : « هَذَا باب ما يَنْتَصِبُ عَلَى التَّعْظِيمِ وَاللَّذَحِ » ^(٢) .

فَأَنْتَ تَرَى أَنَّ الرَّمَانِي قَدْ خَالَتَ بَيْنَ اللَّغْظَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ (اللَّذَحِ ، وَالتَّعْظِيمِ) فِي التَّرْتِيبِ عَمَّا تَمَّا عَلَيْهِ فِي كِتَابِ سَيَبُويَه ، وَذلكَ رَاجِعٌ - كَمَا أَرَى - إِلَى الْفَرْقِ الْبَيْنِ بَيْنَ الْوُقُوفِ عَلَى الْحَاءِ فِي كَلِمَةِ (اللَّذَحِ) وَبَيْنَ وَصْلِهَا بِمَا بَعْدَهَا ، إِذْ هِيَ عِنْدَ الْوُقُوفِ عَلَيْهَا يَتَّبِعُهَا ذَلِكَ الصَّوْتُ الزَائِدُ (الْبَحَّةُ) الَّذِي يُسَبِّبُ تَقْلُبَهَا ، بِخِلَافِهَا عِنْدَ الْوَصْلِ بِمَا بَعْدَهَا إِذْ يَضْمَعُ ذَلِكَ الصَّوْتُ جَمًّا يَحْمِلُهَا تَخْفٌ وَتَسْهُلٌ ^(٣) ، وَمِثْلُ هَذَا مِمَّا يَجْنَحُ إِلَيْهِ الرَّمَانِي كَثِيرٌ .

وَمِثَالُ النُّوعِ الثَّانِي الَّذِي يَسْتَبْدِلُ الرَّمَانِي فِيهِ بَعْضَ الْأَفَافِظِ بِبَعْضِ :

« بابُ الْمَعْرِفَةِ الْغَالِبَةِ عَلَى النِّسْكَرَةِ » ^(٤) الَّذِي هُوَ فِي كِتَابِ سَيَبُويَه : « هَذَا بابُ مَا غَلِبَتْ فِيهِ الْمَعْرِفَةُ النِّسْكَرَةُ » ^(٥) فَأَغْلَبَ الظَّنَّ أَنَّ اسْتِعْمَالَ الْأَفَافِظِ وَالصِّفَاتِ الَّتِي هِيَ مِنْ قَبِيلِ الْأَسْمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ أَوْلَى وَأَكْثَرُ فِي مُعْتَمَدِ التَّرَاجُمِ مِنْ تِلْكَ الَّتِي هِيَ أَفْعَالٌ تَابِعَةٌ لِي (مَا) ، أَوْ أَفْعَالٌ لَمْ تَتَّبِعْ (مَا) .

(١) كِتَابُ سَيَبُويَه ، لِرَمَانِي ٣ / ١١٥٢ .

(٢) كِتَابُ سَيَبُويَه ٢ / ٦٢ .

(٣) انْظُرِ الْخَصَائِصَ ٣ / ٢٧٥ ، ٢٧٦ .

(٤) شَرْحُ كِتَابِ سَيَبُويَه ، لِرَمَانِي ٣ / ١٢٢١ .

(٥) كِتَابُ سَيَبُويَه ٢ / ٨١ .

مثل : « هذا باب ما يُشَيَّ فيه المُستَقَرُّ توكيداً »^(١) ، و « هذا باب ينقصب فيه الخبر »^(٢) بعد الأحرف الخمسة . . . » .

وحا عند الرماني : « باب تكرير الظرف »^(٣) ، و « باب المحمول على الحال بعد الأحرف الخمسة »^(٤) . فيقلب على عنوانات الرماني تلك الأسماء الصريحة على حين يكثر النوع الآخر ويشيع في عنوانات كقاب سيبويه .

٨ — على أن الرماني قد يُغَيِّرُ العنوان لمجرد الإيجاز والاختصار ، والعنوانان متساويان إلا من هذه الجهة . وذلك مثل : « باب تحنير الثلاثي الذي آخره ألفاً التانيث »^(٥) .

وهو في كتاب سيبويه : « هذا باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته ألف التانيث بعد ألان فصار مع الألفين خمسة أحرف »^(٦) .

وقد تَنَبَّهْتُ بالدراسة على هذا النحو جميع عنوانات (الشرح) التي خالف فيها الرماني عنوانات (الكتاب) وحاولت — جهد الطاقة — معرفة سِرِّ ذلك التفسير . ولولا خوف الإطالة لذكرت من ذلك الكثير .

(١) كتاب سيبويه ٢ / ١٢٥ .

(٢) يعني بالخبر : الحال .

(٣) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٣ / ١٤٢٢ .

(٤) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٣ / ١٥٢٨ .

(٥) شرح كتاب سيبويه للرماني ٤ / ٥٨ ب .

(٦) كتاب سيبويه ٣ / ٤١٨ .

و خلاصة الأمر :

أن الرمانى لم يَتَقَيَّد - فى كثير من الأحيان - بعنوانات (الكتاب) كما هى فيه ، وإنما كان يُغَيِّرُ أ كثرها ويستبدل به عنوانا آخر يراه أكثر وضوحا ، وأقرب دلالة على موضوع الباب من عنوان (الكتاب) ، أو لائى سَبَب آخر مما عرفناه فى التفصيل السابق .

وأحيانا يذكّر العنوان كما هو فى (الكتاب) حين يرى وضوح معناه وقرب دلالاته على موضوع الباب ، مع إيجازه وعدم وجود أى سبب آخر يدعو إلى تغييره .

وهكذا تارة يأخذ الرمانى عنوان الباب كما هو فى (الكتاب) إذا لم نَدْعُ الحاجة إلى التغيير ، وتارة يُغَيِّرُهُ لدواعٍ اقتضت ذلك عنده .

والذى أوكدناه هنا بعد ذلك هو أن الرمانى حين غَيَّرَ الكثير من عناوانات (الكتاب) ، لم تكن بُغْيَتُهُ فى كل ذلك قَصْدَ الوضوح والاستتلال ، وإنما كانت هناك أسبابٌ أخرى دَفَعَتْهُ إلى ذلك التغيير فى بعضها على نحو ما مرَّ بنا مِن أمثلة ما قصدتُ منها الاستيعاب ، وإنما مُجَرَّد الدلالة على ما أقول .

وبهذا الذى قلتُ مِن عَدَمِ انحصار الدافع وراء هذه التغييرات فى الرغبة فى وضوح العنوان واستتلاله فى الدلالة على موضوع الباب ، وإنما هناك أسبابٌ أخرى - يُعْلَمُ ما فى كلام الدكتور مازن المبارك^(١) حين رأى أن تغيير

(١) انظر الرمانى النحوى ١٩٥ .

الرماني لبعض عنوانات (الكتاب) إنما يرجع لقلة وضوحها ، وبعدها في الدلالة على الباب ، وافتقارها في بيان المقصود منها إلى غيرها .

فعمد هو - أي الرماني - إلى تغييرها إلى ما هو أكثر وضوحاً ، وأشدّ دلالة على الباب ، وإلى ما هو مستقن عن غيره .

وليس الأمر على إطلاقه هكذا - كما قلت - وإنما هناك أسباب كثيرة غير هذا دعت إلى التغيير .

كما أن هذا الإطلاق - كما يقتضى كلامه - يؤم بأن عنوانات الرماني أفضل من عنوانات (الكتاب) دائماً .

وليس الأمر كذلك أيضاً ، بل هناك من عنوانات (الكتاب) ما هو أفضل من عنوانات الرماني :

يقول سيبويه مثلاً : « هذا باب إضافة كل اسم آخره ياء تلي حرفاً مكسوراً إلى هذه الياء »^(١) .

فموضوع الباب : إضافة نحو : قاضٍ وجوارٍ ، إلى ياء المتكلم .

وترجمته الرماني بقوله : « باب إضافة الاسم المُقتلّ اللام إلى ياء المتكلم »^(٢) .

وترجمته هذه - في حد ذاتها - لا تمنع من دخول نحو : عصاً ، وفتي

(١) كتاب سيبويه ٣ / ٤١٤ .

(٢) شرح كتاب سيبويه للرماني ٤ / ٥٤ ب .

- مِمَّا يُسَمَّى مقصوراً - في الباب ، إذ هو معقل اللام أيضاً ، والشأن في الترجمة - وبخاصة عند الرمانى المنطقي - أن تمنع من دخول ما هو من غير الباب فيه .

ولو كان الرمانى أضاف إلى ترجمته كلمة (بالياء) بعد قوله « المُعقل اللام » - كان أفضل حتى يكون العنوان مانعاً من دخول ما هو من غير موضوعه ، واسكنه لم يفعل ، مما يجعلنا نقف عسى عن مغفرة ذلك له إذ هو الرجل المنطقي .

وكذلك يقول سيبويه في النسب : « هذا باب ما حذف الياء والواو فيه القياس » ^(١) .

وهو عند الرمانى : « باب النسب إلى فَعِيلَة وفُعَيْلَة » ^(٢) .

فالرمانى وإن كان قد آثر استعمال المصطلح الذى انتهى إليه للصرفيون (فَعِيلَة ، وفُعَيْلَة) ، إذ هو أسرع حضوراً إلى الذهن ، إلا أن عنوان سيبويه يشمل باب (فَعُولَة) ، على حين أن عنوان الرمانى لا يشملها .

فإن قلنا - دِفاعاً عن الرمانى - إنه اعتبر أن (فَعِيلَة ، وفُعَيْلَة) أصل في الباب وأن (فَعُولَة) تابعة لها في البحث ومحمولة عليهما ، فلا بدفع هذا أفضلية عنوان سيبويه من هذه الجهة ؛ إذ ليست (فَعُولَة) من التبعية لها على هذا الحد بحيث لا يكون لها ذكر بارز في ترجمة .

(١) كتاب سيبويه ٣ / ٣٣٩ .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٤ / ١٦ ب .

وكذلك يقول سيبويه أيضاً : « هذا باب ما يكون المصدر فيه توكيداً
لنفسه نصباً »^(١).

وذلك نحو : لَهُ عَلَى أَلْفٍ عُرْفًا ، إِذْ أَنْ (لَهُ عَلَى أَلْفٍ) اعترافٌ
بذلك ، فجاء المصدر (عُرْفًا) توكيداً لهذا الاعتراف . ومن هنا قيل : إنَّ
المصدر مؤكِّد لنفسه .

وترجم له الرماني بقوله : « باب المصدر المؤكِّد للمعنى المدلول
عليه بالجملة »^(٢).

وهذه الترجمة وإن كانت تنطبق تماماً على المعنى الذي أوضحته سابقاً ،
إلا أنَّ ترجمة سيبويه أوضح في الدلالة على موضوع الباب وأسرع حضوراً
إلى الذهن من ترجمة الرماني ، ولذا ظلت ترجمة سيبويه هي الدائرة على
أسنة النحويين .

كما أنَّ ترجمة سيبويه - فوق ما تقدّم - تُعطي الفرقَ واضحاً بين مضمون
هذا الباب وبين مضمون الباب السابق عليه ، وهو : « هذا باب ما ينتصب
من المصادر توكيداً لما قبله »^(٣) ، على حين لا تُعطيه على هذا الحدّ من
الوضوح ترجمة الرماني ، وهي في الباب السابق : « باب المصدر
المؤكِّد للغبر »^(٤).

(١) كتاب سيبويه ١ / ٣٨٠ .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، الرماني ٢ / ٦٧٢ .

(٣) كتاب سيبويه ١ / ٣٧٨ ، والتثيل للباب نحو : هذا عبد الله حقاً .

(٤) شرح كتاب سيبويه ، الرماني ٢ / ٦٦١ ، وانظر أيضاً ١٥ ص ١٧٠٤ .

فبالمقارنة بين ترجمة الرمانى للباين لا يظهر الفرق واضحاً بين مضمون البابين ، على حين أن المقارنة بين ترجمة سيبويه لها تغطي هذا الفرق بأوضح مما هو عند الرمانى .

كما أننا نجد أن الرمانى وإن كان يحاول جاهداً أن ينزع بالترجمة منزع الاستقلال عن غيرها فى الدلالة على موضوع الباب ، إلا أنه لم يستطع أن يحقق ذلك تماماً .

وذلك مثل : « باب الصفة المشبهة بالمشبهة مما يجرى مجرى المقيدة »^(١) ؛ إذ لا يُعرف مراده — (المقيدة) — إلا بالرجوع إلى الباب السابق عليه وهو : « باب الصفة المشبهة بالمشبهة »^(٢) ، نحو : صررتُ رجُلَ أفضلُ منه أبوه ، حتى نعرف أنه يُطلق على نحو (أفضلُ منه أبوه) مصطلح (الصفة المقيدة) ، لتقييد الصفة بما بعدها من الجار والجرور .

فبانَ لنا مما تقدّم أن ليستْ هفوات الرمانى بأفضل دائماً من عنوانات سيبويه ، وإنما هناك من عنوانات سيبويه ما هو أفضل من عنوانات الرمانى كما رأينا .

كما بانَ أيضاً أن هناك أسباباً كثيرة وراء تفسير الرمانى لبعض عنوانات سيبويه .

(١) شرح كتاب سيبويه الرمانى ٢ / ١٠١٢ ، والتثليل لكتاب : مررت بشوب سبع ، وبشوب سبع طوله .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٢ / ٩٩٤ .

هذا ، وقد سار الرمانى فى (الشرح) على مُقابَلَة كلِّ بابٍ من (الكتاب)
ببابٍ فى (الشرح) ، إلّا فى قَلِيلٍ من الأبواب ، حيثُ دَمَجَ بعضُ
الأبواب فى بعضٍ حِيناً ، وقَسَمَ بعضُ الأبواب من (الكتاب) إلى أبوابٍ
عِدَّة فى (الشرح) حِيناً آخَرَ .

مثال الأول : « .. بابُ ما حَلَقَتْهُ الزَّيَادَةُ مِنْ بَنَاتِ الْخُمُسَةِ »^(١) .

فهذا الباب من (الكتاب) دَجَّه الرمانى فى الباب الذى يَتَقَدَّمُهُ
فى (الكتاب) وهو :

« .. بابُ تَمَثُّيلِ ما بَنَتْ الْعَرَبُ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّغَاتِ مِنْ بَنَاتِ
الْخُمُسَةِ »^(٢) .

وجعلهما باباً واحداً فى (الشرح) هو : « بابُ أُبْنِيَةِ الْخُمَاسِيِّ »^(٣) ؛
لِأَنَّهُ مَوْضُوعُ الْبَابَيْنِ فى (الكتاب) : مُجَرَّدُ الْخُمَاسِيِّ ، وَمَزِيدُهُ . فَلِذَا جَعَلَهُمَا
الرمانى باباً واحداً .

ومثال الثانى : « بابُ ما حَلَقَتْهُ الزَّوَائِدُ مِنْ بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ مِنْ غَيْرِ
الْفِعْلِ »^(٤) .

فموضوعُ الباب : مَزِيدُ الثَّلَاثِيِّ مِنَ الْأَسْمَاءِ . وَلَمَّا كَانَتْ حُرُوفُ الزَّيَادَةِ
الْمَذْكُورَةُ فِيهِ سَبْعَةً أَحْرَفَ : الهمزة ، والألف ، والياء ، والنون ، والياء ،

(١) كتاب سيبويه ٤ / ٣٠٣ .

(٢) كتاب سيبويه ٤ / ٣٠١ .

(٣) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٥ / ٥٩ ب .

(٤) كتاب سيبويه ٤ / ٣٤٥ .

واليم ، والواو - قَسَمَهُ الرمانى إلى سبعة أبواب ، دَرَسَ في كل باب منهما حرفاً^(١) .

وقد مثَّلَ الدكتور المبارك لهذه الظاهرة الأخيرة وهى تقسيم الرمانى لبعض الأبواب من (الكتاب) إلى عِدَّة أبواب في (الشرح) ، بموضوعات : للصِّفة المشتقة ، والذداء ، والتركيم ، والاستثناء^(٢) . ونيس الأمر كذلك في هذه الموضوعات التى ذكرها جميعاً ، بل كلَّ موضوع منهما في (الشرح) يتقابل مع موضوع في (الكتاب) .

ونتيجةً لدمجِ الرمانى بعضَ أبواب (الكتاب) في بعض ، وتوزيع بعضها إلى عِدَّة أبواب ، جاءت عِدَّةُ الأبواب في (الشرح) و (الكتاب) مختلفةً : فقد جاءت فيما هو موجود من (الشرح) خمسمائة (٥٠٠) باب ، ويُقابلها في (الكتاب) خمسة وتسعون وأربعمئة (٤٩٥) باب .

ثانيها : الغرضُ من الباب :

وهذا هو المُفَصِّرُ الثانى من المقاصر الأربعة التى يقوم عليها الباب في شرح الرمانى ، ويأتى به الرمانى دائماً بعد عنوان كلِّ باب مباشرة .

(١) غير أنه ترجم للباب الأول منها بعنوان عام يقابل عنوان سيديويه ، فقال الرمانى : « باب أبنية مالحقته الزيادة من الثلاثة » (للشرح ٥ / ٥٢ ب) ، وقصر بمحله فيه على الحرف الأول من السبعة وهو الهمزة . ثم خصصت عنوانات الأبواب للصلة الباقية كل منها بحرف من الستة فقال - مثلاً - :

« باب أبنية الألف الزائدة فى الثلاثى » (للشرح ٥ / ١٥٤) .

(٢) الرمانى النحوى ١٩٧ .

وفيه يذكّر الغرض والهدف من دراسة الباب في عبارة موجزة .
فيقول - مثلاً - في « باب الظروف » بعد العنوان مباشرة :

« الغرض فيه ^(١) : أن يُبين ^(٢) ما يجوز في الظرف مما لا يجوز ^(٣) .
ويقول في « باب النسب إلى فعيلة وفعيلة » :

« الغرض فيه : أن يُبين ما يجوز في الذنب إلى فعيلة وفعيلة
مما لا يجوز ^(٤) » .

والرمانى يقصد في هذه الأغراض أن تسكن عامة لا تُغنى بحزئيات
الموضوع ولا تهتم بأى تفصيل .

وهو في هذا يُدكرنا دائماً بأن الهدف من دراسة الباب : هو بيان
ما يجوز فيه وما لا يجوز ، وكأنه بهذا يريد أن يقول : إن هذا هو الهدف
الأصلى من دراسة النحو والصرف بعامة ، وهو بيان ما يجوز مما لا يجوز
والرمانى لا يقتصر في التعبير عن مراده هذا على تلك العبارة المجملة التي
يُطالعنا بها في كل باب ، بل يُصرّح بذلك تصريحاً إذ يقول في « باب (أن)
التي مع الفعل بمنزلة المصدر » بعد أن يبين المواقف التي تقع فيها (أن) والفعل
ولا يقع فيها المصدر الصريح وبالعكس ، يقول بعد هذا :

(١) أى في باب الظروف .

(٢) يعنى الرمانى بالبين في مثل هذا دأباً : سيبويه .

(٣) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٢ / ٧٥٠ .

(٤) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٤ / ١٥ ب .

« ... ولهذا يَبَيِّنُ سيبويه مَوَاقِعَ (أَنْ) على التفصيل في هذا الباب لتَعَلَّمَ مذهب العَرَبِ فيها ، وَبَيِّكونَ معك من كل شيء منه مِثَالٌ يُحْتَدَى عليه في تمييز ما يَجُوزُ مِمَّا لَا يَجُوزُ »^(١) .

وَمِثْلُ ذلك أيضا ما ذكره بعد أن بَيَّنَّ السَّرَّ في إِنْثَانِ سيبويه لبعض أبواب الحال مُفْرَدَةً عن باب الحال الأصلية فقال :

« فلماذا أَفْرَدَ هذا الباب . . . ، فَذَكَرَ لِيُبَيِّنَ ما يَجُوزُ منه مِمَّا لَا يَجُوزُ »^(٢) .

وقد أَلَحَّ الرَّمَانِي في تأكيد هذه الفكرة إلحاحاً في جميع (الشرح) ؛ إذ يَقِفُ كثيراً لِيُبَيِّنَ ما يَجُوزُ من المسائل والتراكيب مِمَّا لَا يَجُوزُ ، ودَلَّةُ كلِّ ، وهو لَا يَقِفُ عند هذا الحدِّ من التطبيق العمليِّ في ذلك المجال ، وإِنَّمَا لَا يَفْتَأُ بُدُّ كَرْنًا بِذلك - كما رأينا - بين الحَيْن والحَيْن فَتَكُونُ له عَهَارَاتٌ تَلُوحُ في أثناء كلامه كلها يَبِيحُ في الدُّجَى .

فانْتَمَعَهُ يَقُولُ في « باب المفعول له » بعد أن ذَكَرَ طائفة من الأساليب الجائِزة وغير الجائِزة : « فَتَدَبَّرْ ما يَصِحُّ في هذا مِمَّا لَا يَصِحُّ ... انْصَبْ قَدَ مَيِّزَتَ فيما تُجَبِّزُهُ أو يَمْتَنِعُ فيه : صَوَابَ الكلام من خَطئه على مذاهب العرب بطريق القياس الصحيح »^(٣) .

(١) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٣ / ١٩٥ .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٢ / ٧٢٤ .

(٣) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٢ / ٦٢٤ .

وهذا يعني أن النحو - عنده - عِلْمٌ له غاية ترتبط بالواقع العملي في دُنْيَا الناس ، وليس علماً تجريدياً هامداً . كما أن تحديد الغرض قبل الأخذ في الموضوع يعني أن هناك غايةً مُستهدفة يسمي الباحث لتحقيقها فلا يضل الطريق ولا يُخطئ الهدف .

• • •

هذا ، وقد التزم الرماني عند صياغة هذا (الغرض) تلك الصيغة المعيّنة التي أشرتُ إليها في مطلع المسألة : « الغرض فيه : أن يُبين ما يجوز في (كذا) مما لا يجوز » .

على أن يضع اسمَ الباب - كما ذكره في العنوان - بين شِقَّيْهَا : (ما يجوز ، ومما لا يجوز) ، فيقول - مثلاً - في « باب النسب إلى فَعِيلَة وفُعَيْلة » :

« الغرض فيه : أن يُبين ما يجوز في النسب إلى فَعِيلَة وفُعَيْلة مما لا يجوز » ^(١) .

فقد وَضَعَ اسمَ الباب - كما ذكره في العنوان - بانفذه بين شِقَّيْ (الغرض)

ويقول في « باب (أن) المَخْفَفَة من الثَقِيلَة » :

« الغرض فيه : أن يُبين ما يجوز في (أن) المَخْفَفَة من الثَقِيلَة مما لا يجوز » ^(٢) .

(١) شرح كتاب سيبويه ، الرماني ٤ / ١٥ ب .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٣ / ١٩٩ ب .

وهكذا ممّا بَدُلَ - منذ الآن - على مَدَى مَبْطُوعَةِ الرمانى الصارمة
 فى التّصنيف ، ومدى التّزامه بِالخُطّةِ التى وضمها لنفسه بحيث لم يَحْدِ عن هذه
 الطّريقة السّابقة فى صياغة (الغرض) فى جميع الأبواب إلّا قليلا جدّا :

كأنْ يَمْدِلَ عن عبارة (ما يجوز . . مما لا يجوز) إلى أخرى تُؤدّي
 قَفَسَ المَدْفِ ، أو أن يُضَيّفَ إلى اسمِ الباب عند صياغة (الغَرَض) بعضَ
 الألفاظ أو يَنْقُصُ ، أو أن يَسْتَبْدِلَ بعضَ الألفاظ ببعض ، أو أن يُقَدِّمَ
 ويؤخّر فى بعض الكلمات .

وذلك مثل :

« باب ما تَمْتَنِعُ فيه أَلِفُ النُّذْبَةِ » إذا قال فى صياغة (الغرض) :

« الغرض فيه : أن يُبيّن ما تَمْتَنِعُ فيه أَلِفُ النُّوْبَةِ ممّا لا تَمْتَنِعُ »^(١) .

وفى « باب الحروف التى يَمْتَنِعُ بعدها الجزاء » قال :

« الغرض [فيه]^(٢) : أن يبيّن ما يجوز فى الحروف التى يَمْتَنِعُ بعدها
 الجزاء وليست عاملة - مما لا يجوز »^(٣) .

وفى « باب الصفة المُشَبَّهة العاملة فى السَّبَبِ كعمل الصفة الجارية »

قال :

(١) شرح كتاب سيويو ، للرمانى ٤ / ١٨١٧ .

(٢) زيادة يسميها الكلام .

(٣) شرح كتاب سيويو ، للرمانى ٣ / ١٣٧ ب .

« الغرض فيه : أن يُبين ما يجوز في الصفة المشبهة مما لا يجوز »^(١) .

وفي « باب تحقير ما ذهب لأمه وحلقت ألف الوصل في أوله » قال :

« الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فيما حذفت لأمه وزيدت ألف الوصل في أوله - مما لا يجوز »^(٢) .

وفي « باب تحقير ما أوله ألف الوصل من بنات الأربعة التي فيها زيادة » قال :

« الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في بنات الأربعة التي فيها زيادة مع ألف الوصل - مما لا يجوز »^(٣) .

ولكن هذا كله قليل جدًا بالإضافة إلى تلك السكثرة الغالبة من الأبواب التي اطرد فيها ما أصله أولًا إلى الحد الذي نستطيع معه أن نقول بأن الرماني قد التزم صيغة واحدة عند صياغة هذا العنصر (الغرض) في جميع الأبواب .

على أنه مما ينبغي الإشارة إليه أن هذا العنصر (الغرض) قد ذكره الرماني - كما أشرت - في جميع الأبواب فيما عدا بعض أبواب الأبنية إذ كان يعتمد فيها مباشرة إلى حصر الأوزان وأمثلتها^(٤) .

(١) شرح كتاب سيبويه ، لرماني ٢ / ٩٨٢ .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، لرماني ٤ / ٧٤ ب .

(٣) شرح كتاب سيبويه ، لرماني ٤ / ٧٢ أ .

(٤) انظر شرح كتاب سيبويه ، لرماني ٥ / ١٥٤ - ١٦٠ .

ولسكن إقْلَتَهَا ، وفَرْعِيَّةَ بعضها^(١) ، وعدم جَدْوَى مجيء (الفرض) فيها
- لا تنقض الأصل الذي أوضحته .

وإنما ذكرتُ مِثْلَ هذه الأشياء التي لا تُعَدُّ خُرُوجًا عن تلك الخُطَّة التي
وتَكَمَّها الرمانى لنفسه ، لما وجدته من ذلك الالتزام الصارم في تنفيذها ، فرأيتُ
أن أُعَدَّ عليه هذه الأشياء وإن لم تكن كثيرة .

ثالثا : مسائل الباب :

وهو العنصر الثالث من عناصر الباب في (الشرح) ، ويتناول فيه
الرمانى الباب من كتاب سيديويه فيمرضه على صورة أسئلة ، يبدؤها دائما
بسؤال عام : عما يجوز في الباب ، وعما لا يجوز فيه ، وعن علة هذا
الجواز وعدمه .

ثم يُنبِغ هذا السؤال العام بأسئلة جزئية حسب السادة العلمية الموجودة
في كل باب ، فهي تختلف وتختص بحسب طبيعة كل باب .

ففي « باب الظروف » - مثلا - يسأل عما يجوز في الظروف وعما لا يجوز ،
وعن العلة في هذين ، ثم يسأل عن ظرف المسكان وظرف الزمان ما هما ؟ ،
ثم يُقَابِصُ الأسئلة عن جزئيات الباب ، فيقول في مطلع المسائل :

(١) وذلك كما في الأبواب التي تفرعت عن مزيد الثلاثي في الاسماء ، إذ جمل
الرمانى للمزيد بالألف باباً ، وللمزيد بالياء باباً وهكذا بقية الحروف التي تزداد في الثلاثي .
انظر ما ذكرته عن هذه الأبواب في ص ١٥٩ ، ١٦٠ و ١٥٨ من الثانية وهذه
الأبواب في الشرح ٥ / ١٥٤ - ٥٧ ب .

« ما الذى يجوز فى الظرف ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟

وما الظرف من المكان ؟ وما الظرف من الزمان ؟

وما نظير الظرف من قولهم : أنت الرجلُ علماً ، وقولهم : هِشرونَ ورزهما ؟

وما العامل فى : هو خَلَفَكَ . ؟

ولم جاز : هو ناحية الدار ، ولم يجوز : هو خارج الدار ؟

ولم صار (خارج الدار) و (داخل الدار) بمنزلة (الظاهر ، والباطن) الذى هو جزء من المضاف إليه ؟ ^(١) . . . » ^(٢) .

وهكذا يستمر الرمانى فى متابعة الأسئلة على النحو الذى رأينا حتى ينتهى الباب .

ويقول كذلك فى « باب علامة المضمَر المرفوع المنفصل » :

« ما الذى يجوز فى علامة المضمَر المرفوع المنفصل ؟ وما الذى لا يجوز ؟

ولم ذلك ؟

ولم لا يجوز أن يقع المتصل موقع المنفصل ، ولا المنفصل موقع المنفصل ؟

وهل ذلك للاستغناء بالمتصل - الذى هو أَوْجَزَ - عن المنفصل ... ؟

(١) أى فيما لو قلنا: ظهر فلان، أو بطن فلان يريد أنها ليست ظروفًا ولكنها أجزاء من المضاف إليه ، فكذلك (خارج الدار) ، خارج فيها جزء من الدار وليست ظرفًا

(٢) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٢ / ٧٥٠ ، وانظر نص كتاب سيبويه المقابل

لهذه الأسئلة إذ هو مبناها ، فى : ١ / ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٦ ، ٤١٠

وما المتصل ؟ وما المنفصل ؟ وما المضمَر ؟ وما قِسْمَتُهُ ؟ وما المظهر ؟
وما قِسْمَتُهُ ؟

ولم جاز في المضمَر : المتصل ، والمنفصل ؟ وهَلَا كَانَ جميع المضمَر متصلاً
أو منفصلاً ؟ وهل ذلك لأنَّ الأصل في المضمَر هو المتصل للإيجاز الذي فيه ،
وإنَّما المنفصل قَرِيعٌ عَلَيْهِ ، لَمَّا احتِجَّ إِلَى دَوْرِهِ فِي المَوَاقِعِ بِالتَّقديمِ والفرقِ
بينه وبين العاملِ أُنِّيَ بِهِ عَلَى طَرِيقَةِ مَا يُمكن أَنْ يُبتَدَأَ بِهِ وَيُوقَفَ عَلَيْهِ
لِلحَاجةِ إِلَى هذه المَوَاضِعِ الَّتِي لَا يَصْلُحُ فِيهَا المتصل ؟

وما الفرقُ بين المضمَر وبين المَكْتَبِيِّ ؟ ولم جاز أَنْ تَكُونَ الكِنَايَةُ بِالاسْمِ
الظَّاهِرِ ، وَلَمْ يَجْزُ أَنْ يَكُونَ الإِضْمَارُ بِالاسْمِ الظَّاهِرِ ... ؟^(١)

وقد سار الرَّمَانِيُّ عَلَى هذا النَحْوِ فِي جميع الأبواب : بَأَنَّهُ بَاقٍ دَائِمًا فِي مَطْلَعِ
هذا العنصرِ بِذلك السُّؤالِ العامِّ ، ثُمَّ يَأْخُذُ فِي الأَسْئَلَةِ الخَاصَّةِ بِجِزْئِيَّاتِ البابِ ،
بِمَاحِثِ تَدْرِجِ تلكِ الأَسْئَلَةِ الجِزْئِيَّةِ بَعْدَ ذلك وَتَقْوَالِي لَتُحْيِطَ بِالمَسْأَلَةِ مِنْ جِهَاتِهَا
الْمُخْتَلِفَةِ ، وَلَتُكَلِّمَ بِالمَوْضُوعِ مِنْ أَطْرَافِهِ ، حَتَّى لَا تَكْثُرَ تَعَادِلُهُ إِلَّا وَقَدْ أَتَتْ
عَلَيْهِ وَأَلَمَتْ بِكُلِّ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ فَلَمْ تَتْرِكْ وَراءَهَا مُسْتَزِيدَ غَايَةٍ .

فَإِذَا مِنْ مَسْأَلَةٍ فِي كِتَابِ سَيَبَوِيهِ ، أَوْ رَأَيْ أَوْزَدَهُ سَيَبَوِيهِ ، أَوْ حُكْمَ
مِنَ الأحكامِ ، أَوْ شَاهِدَ ، أَوْ مِثَالَ ، إِلَّا وَحَوَّلَهُ سَوْأَلًا ، بَلْ أَسْئَلَةً : مَا هُوَ ؟
وَمَا حُكْمُهُ ؟ وَلَمْ كَانَ ذَلِكَ ؟ وَما الفَرْقُ ؟ وَما العِلَّةُ ؟ وَما وَجْهُ ذَلِكَ ؟
وَمَا الشَّاهِدُ ... ؟ وَما الأَصْلُ فِي ... ؟ وَكَيْفَ يَرْجِعُ ... إِلَى أَصْلِ البَابِ ؟

(١) شرح كتاب سيبويه ، للرَّمَانِيُّ ٣ / ٥٨ ب .

وما إعراب...؟ وكم وَجْهاً يَجُوزُ فيه؟ ولم وَجَبَ؟ ولم جاز؟ ولم امتنع؟
وما العامل في...؟ وهَلَا جاز...؟ ولم جاز... ولم يَجُزْ؟

وهكذا تعدّد الأسئلة وتختلف صيغها حسب طبيعة المسألة ، وكل ذلك
في مُعالجة دقيقة من جميع الوجوه ، وفي أسلوب مُحكم مترابط ، والتزام
صارم في ألفاظه وأسلوبه وخُطّته .

ويمّا تجب الإشارةُ إليه هنا هو أن غالب هذه الأسئلة مَبْنَى على كلام
سبويّه ، وأنَّ بعضاً منها لم يكن مبنياً على كلامه مباشرة ، وإنما أتى به للرماني
لاستدعاء المقام له توفيقاً للبحث وتكميلاً للفائدة .

فهو لا يقتصر في إيراد هذه الأسئلة على ما جاء في (الكتاب) من
معلومات فحسب ، وإنما يُضيف إليها ما يراه لازماً .

وإذا أردنا أن ننظر في هذه الأسئلة نظرة فاحصة دقيقة نتجاوز الميكل
العامّ لها كسُكُلٍ إلى البحث في كل سؤال : من جهة تعلّقه بما قبله وبما بعده
ومدّى ارتباطه بالسؤال العام الأول ، وعلاقة السؤال بصاحبه ، وصورة
السؤال اللغويّة ، وعلاقته بالكتاب المشرح ، إلى غير ذلك من الأمور التي
تتصل اتصالاً وثيقاً بالسؤال .

أقول : إذا نحن نظرنا تلك اللفظة الشاملة والدقيقة ، وجدنا ملاحظات
كثيرة ، ووضعنا أيدينا على خواصّ مَعْدَّة لهذا السؤال .

ولكن قبل البحث عن هذه الخصائص والسمات نريد أن نُبيّن ما هي
الأسباب التي كانت وراء تلك الخصائص والسمات حتى خرج السؤال على هذا
الشكل أو ذاك ، بل حتى خرج (الشرح) على هذا النحو من التصنيف ،

إذ كانت هذه الأسباب وراء الكثير من الخصائص والسمات في (الشرح) بوجه عام .

ولاريب في أن تلك الأسباب إنما تتجّمع في عقل الرمانى ونسكروه ،
ومى :

١ - ثقافة الرمانى الواسعة فى مختلف علوم العصر .

٢ - عقلية الرجل المنطقية المرتبة .

٣ - ذكاؤه الحاد الذى تأكد بوضوح فى هذا (الشرح) الذى كان
- بحق - ترجمة صادقة لسيا تناقلاته كقرب التراجم عن الرمانى : من أنه كان
مُتفَنّاً فى علوم كثيرة^(١) .

٤ - ثقافته المنطقية والفلسفية التى أمّلت عليه معالجة مُعيّنة فى البحث ،
والتي كانت تُميل بطبيعة الحال إلى البحث عن علل الأشياء .

٥ - استيعابه السكامل لدقائق كتاب سيبويه ألفظاً ومعنى .

٦ - ميله إلى الإيجاز المركز كنتيجة طبيعية لاعتقائه المنطقية ، وذكاؤه ،
ووضوح الموضوع فى ذهنه .

٧ - الحرّية الفكرية التى كان يتمتع بها علماء هذا العصر وهو القرن
الرابع الهجرى .

تلك الأمور تُفسّر لنا كثيراً ممّا بدأنا فى السؤال من خصائص وسمات ،

(١) انظر : الفهرست ٩٤ ، وإنباء الرواة ٢ / ٢٩٤ ، ونزهة الأولياء ٣١٨ .

بل هي الفتاح إلى الكثير من الظواهر في (الشرح) بعامّة ،
ما دامت خصائص الإنسان تجتمع في عبارته حتى ليتراءى فيها ويبدو
من خلالها .

فما هذه الخلطة التي اختطها الرماني لشرحه وأحكم تنفيذها بحيث
لم تختلف على طول (الشرح) واتساعه ، إلا أثر لعقائمه الرجل للمنطقية
المرتبة وذكرائه الحاد .

وكذلك ما رأيناه من التدرج في السؤال من العام إلى الخاص ، ما هو
إلا ابن المنطق وصنفته .

وما تلك التعليقات التي يفيض بها (الشرح) وتسير في ركاب
كل مسألة من مسائله ، إلا ثمرة من ثمار ثقافته الواسعة وبخاصة
الفلسفية منها .

كما أن قدرته العجيبة على حل كثير من مشكلات (الكتاب) التي
امتنت من أفهام كثير من النحاة ، ما هي إلا صدق لاسنيما به الكامل
والدقيق لهذا الكتاب وقوّته العقلية التي كانت عصا سحرية ذال بها كثيراً
من حُرّونه .

وبعد هذا فلنأخذ في النظر في خصائص السؤال وسمااته :

التزم الرماني في السؤال العامّ الواقع في أول عدعمر (المسائل)
بصفة موحدة :

ما الذي يجوز في (كذا) ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟

وهذه الصيغة ترتبط عنده ارتباطاً وثيقاً بصيغة (العنوان) وكذا بصيغة (الفرض) ^(١) اللذان هما العنصران السابقان لعنصر المسائل.

وتوضيحاً لهذا أسوق هذا الأ نموذج :

فهو يقول - مثلاً - : « باب ضمير الجرور الذى يقع موقع ضمير المرفوع » ^(٢).

ويقول فى (الفَرْض) : « الفرض فيه : أن يُبين ما يجوز فى ضمير الجرور الذى يقع موقع ضمير المرفوع مما لا يجوز » .

وفى السؤال العام : « ما الذى يجوز فى ضمير الجرور الذى يقع موقع ضمير المرفوع ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟ » .

ولعلنا على ذكر مما مضى فى عنصر (الفرض) من أن الرمانى يحرص على وضع اسم الباب - كما ذكره فى العنوان - بين شِقَتَيْ (الفرض) : (ما يجوز ، ومما لا يجوز) .

ونجده هنا كذلك يضع عنوان الباب بين شِقَتَيْ السؤال العام : (ما الذى يجوز ، وما الذى لا يجوز) .

فكلّ من (السؤال العام) و (الفرض) ^(٣) يأخذان العنوان - كما ذكر فى مطلع الباب - جزءاً من صيغتهما .

(١) وسأتى نبين أن صيغة الأصل للعام المذكور فى مطلع عنصر (الجواب) ، قادمة لهذه الثلاثة أيضاً . انظر هذا فى حديثنا عن العنصر الرابع (الجواب) .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، الرمانى ٣ / ٤٣ ب .

(٣) وكذا (الأصل العام) كما سأتى أقول فى (الجواب) .

والسؤال العام مَطْرَد على هذه الصورة إلا في القليل من الأبواب التي لا تكسر أطواراً بالإضافة إلى أبواب الشرح الكثيرة ، على نحو ما قلتُ في عنصر (الفرض) .

ومن هذا القليل :

يقول : « باب الصفة المشتقة التي يصلح فيها الخبر والحال »^(١) .

ويقول في السؤال العام : « ما الذي يجوز في الصفة التي يصلح فيها الخبر والحال ؟ وما الصفة التي لا يصلح فيها ذلك ؟ » .

ويقول : « باب ما يصح ممّا فيه حرف العلة »^(٢) .

وفي السؤال العام : « ما الذي يصح ممّا فيه حرف العلة ؟ وما الذي لا يصح ؟ ولم ذلك ؟ » .

ويقول : « باب التغير الذي جرّى على طريق الشذوذ في التضعيف على شبه الإدغام »^(٣) .

وفي السؤال العام : « ما الذي يجوز في التغير للتخفيف على شبه الإدغام ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟ » .

وأيتما كان الأمر من التغيرات : سواء كانت بالتخلى عن صيغة

(١) شرح كتاب سيبويه ، الرماني ٢ / ١٢٢٩ .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٥ / ٩٥ ب .

(٣) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٥ / ١٨٩ ب .

(ما الذى يجوز ؟ وما الذى لا . وز ؟) كما فى المثال الثانى ، أو عن شِقِّ^١ منها كما فى الأول ، أو كان التغيير بترك بعض الألفاظ التى وردت فى العنوان كما فى المثال الأول والثالث ، أو كان بزيادة بعض الألفاظ كما فى الثالث - فهى أبواب قليلة جداً لا تنهض أن يُعقّد بها خروجاً عن ذلك الأصل المقرر .

وكأننى بالرمانى فى هذا قد أبى إلا أن يكون فى خطته تلك كالتحويين فى قواعدهم ، إذ الشذوذ والخروج عن الأصل أمر مقرر عندهم ولا ينعض أصلاً .

هذا ما كان بالنسبة للسؤال العام ، فإذا ما فارقناه إلى غيره من تلك الأسئلة الجزئية رأينا تنوعاً واختلافاً فى الصيغة حسب طبيعة المسألة كما قلت^(١) كأن يقول : هل يجوز (كذا) ؟ ولم جاز ؟ ولم يجوز ؟ وماحكمكم ؟ وكيف ؟ وغير ذلك من صيغ السؤال .

والرمانى يُعمّد الأسئلة حول الجزئية الواحدة بُغْيَةً الإحاطة بها من كل جانب ، وشَحْذاً لذهن القارئ أو السامع كي يتهتأ لِمَا سِيْلَقَى إليه من الجواب ويَشْوَف فيستقرّ فيه إيماء استقرار :

فيقول - مثلاً - : « وما مَوَاقِع (أنْ) بالفتح ؟ وما مَوَاقِع (إنْ) بالكسر ؟ وعلى كمّ وَجْهاً تسكون (أنْ) ؟ وعلى كمّ وَجْهٍ تسكون (إنْ) ؟ »^(٢) .

فالأُسْئَلَةُ متعدّدة والجواب واحد .

(١) انظر ص ١٦٦ ، ١٦٨ ، ١٦٩ .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، الرمانى ٣ / ١٩٢ .

كذلك نراه يُوردِ أمثلةً متّحدة المضمون متغايرة الأسلوب ، فيقول - مثلاً - :

« وما ترخيمُ رجلٍ اسمه : مُسْلِمُونَ ؟ ولمِ وجب حذفُ الواو والنون ؟

ولمِ وجب في ترخيم رجل اسمه : مُسْلِمَانِ : يا مُسْلِمَ أَقْبِلْ ؟ » ^(١) .

فالأُسْئَلَةُ عن المثالين مُتَغَايِرَةٌ الصَّوْغُ متّحدة المضمون .

وقد شاع في أسئلة الرمانى ظاهرة السؤال عن العلة كَأَثَرٍ بَيِّنٍ لدراسته الفلسفية وَحَقْلِيَّتِهِ التعليلية - كما يتّثل ذلك بوضوح فيما مضى من نصوص بما يُبْنَى عن ضرب الأمثلة هنا - حتى جاء (الشرح) - بحق - دراسة فلسفية للنحو ، وتمثّلت فيه أنواعُ العِلَالِ بأَجَلَى ما يكون ، بل لم يقف في ذلك عند حدّ التطبيقي العملي ، وإنّما تجاوزته إلى التصريح ببعض تلك الأنواع ، وتقسيم القياس على أساسِ العلة وحالها من الضعف والقوّة في طَرَفِ القياس ^(٢) .

ومن الظواهر الخلقية بالنسجبل هنا : أن كثيراً من الأسئلة التي يسوقها الرمانى تسكون متضمنة للجواب عما يتقدمها من سؤال ، كأن يقول : « وهل يجوز في : بَابَعْتُهُ يَدًا بَيْدًا ، الرفعُ ؟ ولمِ لا يجوز ؟ ... وهل يجوز : رَجَعَ عَوْدًا بَدءَ ؟ ولمِ لا يجوز ؟ ... وهل يجوز الرفعُ في : رَجَعَ فُلَانٌ عَوْدَهُ على بَدْنِهِ ؟ ولمِ جاز ؟ ... » ^(٣) .

(١) شرح كتاب سيوييه ، للرمانى ٤ / ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ .

(٢) انظر إيضاح هذا الإجمال في الحديث عن موقف الرمانى من أصول النحو ، فيما سياتى .

(٣) شرح كتاب سيوييه ، للرمانى ٢ / ٧٠٣ وما بعدها .

ويقول : « ولم وجب في السَّبَّاع والوحش أن يكون لها أسماء معرفة بغير علامة تجرى مجرى الاسم انْعَلَم نحو : زيد ، وعمره ؟ وهل ذلك لأنها وحشية جُعِلَتْ العلامة الدالة عليها وحشية على طريق المشاكلة ؟ » (١) .

وهذه الظاهرة أكثر من أن تُحص .

كما تكثر أيضاً أسئلة المُقَارَنَةِ ، فيقول - مثلاً - : « ولم جاز : هو فاحية الدار ، ولم يحز : هو خارج الدار ... ؟ »

وهل يحوز : هو - مكاناً صالحاً ؟ ولم جاز ، ولم يحز : هو مكاناً ، وراز : هو في مكان ... ؟

ولم جاز : هو قَرْبَكَ ، ولم يحز : هو بُعْدَكَ ... ؟

ولم جاز : هو في خارج الدار ، ولم يحز : هو خارج الدار ، وراز : هو في جَوْفِ الدار ، ولم يحز : هو جَوْفِ الدار ؟ ... » (٢) .

ومثل هذا كثير جداً .

وقد يسأل الرمانى أولاً بطريقة تجريدية ، ثم يُعيد السؤال بطريقة تطبيقية بحيث يكون مرتبطاً بمثال مُعَيَّن ، فيقول - مثلاً - في « باب كَمْ » :

« ولم جاز أن تعمل في الفكرة ، ولم يحز أن تعمل في المعرفة ؟ » ، ثم يقول :

« ولم جاز : كم لك درهما ، ولم يحز : كم لك درهم » (٣) .

(١) شرح كتاب سيبويه ، الرمانى ٣ / ١٢٧٨ .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٢ / ٧٥٠ وما بعدها .

(٣) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٤ / ١٥٥٣ ، ١٥٥٤ .

والرمانى كمنجعة لسمّة ثقافته الفحوية ، واستهما به الدقيق لكتاب سيديوه
من جهة ، ولعقلوته الشمولية وذكاؤه من جهة أخرى نراه ذا قدرة عجيبة على
تنويع أسئلته وتفريعها وتوليد بعضها من بعض ، بحيث يستتبع السابق منها
اللاحق ، فتتوارد وتتداهى ولاء ، وكأنها تُلَقَّى إليه إلقاءً ، فلا يكاد يُغادر
المسألة إلا وقد حَدَّدَ مَما لها ، وأوضح الطريقَ إليها ، فإذا كلُّ شئٍ منكَ
قريب ، وما لم يكن من قبل يُخطر لك على بالٍ نراه بعد هذا سهّلَ المُغال ،
فاسمعه يقول :

« ما الذى يجوز فى علامة المضمَر المرفوع المنفصل ؟ وما الذى لا يجوز ؟
ولم ذلك ؟ »

ولم لا يجوز أن يقع المتصل موقع المنفصل ، ولا المنفصل موقع المتصل ؟
وهل ذلك للاستعناء بالمتصل - الذى هو ، أوجز - عن المنفصل ، ... ؟
وما المتصل ؟ وما المنفصل ؟ وما المضمَر ؟ وما قِسْمَتُهُ ؟ وما للظاهر ؟
وما قِسْمَتُهُ ؟

ولم جاز فى المضمَر : المتصل ، والمنفصل ؟ وعَلَا كان جميع المضمَر مقصلا
أو منفصلا ؟ وهل ذلك لأن الأصل فى المضمَر هو المتصل للإيجاز الذى فيه ،
وإنما المنفصل فَرَعٌ عليه ... ؟

وما الفَرْقُ بين المضمَر وبين المَسْكُونِ ؟ ولم جاز أن تكون الكِنَاية
بالاسم للظاهر ، ولم يجوز أن يكون الإضمار بالاسم للظاهر ؟

وهل الكِنَاية : هى المُضَيِّفَةُ بالاسم الغالب من غده إفصاح ؟ وهل الإضمار :
كِنَاية عن الاسم بما يجرى مجرى الجزء منه ، ^(١) .

(١) شرح كتاب سيديوه ، الرمانى ٣ / ٥٨

كما كان الرمانى أيضاً قبيحة لاستيعابه الدقيق الجزئيات البحث والمسامح
الواسع بأطراف الموضوع ، واعتماده الواضح على العقل فى نحوه نجد كثيراً
ما يُورِد بعض الشبهة التى يمكن أن ترد على الدهن ويُجيب عنها بما يجعل
الموضوع أكثر وضوحاً بواسطة قراراً .

وذلك مثل ما ذكره عند حديثه عن المعرفة ، إذ يفترض أن سائلاً يقول :
إذا كانت المعرفة تذلّ على شيء معين ، فهل يمكن أن يكون (رَجُل)
فى قولنا : هذا رَجُلٌ ، معرفة ؟ إذ هو حينئذ قد أُريدَ به رجلٌ معين هو
المشار إليه .

فيصارع الرمانى إلى دَنع هذه الشبهة : بأنّ (رَجُلٌ) فى هذا ليس معرفة
وإن أُريدَ به معين ، لأنّ المعرفة لا بُدَّ مِنْ أن تكون على معنى يَحْصَصُ
الشيء دون غيره فى دلالة اسمه . ومعنى (رجل) ليس هو لهذا الذى أشرت
إليه دون غيره فى دلالة اسمه ، إذ هو بمعنى : هذا واحدٌ من الرجال ، أو هذا
أحد الرجال ، فالاشتراك فيه قائم ، وذلك يُبطل أن يكون المعنى له خاصّة ،
فيقول :

« وهل المعرفة : الخاصة التى تُنافى للشركة بالعلامة الدالة ؟ ولم لا تكون
المعرفة : ما عُرِفَ به الشيء بعيّنه ، كقولك : هذا رجل ، فقد عُرِفَ هذا
الرجل بعيّنه ؟ فلم لا يكون فى هذا الموضع معرفة ؟ » (١)
وهذا الفحو كثير جداً .

(١) شرح كتاب سيويو ، للرمانى ٢ / ٩١٦ و انظر الإجابة فى ٩٢٠ .

والحق أن عنصري المسائل والجواب عنهما هما الأساسيان في شرح الرمانى لكتاب سيمويه ، وأن عنصر الجواب يكاد يكون هو للشرح حقبة ، وما المسائل إلا كالتمهيد لهذا الشرح .

والآن بعد أن بينتُ - فيما مضى - بعض خصائص (المسائل) آتى إلى الكلام عن العنصر الرابع وهو (الجواب) تاركاً ما بقى للمسائل من خصائص حتى أفرغ من الحديث عن بعض خصائص (الجواب) ، وذلك لاشتراك العنصرين (المسائل ، والجواب) مما فيها بقى بعد ذلك من خصائص ، إذ العنصران أخوان متعانقان : فبعض من الخصائص يختص بالمسائل - وهو ما تقدم - ، وبعض منها يختص بالجواب - وهو ما سيتركفل ببيانته حديثي الآتي - ، وبعض ثالث يتعلق بالعنصرين مما مما سأبيّنه بعد حين .

رابعاً : الجواب عن مسائل الباب :

وهذا هو العنصر الرابع والأخير من العناصر الأربعة .

ويأخذ الرمانى فيه بالإجابة عن تلك الأسئلة التي أوردتها في العنصر السابق وحيث إنه - كما رأينا - يبدأ المسائل بسؤال عام : عما يجوز في الباب ، وعما لا يجوز فيه ، وعن علة كل . نجد هنا يذكر - في الإجابة عن هذا السؤال العام - : أصلاً عاماً يندفع به الباب ، وتدور حوله قضايا الجزئية ، وتندرج تحته ، وترجع إليه . ثم ينتقل بعد هذا إلى الإجابة عن بقية الأسئلة الجزئية ، فيعالج تلك الجزئيات الموجودة في داخل الباب معالجة دقيقة من جميع الوجوه : من بيان أحكامها ، وتعليلها ، ومقارنتها بغيرها . مع ربط تلك الأمور الجزئية بذلك الأصل العام وإرجاعها إليه ، ومحاولته الدوب في فرض سلطان ذلك الأصل العام وهيمته على جميع جزئيات الباب وفروعه بحيث يعمها ويجمعها ،

وتتدرج هي بدورها تحقه ، وترتبط به وتعود إليه ، فهو لها بمثابة الجنس ، وهي له أنواع وأفراد^(١) .

وهذه الطريقة هي - بحق - أثر واضح لدراسة الرجل المنطقية : فلا نقال من العام إلى الخاص والتدرج من السكليات إلى الجزئيات ما هو إلا ثمرة من ثمار المنطق ونتاجه .

وهكذا لم يتخلف هذا الأصل العام في جميع الأبواب ، فيقول - مثلاً - في أدل الجواب عن مسائل :

« باب اسم الجنس المحمول على الفعل المحذوف »^(٢) :

« الذي يجوز في اسم الجنس المحمول على الفعل المحذوف إذا كان قد وقع موقع مصدر يقتضيه الفعل المذكور ، وصح فيه معنى المجعول - أن يُنصب على الحال بتقدير حذف الحال وتكون اسم الجنس خلفاً منها »^(٣) .

ولا يجوز إذا لم يكن قد وقع موقع المصدر الذي يقتضيه الفعل المذكور ، أو يصح فيه معنى الجملة - أن يُنصب على هذا الوجه .

(١) انظر أمثلة من رد الجزئيات إلى الأصول في الشرح ٤ / ١٦١٥ ، ١٦١٧ ،

١٦١٣ ، ١٦٢٥ .

(٢) مثال ذلك - كما سيأتي بعد قليل - : كئنه فاه إلى في .

(٣) الرماني يحمل الحالة في مثل هذا محذوفة عاملة في اسم الجنس المذكور حتى يتحقق تنكير الحال بتقديرها إنكرة ، وذلك بخلاف اسم الجنس المذكور فهو معرفة كما في المثال المذكور في الهامش السابق .

فتقول على هذا الأصل : كَلِمَتُهُ قَاهُ إِلَى فِي ؛ لِأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ مَوْجَعٌ : كَلِمَتُهُ مُشَافَهَةٌ ، وَفِيهِ مَعْنَى : جَاعِلًا قَاهُ إِلَى فِي ، فَقَدْ صَحَّ النِّصْبُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ الَّذِي بَيَّنَّا .

وَلَوْ قُلْتَ : كَلِمَتُهُ يَدَهُ فِي يَدِي ، لَمْ يَجُزْ النِّصْبُ عَلَى الْأَمَلِ الَّذِي ذَكَرْنَا ، لِأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ مَوْجَعٌ مَضْدَرٌ بِقَضِيهِ الْفِعْلِ الْمَذْكُورِ ، لِأَنَّهُ (يَدَهُ فِي يَدِي) لَيْسَ مِنْ صِفَةِ الْكَلَامِ الَّتِي ^(١) يَتَخَصَّصُ بِهَا الْكَلَامُ حَتَّى يَخْتَلِفَ حُكْمُهُ كَاخْتِلَافِ حُكْمِ الْمُشَافَهَةِ وَالْمُرَاسَلَةِ وَالْمُكَاتَبَةِ ، لِأَنَّهُ وَإِنْ عَمَّهَا مَعْنَى الْكَلَامِ فَأَجْنَاسُهَا مُخْتَلِفَةٌ ؛ إِذْ جِنْسُ الْمُكَاتَبَةِ خِلَافُ جِنْسِ الْمُشَافَهَةِ ، وَكَذَلِكَ الْمُرَاسَلَةُ ، وَإِنْ عَمَّهَا مَعْنَى الْكَلَامِ فَهِيَ عَلَى أَنْوَاعٍ مُخْتَلِفَةٍ كَمُخَالَفَةِ الْإِنْسَانِ لِلطَّائِرِ وَإِنْ عَمَّهَا مَعْنَى حَيَوَانٍ .

وَلَيْسَ يَخْتَلِفُ نَوْعُ الْكَلَامِ بِأَنْ تَكُونَ (يَدَهُ فِي يَدِهِ) ، كَمَا لَا يَخْتَلِفُ بِأَنْ يَكُونَ زَيْدٌ حَاضِرًا لَهُ ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ : كَلِمَتُهُ وَزَيْدٌ حَاضِرٌ ، فِي أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ صِفَةِ الْكَلَامِ الَّتِي يَخْتَلِفُ بِهَا نَوْعُ الْكَلَامِ ، وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْكَلَامِ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَقَعَ وَزَيْدٌ حَاضِرٌ ، وَيَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْكَلَامِ عَلَى جِهَةِ الْمُشَافَهَةِ ، فَقَدْ بَانَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا ^(٢) .

وَيَقُولُ كَذَلِكَ فِي « بَابِ الْإِصْدَارِ الَّذِي وَقَعَ مَوْجَعُ الْحَالِ » ^(٣) :

(١) فِي الْأَصْلِ : « الَّذِي » ، تَحْرِيفٌ .

(٢) شَرْحُ كِتَابِ سَيَبَوِيهِ ، لِلرَّمَانِيِّ ٧٠٨/٢ . وَانْظُرْ أَحَدَ الْأَجُوبَةِ بِكَامِلِهِ فِي قِسْمِ التَّحْقِيقِ .

(٣) مِثَالُ ذَلِكَ - كَمَا سَيَأْتِي بَعْدَ قَبَالٍ - : قَتَلَهُ صَبْرًا .

« الذى يجوز فى المصدر الواقع موقع الحال إذا كان مما يَتَنَوَّعُ به الفِعْلُ ،
وفيه معنى الحال - النَّصْبُ على هذا الوجه بالفعل المذكور .

ولا يجوز إذا كان مما لا يَتَنَوَّعُ به الفعل وإن وقع فى معنى الحال - أن
يُعمل فيه بالفعل المذكور كما عمل فى الأول الذى يَتَنَوَّعُ به .

لأنه إذا كان يَتَنَوَّعُ به الفعل المذكور وهو فى معنى الحال فقد نَاسَبَ
الفعل من وجهين وقوى اقتضاؤه له .

وإذا كان لا يَتَنَوَّعُ به بَعْدَ منه فلم يصلح أن يقع موقع الحال .

وتقول : قَتَلَهُ صَبْرًا . فهذا صحيح جائز ، لأنه فى معنى الحال وهو
(صَابِرٌ) ، ومما يَتَنَوَّعُ به الفِعْلُ إِذْ قَتَلَ الصَّبْرَ خِلَافُ قَتْلِ الخَلْقِ ^(١)
فى الحَرْبِ وخِلَافُ قَتْلِ الفِئَلَةِ ^(٢) ، ^(٣) .

والرمانى لا يكتفى بِعَقْدِ هذه الأصول دون أن يُصرِّح بِصَيِّغِهِ هذا ،
بل نراه كثيراً يُشير إلى ذلك ، كأن يقول : « نقول على هذا الأصل » ،
أو يقول : « فهذا الأصل فى هذا الباب » ، أو : « فهذا عَقْدُ الأصل فى هذا
الباب » ، أو : « لم يُجْزَ (كذا) على الأصل الذى ذكرنا » ، كما سبق
فى بعض الأصول التى ذكرتها .

(١) الخَلْقُ : الخِداة ، اللسان .

(٢) قَتْلُهُ غِيْلَةٌ : إذا قتل من حيث لا يعلم . اللسان : (غيل) .

(٣) شرح كتاب سيبويه ، لرماني ٢/٦٣١ .

هذا ، ولم يقف الرماني في تأصيله للأشياء ورَدَّها إلى أصول عامة عند حدِّ الاقتصاد على ذلك في مطلع الجواب عن المسائل ، بل كان أحيانا يمتدُّ للجوامع العامة والنواعد الكلية في داخل الباب عندما يرى حاجة لذلك ، على نحو ما صنع في « باب نعت المعرفة » :

فهو عندما تحدَّث عما نُتعت به أنواع المعرفة المختلفة ، فلما وَصَلَ إلى المَبْهَم (اسم الإشارة) وما يُبغى به ذَكَرَ أصلاً عاماً لذلك ، فقال :

« الذي يجوز في صفة المَبْهَم : أن يُوصَفَ بالجنس ، لأنه إذا عَرَضَ فيه تفكير بطلت دلالة على الجنس ، فوَصِفَ به لتكتمل دلالة بالبيان عن الجنس .

ولا يجوز أن يوصف بالجنس غير المَبْهَم ، لأنه إذا عَرَضَ فيه تفكير لم تبطل دلالة على الجنس ، كالذي ^(١) يعرض في زَيْدٍ وَخَمْرٍ وَفِي أَخِيكَ وصاحِبِكَ من الاشتراك » ^(٢) .

وكا جاء أيضاً في : « باب الصفة المشبهة بالمشبهة بما يجري مجرى المقيدة » ^(٣) .

قال رماني بعد أن ذكر الأصل العام للباب في أول (الجواب) كما هو المتَّبع ، عادَ فذكر أصلاً آخر في داخل الباب تنفع به طائفة معينة من الأمثلة ، وهي ما يُعرف بمسألة الكُحْل ، حيث إن سيديويه قد ذكرها

(١) في الأصل : « الذي » بدون الكاف ، والسياق يقتضيها .

(٢) شرح كتاب سيديويه ، للرماني ٩٣٥/٢ .

(٣) انظر إيضاح العنوان في الحديث عن العنصر الأول ، والحوامش المتعلقة بها .

كالنذير في الباب المشار إليه وليست منه ، وإنما هي في حقيقة الأمر تدرج تحت موضوع الباب المتقدم على هذا ، وهو « باب الصفة المشبهة بالمشبهة »^(١) . ولكنها خالفت بابها في الحكم الإعرابي ، فهي مستثناة منه . ومن هنا وضع الرومان لها (أصلاً عاماً) خاصتها ، بل لم يقف عند هذا الحد ، وإنما إمامنا في إنبات قدرته في هذا المجال لم يقتصر على صوغ أصل عام واحد لهذه الطائفة من الأمثلة ، بل صاغ لها أصلين عامين ، ثم أخذ يطبق هذين الأصلين على الأمثلة المذكورة في (الكتاب)^(٢) .

والرمانى وإن كان مبنى كلامه في (الجواب) على تلك الأسئلة التي أوردناها من قبل في عنصر المسائل ، إلا أنه يسوق كلامه بأسلوب مُحْكَم مترابط يأخذ بوضعه بمجزة بعض ، بحيث لا يشعر القارئ بانفصال جواب سؤال عن جواب آخر ، أو يحس بفجوات ويقعثر في الانتقال من جزئية إلى أخرى ، وإنما تتعاقب كل الإجابات لتكون شرحاً رائعاً لكلام سيبويه ، وكان ليس هناك أسئلة أكمل منهما جواب يتعلق به .

وإذا نحن عدنا لننظر في صيغة هذا الأصل العام على غرار ما فعلنا في أخوانه من قبل (العنوان ، والغرض ، والسؤال العام) لوجدنا أن صيغته مبنية على ركائز ثلاث هي : الذى يجوز ... ، والذى لا يجوز ... ، وعلة كل

(١) ومثاله : مررت برجل أحسن منك ، ومررت برجل أحسن منك أبوه .

(٢) انظر كتاب سيبويه ، الرمانى ١٠٣٤/٢ وما بعدها .

منهما . وهى الأمور الثلاثة التى كانت مَنَاطَ السُّؤال العامّ ، فَنَاسَبَ هنا أن يَتَقَبَّعَ الأصل العامّ فى ذلك كما هو واضح فيما مضى من نصوص .

وقد أشرتُ فى مبحث (المسائل) إلى أن هناك ارتباطاً بين الأصل للعامّ وبين السُّؤال والغرض والعنوان ، من جهة . أن الرمانى يَحْرَصُ دائماً على أن يضع صيغة العنوان - كما هى - ضمن صيغة كلٍّ من : الغرض ، والسُّؤال العامّ ، والأصل العامّ ، فيقول - مثلاً - :

« باب النسب إلى فَعِيلَةٍ وَفُعَيْلَةٍ » .

ويقول فى الغرض : « الغرض فيه : أن يُبيِّنَ ما يجوز فى النسب إلى فَعِيلَةٍ وَفُعَيْلَةٍ - ممّا لا يجوز » .

وفى السُّؤال العامّ : « ما الذى يجوز فى النسب إلى فَعِيلَةٍ وَفُعَيْلَةٍ ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟ » .

وفى الأصل العامّ : « الذى يجوز فى النسب إلى فَعِيلَةٍ وَفُعَيْلَةٍ ... ، ولا يجوز ... »^(١) .

وهذا دأبه فى جميع أبواب (الشرح) إلّا فى القليل منها ممّا لا يُعَدُّ خروجاً على هذا الالتزام ، فقال - مثلاً - :

« باب الجنس الذى يُختارُ فيه العُدُولُ عن الحال بأنّ ما قَبْلَهُ نسكرة » .

(١) شرح كتاب - بيرويه ، للرمانى ١٥/٤ ب .

وفي الأصل العام : « الذي يجوز في اسم الجنس الواقع موقع الحال وقبله نكرة ... »^(١).

وفي أحد أبواب الترخيم يبدأ الجواب بدون أن يقول : « الذي يجوز »^(٢) كما هو دأبه .

كما أنه ينبغي الإشارة إلى أن الرمانى لم يتخلل عن ذكر الأصل العام إلا في بعض أبواب الأبنية ، وهى الأبواب التى مرَّعَها من غيرها . كما أنه تخلل أيضا فى هذه الأبواب عن السؤال العام ، بل وعن الأسئلة بعامه ، وأخذ فى حصر الأوزان مباشرة : كما أنى أشرت من قبل إلى تخللها فيها عن (الغرض) أيضا^(٣) .

وكان الرمانى أراد بهذا التفتير والمخالفة ، سواء ما كان من ذلك فى (الغرض) أو فى السؤال والأصل العامين : أن يُبين لنا مدى الالتزام بالمنهج الموضوع ، وأنه لم يفارقه أحيانا إلا مضطرا أشبه ما يكون بالضرورة الشعرية التى لا تخلل بالمنهج العروضى المعروف ، وأما فيما لم يضطر إليه فكأنه أراد أن يظهر مدى قدرته على التصرف فى الكلام ، وبعد هذا وذاك لم نر الرجل إلا ملتزما بخطته التى أجاد فى وضعها بل غاية فى التزام .

وهذا الأصل العام الذى يأتى به الرمانى ليعقد به مسائل الباب

(١) شرح كتاب سيبويه ، لرماني ٧١٩/٢ .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، لرماني ٧٢٠/٣ .

(٣) انظر : شرح كتاب سيبويه ، لرماني ٥٤/٥ - ١٦٠ .

ويدير البحث فيها على أساسه ، يستمدّه — كما يبدو لى — من روافد ثلاثة ، هي :

١ — الأصول والقواعد العامة التى يضعهما سببويه فى الباب .

٢ — الأصول والقواعد العامة المُستفادة من الفحو ككلّ .

٣ — تصوّر الرمانى وفكره الخاصّ .

هذه — كما أرى — هى للصادر الأصلية والروافد الأساسية التى يستمدّ منها الرمانى أصوله العامة ، سواء ما كان منهما فى مطلع عنصر الجواب ، أو ما كان منها فى أثناء البحث .



وبما يجب التنبيه إليه هنا أن الرمانى قد يترك الإجابة عن بعض الأسئلة لأسباب منها :

١ — وضوح الجواب بما لا يحتاج معه إلى ذكره ، فيكتفى بإيراده للسؤال ليُلمّفت نظر القارئ إليه .

٢ — وقد يترك الجواب لفهمه من الإجابة عن سؤال آخر .

٣ — وتارة يتركها لفهمها من النص كسكّل .

٤ — أولفهمها من عنصر المسائل .

٥ — أو لَقَدْ تُدْم السؤال نفسه وجوابه بطريق التجريد فيترك الإجابة عنه عندما يُورده ثافية بطريق التمثيل .

وتسكيننا قراءة أى باب فى الشرح للوقوف على أمثلة لثلك
الأسباب .

والذى أريد أن أؤكد فى هذا المقام هو أن الرمانى كان يترك الإجابة
عن بعض الأسئلة لدواعٍ براهنا .

وقد اكتفيتُ فى الإشارة إلى هذه الظاهرة بذكر بعض أسبابها ،
لما ليس القصد الاستيعاب والاستقصاء حيث يكفى الاختصار والإيجاز .

ولمّا نَبَّهْتُ إلى هذه الظاهرة - وعى أن الرمانى يترك الإجابة عن بعض
الأسئلة أحيانا كثيرة استغناء عنها لأسباب ذُكرتُ بعضها - لأن عدم
مَعْرِفَتِهَا يدفع بالقارئ إلى اتهام الرمانى بالاضطراب فى شرحه ، وإلى تَوَهُّم
أن فى (الشرح) سَقَطًا ، وليس الأمر هذا أو ذاك ، ولَمّا هو ما ذكروه .

ولا ريب فى أن معرفة هذا الأمر - فوق أنه يُعطى للقارئ صورة
حقيقية عن بعض جوانب منهج (الشرح) - ضرورة لا بد منها بين
يَدَى التحقيق .

وينبغى الإشارة هنا إلى أن الدكتور المبارك قد أغفل هذا
الأمر تماما .

وإذا كانت تلك الظاهرة السابقة قد جاءت ثمرة لمنهج الرمانى المنطقى
فى التصنيف والعقل فى التفكير ، فهى - فوق ذلك - من أدلّ الأمور على
موهبة نحو الإيجاز فى ذلك (الشرح) .

وَمِنْ هُنَا كَانَ - رَغْبَةً فِي الْإِيْجَازِ لَا يَأْتِي بِأَمْثَلَةٍ أَوْ شَوَاهِدٍ مِنْ خَارِجِ (الْكِتَابِ) إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ وَبِقَدَرٍ ، بَلْ كَانَ لَا يَذْكُرُ كُلَّ مَا جَاءَ فِي (الْكِتَابِ) مِنْ أَمْثَلَةٍ ، وَإِنَّمَا يَنْتَقِرُ عَلَى مَا يُؤَدِّي الْغَرَضَ وَيُحَقِّقُ الْمَطْلُوبَ .

وَلَمْ يَكُنْ يَقِفُ بِهِ الْأَمْرَ عِنْدَ حَدِّ التَّخَفُّفِ مِنَ الْأَمْثَلَةِ ذَاتِ الْمَدْفِ الْوَاحِدِ وَإِنَّمَا كَانَ يَكْتَفِي أَيْضًا بِنَوْعِيَّاتٍ مِنَ الْأَمْثَلَةِ الَّتِي يُمْكِنُ أَنْ تُنْفِي عَنْ غَيْرِهَا مِنْ نَوْعِيَّاتٍ أُخْرَى ، كَأَنْ يَقُولَ - مِثْلًا - فِي (الْمَسَائِلِ) :

«وَهَلْ يَجُوزُ بِالرَّفْعِ : مَا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ لَكِنْ طَالِحٌ ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ بَلْ طَالِحٌ» (١) .

وَلَمْ يَذْكُرْ فِي السُّؤَالِ الْمِثَالِ : مَا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ بَلْ طَالِحٌ ، بَلْ (بَلْ) فِيهِ بَعْدُ نَفْيٍ مَعَ وُجُودِهِ فِي (الْكِتَابِ) (٢) ، وَإِنَّمَا تَرَكَهُ اعْتِمَادًا عَلَى أَنَّ (بَلْ) فِي هَذَا مِثْلَ (لَكِنْ) فِي الْحُكْمِ .

وَأَسْلُوبُ الرِّمَانِيِّ الَّذِي حَرَّصَ فِيهِ حَرَصًا شَدِيدًا عَلَى الْإِيْجَازِ وَالتَّرْكِيزِ ، أَسْلُوبُ (اِقْتِصَادِي) ، وَلَمَّا ذَلِكَ - فِي جَانِبٍ مِنْهُ - يَرْجِعُ إِلَى إِحْسَاسِهِ بِطَوَّلِ (الْكِتَابِ) فَاتَّزَرَ الْإِيْجَازَ . هَذَا مِنْ جِهَةٍ ، وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرَى أَنَّهُ بَنَى (الشَّرْحَ) - كَمَا عَرَفْنَا سَابِقًا - عَلَى عَنَصَرَيْنِ رَئِيسَيْنِ (الْمَسَائِلِ ، وَالْجَوَابِ) ، وَهَذَا بِذَوْرِهِ يُعْتَبَرُ تَطْوِيلًا وَتَوَسُّعًا فِي الْهِمِ كِلِ الْعَامِّ لِلشَّرْحِ ، فَاتَّزَرَ أَيْضًا الْإِيْجَازُ فِي بَنِيَّةِ كَلَامِهِ قَصْدًا لِلتَّمَادُلِ .

(١) شرح كتاب سيوييه ، الرمانى ٨٨٢/٢ .

(٢) انظر الكتاب ٤٣٥/١ .

ومن جهة ثالثة : فقد عرفنا أن الرمانى رجل منطقى ومن شأن اللطافة الوصول إلى ما يريدون من أقرب طريق وأوجزه .

ونظرة فى (الشرح) تُؤكد لنا ذلك بوضوح مما يُفنى عن الإطالة بفقرّب الأمثلة وسوق الشواهد^(١) .

والرمانى يُصرّح فى (الشرح) بما يفهم أنه يعمد إلى الإيجاز فيه ، وذلك أنه حين أحسّ بأنه أطنبَ بعض الشيء فى شرح إحدى المسائل سارع إلى تعليل ذلك فقال : « وقد شرّحنا هذا فضلَ شرحٍ لشدة الإشكال فيه »^(٢) .

ومن الظواهر الهامة الخليفة بالتسجيل هنا ونحن بصدد الحديث عن منهج الرمانى فى هذا (الشرح) ، أنه وإن كان يبنى غالبَ مسائله التى يعالجها على كتاب سيبويه ، إلا أنه لم يكن يعرضها دوماً حسب ترتيبها فيه ، وإنما كان يُخالف فى ترتيبها وفقاً لطبيعة البحث وأسلوب سيبويه فيه :

فقد يسر الرمانى فى عرض أسئلته وكذا الأجوبة عنها حسب ترتيب مادتها العلمية فى (الكتاب) .

وقد يُرتب كلاً من الأسئلة والأجوبة حسبما يقتضى المقام .

(١) ولعل من مظاهر رغبة الرمانى فى الإيجاز : أنه لم يذكر فى (الشرح) شيئاً من أسماء كتبه الأخرى على نحو ما مجده عند غيره .
(٢) شرح كتاب سيبويه ، الرمانى ١٩٥/٥ ب .

ونارة ثالثة : يسير في ترتيب الأسئلة حسب (الكتاب) ويقتصر في ترتيب الأجوبة .

ونارة رابعة : يُرتَّب الأسئلة بما يخالف (الكتاب) ثم يرتب الأجوبة بما يخالف (الكتاب) والأسئلة .

والشواهد لهذه الأحوال الأربعة كثيرة ومعقدة ، ويمكن أن نقارن بين (المسائل) و (الجواب) وبين نص (الكتاب) في أى باب من الأبواب فلا نَقْدَمُ شاهداً لواحدة من الحالات السابقة ^(١) ، مما يدل على وضوح شخصية الرمانى في تلك الجهة ، وأنه ذو قدرة عجيبة على كيفية ترتيب مسأله وأجوبته بما يتلاءم مع طبيعة كل . فيسوق الأسئلة وفق طبيعتها وتبعاً لمعالجة سيمويه للبحث في كتابه ، ثم تأتى الأجوبة كذلك مرتبة هي الأخرى حسب طبيعتها .

ولا ينبغي أن يهْوَنَ القارىء تلك الحالات والتفريعات فهذه أمثلة في الأمر صعبة ودويرة ، أو تفريقاً شاملاً مسألة وتمزيقاً لوحدها ، إذ الرجل في كل ذلك دقيق بل غاية في الدقة ، فما كان ينبغي إلا التيسير والإيضاح بترتيب مادة (الشرح) وتنسيقها ولم أطراف الكلام في نقايص منطقى .

والرمانى في تصرفه في ترتيب أسئلته وأجوبته على النحو الذى ذكرت ، لا يفتوته جواب لسؤال يفتته ذكروه ، أو يتكرر جواب لا داعى لتكراره ، ثم يلاحظ بدقة بالغة تضمن جواب سؤال معين لجواب آخر فلا يذكروه .

(١) وسوف نرى أمثلة لذلك في قسم التحقيق .

وكأنَّ بالرومانى بتلك الدقة يبنى شرحه هذا من كلمات مُجَمَّعةٍ أمامه ذات
سمات مُعَيَّنة وصفات خاصة ، فلا تَسْكَادُ تَحْطِئُ واحدةٌ منها المكانَ
الأشْكَلَ بها والذى يقتضيه دُونُ سِوَاهَا .

ومنْ هذا الذى قلتُ : مِنْ أنَّ الرمانى كان يَتَصَرَّفُ فى ترتيب
الأسئلة والأجوبة عنها بما يقتضيه المقام ، سواء بالنسبة لما كان بينهما وبين
(الكتاب) ، أو بين مضمهما وبعض - يُعَلِّمُ ما فى كلام الدكتور المبارك حيث
يُقرَّرُ أن الأجوبة مُعْطَاةٌ مع المسائل وجارية معها فى الترتيب ، وأن السُّؤالَ
سؤال جواباً يُقَابِلُهُ فى موضعه ^(١) .



وقد أشرتُ فيما مضى إلى أن عنصر الجواب هو الشرح حقيقة وأن عنصر
المسائل تمهيد له ونوطئة ، إلاَّ أنه تَعَمَّظَ أهمية (المسائل) فى هذا
(الشرح) وفقاً كد حين نجد أن الرمانى قد يذكُر فيها أشياء لا تُوجَدُ
فى (الجواب) .

كانَ يَخْتَصِمُ بما يَعْمَلُ بِعبارة سيبويه ولفظه ، أو بتفسير لُغَوِيٍّ لمض
الألفاظ ، أو أن يَخْتَصِمَ بِذِكْرِ أمثلة لا يعمدها فى (الجواب) ، أو ذكر بعض
الأوجه الإعرابية ، أو أن يقتصر فى الإشارة إلى بعض الأمور على السؤال دون
الجواب ، أو أن يذكُر فيها من التفسيرات والمعارف ما لا يذكُرهُ فى (الجواب)
أو يقتصر على (المسائل) فى بعض إلهامات سيبويه لمخالفيه ، وما إلى ذلك
من أمور ، مما يدلُّ على أن عنصر المسائل ليس تمهيداً للجواب لحسب ،

(١) انظر الرمانى للندوى ٢٠٨ ، ٢٢٢ .

ولما هو — بجانب ذلك — بعنوان له على إيصال المادة العلمية إلى القارىء .

وأهمية المسائل في معاونة الجواب كشرح للكتاب بصور مختلفة ومتعددة كما أشرنا ، هي من الواضح في (الشرح) بحيث يُمثل ضرب الأمثلة لها لونا من الإطالة تحاول جاهدين تحميمها في دراسة لكتاب كهو كهذا تعدد أوجه الدراسة فيه وتنوع ، فيكفي من البيان ما يشير إلى الفرض ومن القلادة ما يحيط بالمفق .

هذا ، وينبغي التنبيه إلى أن الرمانى نفسه قد صرح فى (الشرح) بما يشير إلى أنه كان يعتبر عنصر المسائل بهذه المثابة من الأهمية ، وأنها تُشارك الجواب فى شرح (الكتاب) على نحو ما ؛ إذ يقول فى التعليق على بعض الأحكام:

« وكُلُّ ذلك لعل قد أشرنا فيها فى السؤال »^(١) .

ويقول أيضا فى الجواب من (باب أبنية الأسماء والصفات) :

« وقد بينّا الأسماء والصفات بأمثلتها فلم يبقَ إلّا ذكرُ العلة التى تفرّق بين الاسم والصفة ، وهى ... »^(٢) ومكان هذا البيان الذى يشير إليه هو (المسائل)^(٣) .

(١) شرح كتاب سيويوه ، لرماني ١١/٣ أ .

(٢) شرح كتاب سيويوه ، لرماني ٥٢/٥ أ .

(٣) انظر شرح كتاب سيويوه ، لرماني ٥١/٥ ب .

فهذا من الرماني تخرج يؤكد ما قلته من أنه كان ينظر إلى (المسائل) على أنها مُسَكِّمة للجواب ومُعَاوِنَة له على شرح (الكتاب) .

على أن الرماني وإن كان قد اختصَّ المُنصَّر للثالث بالأسئلة والرابع بالإجابة عنها كما أوضحنا سابقا ، إلا أنه قد يعيد للسؤال أحيانا قليلة جداً في عنصر (الجواب) على سبيل المُجَاوَرَة إمامانا في زيادة الإيضاح .

وقد يبدأ السؤال في عنصر (الجواب) بدءاً دون أن يكون إعادة لسؤال ذكر قبله في عنصر (المسائل) ، كأن يقول : فإن قال قائل كذا ...

وأوضح مثال لهذه الظاهرة الجواب من (باب المعرفة التي يكون الاسم فيها يصلح لكل واحد من الأمة)^(١) .

والرماني في غالب أمره يسوق الباب بمفادها الأربعة متوالية كما أوضحنا : من العنوان ، فالعرض ، فالمسائل ، ثم الجواب ، على هذا الترتيب .

إلا أنه كان أحيانا يُقسَّم (المسائل) و (الجواب) إلى أقسام : بأن يذكر مجموعة من الأسئلة تتبعها أجوبتها ، ثم يذكر مجموعة ثانية فأجوبتهما ، وهكذا على نحو ما صنع في (باب التوابع)^(٢) - مثلاً - إذ جعله خمسَ

(١) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٢٨٩/٣ .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٨٢٧/٢ .

مجموعات من الأسئلة ، يُقْبَلُ كل مجموعة منها أجوبتها الخاصة بها ، مُترجما لكل مجموعة منها بقوله : «مسائل من هذا الباب أيضا» . أو يقول : «تمام الباب المذكور قبل» .

ولعل من الأسباب التي دَعَتْهُ إلى هذا التقسيم هو طول الباب من (السكّاب) كما في (باب القوابح) المُشار إليه .

وقد يَنضاف إلى طول الباب سبب آخر ، وهو اختلاف نوعية البحث ، وذلك مثل (باب كَمْ) ^(١) ، فقد جعله الرواني قِسْمين في كل من (المسائل) و (الجواب) ، اعتمدَ القِسْمُ الأول منهما على البحث البحث في : كَمْ الاستفهامية ، واعتمد الثاني على البحث في : كَمْ الخبرية .

ولست أدري مع وضوح هذه الحقيقة كيف يَذكر الدكتور المبارك : أن للرواني حين قَسَمَ عنصر (المسائل) في بعض الأبواب إلى مجموعات تعقب كلا منها أجوبتها ، إنما يرجع ذلك - في رأيه - إلى أن الرواني كان «بَعْدَ أن يُنهي الإجابة عن مسائل الباب يَذكر مسائل جديدة أو وجوها جديدة للسؤال تَفْتَق عنها البحث» أو أَوْحَتْ بها الإجابة السابقة فيُوردُها ثم يُقْبَلُها بالجواب شأنه فيها كشأنه في أول الباب - ^(٢) .

والحق أن الأمر ليس كذلك ، بل كل المجموعات على قِطْر واحد ، سواء في علاقتها بالسكّاب أو في نوعية الأسئلة .

(١) شرح كتاب سيوييه ، للرواني ١٥٥١ / ٤ .

(٢) الرواني للنحو ٢١٤ .

ولست المجاميع القليلة في تقسيم الرمانى إلا أسئلة حول المادة العلمية في (الكتاب) تعقبها أجوبتها، شأنها في ذلك شأن المجموعة الأولى، وليست كما يقول المبارك: بأنها مسائل استتبعتها المجموعة الأولى وأوحى للبحث السابق إليها.

كما أنه ليس بصحيح أيضاً ما ذكره المبارك: من أن بعض المسائل القليلة قد «وُجّهت للرمانى فأوردها ودّكر الجواب عنها دون أن يكون لها أصل في (الكتاب)»، كما في نهاية الجزء الثامن والخمسين من الشرح^(١).

وليس هذا بصحيح، فالمسائل كلها - كما قلت - على نمط واحد من دورانها حول (الكتاب). وأما ما أشار إليه من المسائل الواردة في نهاية الجزء الثامن والخمسين، فما هي إلا تعليقات لآخرين ليس من (الشرح) في شيء^(٢).

هذا، وإذا كان الرمانى قد قسّم بعض الأبواب إلى مجموعات من الأسئلة يعقب كل مجموعة منها أجوبتها، فقد رأينا أحيانا أخرى به-كس الأمر عند قصر بعض الأبواب، فيأتى بأسئلة الباب ثم يشرع في الباب التالى له من عنوان وغرض ومسائل، ثم يعود فيذكر الجواب عن الباب الأول، ثم الجواب عن الباب الثانى، وقد يفعل مثل ذلك في ثلاثة أبواب.

وقد يكون من نافلة القول هنا أن أشير إلى أن من لوازم أسلوب الرمانى

(١) الرمانى النحوى ٢١٤، وانظر أيضا فيه ٢٢٣.

(٢) انظر للشرح ٣٠/٥.

في (الشرح) ، أنه بعد ذكره لـ الكثير من الأحكام يأتي بمعبارة : للعلة التي
يُنفَتَا ، أو : لِما ينفَتَا . ونحوهما .

كما أن من لوازم أسلوبه أيضاً أنه يذكر غالباً في الثناء بعد لفظ الجلالة
عبارة : جَلَّ وعزَّ ، مؤثراً لها على ما سواها من عبارات الثناء الأخرى .

تأثير الرماني في (الشرح) بالعلوم الأخرى :

الرماني - كما عرفنا سابقاً - من كبار الأئمة والمُفكرين فيهم ، وهو ذو جام
عريض في أغلب علوم العصر ، وقد انعكست آثار ذلك كله على شرحه
لـ كتاب سيبويه .

وينبغي أن أوجز هنا كلمة أُبين فيها مظاهر تأثير الرماني في شرحه بالمنطق
خاصة ، وبثقافته في العلوم الأخرى بعامة . إذ كان الرجل يؤمن بـ تعاون العلوم
بالتدور الذي يُحتاج إليه ، حتى إنه قد صرَّح بذلك في (الشرح) حين وقف
ليُعمِّل تفسير سيبويه لبعض الغرائب في البحوث اللغوية ، فقال في (باب
الظروف) :

«وإنما أدخل في هذا الباب تفسير الغريب ؛ للحاجة إليه في كشف الوجه
الذي يقع عليه الإعراب فجَرَّي على طريق التَّبَعِ للفرَض ، فهكذا يصلح أن
يدخل في الصِّناعة ما كان من صناعة غيرها لمثل هذه العلة ؛ على هذا
الوجه » ^(١) .

(١) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٧٨٠/٢ .

ولابد من أن يكون هذا الغير الذي يقصده الرماني هو المنطق والكلام والفلسفة بالدرجة الأولى ؛ إذ كان يعيش في عصر غلبت فيه هذه العلوم على عقول المفكرين واستحصدت .

ومن هنا صح لنا أن نتوقع منذ البداية أن نجد آثارا الثقافة الرجل الخبائة في شرحه للكتاب .

وسأحاول فيما يأتي تبين تلك الآثار ، سواء ما كان منها في أفكاره أو أسلوبه أو منهجه :

ولابد من أن يكون أقرب الأشياء خطورا بالبال ونحن في هذا المقام ، تلك الخطة المنهجية التي ارتآها الرماني لشرحه ، وللتزم بتنفيذها في رقة صارمة ، مما يقد دليلنا على رُوح المنطق وصرامته ، وصدى واضعا تلك الدراسة العقلية التي كان للرجل في ميدانها باع واسع ؛ إذ كان من كبار المناطق وأئمة الاعتزال . ثم أليس انتقاله في بحثه من العام إلى الخاص ومن الكلليات إلى الجزئيات - على نحو ما ذكرنا قبل - من أزم الأشياء بالمنطق ودراسته ؟

كذلك كان من آثار تلك الدراسة العقلية في (الشرح) ذلك الأسلوب الموجز المركز البعيد كل البعد من الاستطراد وما لا صلة له بالموضوع ، مع الدقة المتناهية في التصنيف ، فهو يسوق ألفاظه بقدر ، ويحذر أيضا ، إذ كل لفظ أتى به قد استدعاه المقام ، فلا بد كر في عبارته ما يمكن الاستغناء عنه كأن تشير إليه قرينة ، أو يلحظه القارئ بدون تصريح بذكره ، مما يغطي بنية دون تشويش أو اضطراب .

ولا ريب في أن كل هذا من آثار دراسته المنطقية من جهة ، وعقلية

الذكية المرتبة من جهة أخرى . إذ المناطقة والمعتزلة على السواء يعتمدون اعتماداً كبيراً على للعقل الذى هو عندهم الوسيلة الأولى الإدراك والبحث ، ومن شأنهم الوصول إلى ما يريدون من أقرب طريق وأوجزه .

وكأننى بالرماني يطلب من قارئه أن يكون على مستوى معين من الفهم ، ودرجة خاصة من الدقة والملاحظة .

ونظرة سريعة في شرحه للكتاب تؤكد لنا ذلك بوضوح مما يُفنى عن التطويل بالتمثيل هنا بعد ما تقدم من النماذج والأساليب مما يشهد بذلك

كما أنه من أبرز الآثار المنطقية في (الشرح) ذلك الاهتمام البالغ بحده الأشياء وبيان حقائقها وتجربتها حتى تتمازج من بعضها وتظهر الفروق بينهما ، وتوضع في مراتبها لتأخذ أحكامها الفجوية بمقتضى هذه الحقائق وتبهماً لذلك المراتب ، بما ينفى الالتباس الذى يقع معه التخليط في الكلام » (١) .

وإليك طائفة من حدود للرماني في (الشرح) :

الظرف المتمكن : هو الجارى على أصله في الظرف من غير تضمّن ما ليس له في أصله (٢) .

الظرف غير المتمكن : هو الخارج عن أصله في الظرف بتضمنه ما ليس له في أصله (٣) .

(١) شرح كتاب سيويه ، للرماني ١٣٣٧/٣ .

(٢) شرح كتاب سيويه ، للرماني ٧٦٧/٢ .

(٣) شرح كتاب سيويه ، للرماني ٧٦٧/٢ .

الظرف المُنْهَم من المسكان : هو الذى ليست له حدود مُحْصَرُه (١) .

الظرف المَخْتَص من المسكان : هو الذى له حدود مُحْصَرُه (٢) .

الظرف المَخْتَص الجارى مجرى المَبْهَم : هو الذى له حدود فى نفسه يَقْصِدُ
على الْعِبَاد حَضْرُهْ بِهَا (٣) .

الإضافة : اختصاص أَوَّلِ بَثَانٍ مُبِينٍ عَنْهُ عَمَلُهُ
الْمُعَاقِبِ لِحُزْنِهِ (٤) .

الإضافة الحقيقية : هى التى يكون اللفظ فيها على الإضافة
والمعنى عليها (٥) .

الإضافة اللفظية : هى التى يكون اللفظ فيها على الإضافة والمعنى
على الانفصال (٦) .

المعرفة : الخاصة التى تُنْفِى الشَّرْكَةَ بِالْعَلَامَةِ
الدَّالَّةِ (٧) .

(١) شرح كتاب سيبويه ، لارمانى ٧٩٧/٢ .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، لارمانى ٧٩٧/٢ .

(٣) شرح كتاب سيبويه ، لارمانى ٧٩٧/٢ .

(٤) شرح كتاب سيبويه ، لارمانى ٨٢٦/٢ .

(٥) شرح كتاب سيبويه ، لارمانى ٨٤٧/٢ .

(٦) شرح كتاب سيبويه ، لارمانى ٨٤٧/٢ .

(٧) شرح كتاب سيبويه ، لارمانى ٩١٦/٢ .

الصِّفَةُ المشبهة : هي المشتقة الموصوف على غير جهة الفعلية مما

يصلح أن تقوم بنفسها في البيان عن معناها^(١).

المبغض : الاسم الذي هو الأول في المرتبة قبل كل عامل لفظي^(٢).

الخبر : مُعْتَمِدُ الْقَائِدَةِ الْمُتَعَدِّ بِالْمُخْبَرِ عَنْهُ^(٣).

الترخيم : حَذَفُ آخِرِ الْاسْمِ لِلتَّخْفِيفِ مِنْ إِخْلَالٍ وَلَا إِجْحَافٍ^(٤).

الإقحام : ذِكْرُ الْكَلِمَةِ عَلَى تَقْدِيرِ الطَّرَحِ^(٥).

الحَمْلُ عَلَى الْقَاوِيلِ : هو الحمل على معنى كلام يُخْلِفُ المذكور في الإعراب وبواقفه في المعنى^(٦).

الحمل على الموضع : هو أن يكون لفظ موضع إعرابي غير ما ظهر في لفظه^(٧).

-
- (١) شرح كتاب سيديويه ، للرماني ٢/ ٩٨٥ .
 - (٢) شرح كتاب سيديويه ، للرماني ٣/ ١٤٣٧ .
 - (٣) شرح كتاب سيديويه ، للرماني ٣/ ١٤٣٨ .
 - (٤) شرح كتاب سيديويه ، للرماني ٤/ ١٨٨٢ .
 - (٥) شرح كتاب سيديويه ، للرماني ٤/ ١٧٥٤ .
 - (٦) شرح كتاب سيديويه ، للرماني ٣/ ٥٤ ب .
 - (٧) شرح كتاب سيديويه ، للرماني ٣/ ٥٤ ب .

التخليط : الإدخال في الشيء ما ليس منه أو الإخراج عنه
ما هو منه ^(١).

الفعل التمدى : هو المضمّن بمفعول في اللفظ والمبنى ^(٢).

ولا ريب في أن مسلك الرمانى هذا في حدّ الأشياء ورسم التعاريف وتوضيح الدقيق من الفروق ، نزعة منطقية واضحة ، وهذا المنهج تهدو أهميته في نحو الرمانى وتعاظم إذا ما عرفنا أنه بنى كثيراً من أحكامه فيها اتكلاً على الحقائق المتميزة والفروق الدقيقة لتتدرّ الأحكام على صيغة بعيدة من التخليط ، فيقول - مثلاً - مُشيراً إلى تلك الحقيقة بعد أن حدّ الطرف المختص ، واليهام من المسكن ، وما جرى مجرى الهمم بما سبق من حدودها ، يقول : « فقد برّ هذا لتعرف المختص من المسكن الجارى مجرى الهمم ، وتعلم ما يجب له من الإعراب بهذا الوجه الصحيح » ^(٣).

وراح يُوزّع الحكم بمقتضى كلّ منهما وتبعاً للفرق بينهما : فالهمم يستحقّ النصب على الغارفية بحق الأصل ، والجارى مجراه يستحقّه بحق الشبهة ، ولهذا قوى الحكم في الأول عنه في الثانى .

وقد أكد تلك الحقيقة مرّة أخرى بعد أن حدّ الطرف المتسكن وغير المتسكن - بما ذكرت سابقاً - وبيّن مراتب كلّ فقال : « فينبغى أن تُحصّل هذه الأصول ليتملّ عليها بعد تمسكها في النفس » ^(٤).

-
- (١) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٢٠٨/٣ .
 - (٢) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٢٤٩/٤ .
 - (٣) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٧٩٧/٢ ، ٧٩٨ .
 - (٤) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٨٠٦/٢ .

وقد أوضح الرماني - بما لا يَرْتَفِي إليه أدنى شك - مَدَى أهمية ذلك المنهج الذي أخذ به من تعريف الأشياء وبيان حقائقها عندما عرّف الفعل المتعمدّ : بأنه الْمُضْمَنُ بِمَفْعُولٍ فِي الْإِظْفَ وَالْمَعْنَى . وأن اللازم : ما ليس كذلك . ولم يشأ أن يكون المتعمدّ : ما دَلَّ عَلَى مَفْعُولٍ . ولللازم : ما لا يَدُلُّ عَلَيْهِ . إذ التعريف بهذا - كما يرى - يكون غير جامع في اللازم وغير مانع في المتعمدّ ؛ لأن قولهم : ضارِبَةٌ أُمْسٍ ، يدل على مفعول في المعنى مع أنه لَا يَتَعَمَّدُ إِلَهَهُ فِي الْإِظْفَ ، فلو أخذ بهذا التعريف الأخير لكان مثل هذا من المتعمدّ .

وكذلك الفعل (مَرَّ) فإنه يَدُلُّ مَعْنَى عَلَى مَمْرُورٍ بِهِ وَلَسْكَنَهُ لَا يَتَعَمَّدُ إِلَهَهُ لَفْظًا فَكَانَ مِنَ الْإِظْفَ (١) .

وبناءً عَلَى هَذَا التَّحْدِيدِ وَالِدَقَّةِ فِي تَوْضِيحِ الْفُرُوفِ بَيْنَ حَقَائِقِ الْأَشْيَاءِ وَجَدْنَا الرَّمَانِي - فِيمَا سَبَقَ (٢) - يُخَالِفُ سَيَبُويَةَ فِي تَسْمِيَةِ الْعَطْفِ فِي نَحْوِ : مَا أَنَا فِي غَيْرِ زَيْدٍ وَعَمْرٍو - بِالرَّفْعِ - بِالْعَطْفِ عَلَى الْمَوْضِعِ ، وَبُسْمِيَّةِ هُوَ بِالْعَطْفِ عَلَى التَّأْوِيلِ : إِذِ الْمُرَادُ بِالْمَوْضِعِ عِنْدَ سَيَبُويَةَ : هُوَ مَا كَانَ غَيْرَ صَرِيحٍ فِي الْإِظْفَ ، فَعَمْرُو فِي الْمَثَلِ الْمَذْكُورِ مَعْطُوفٌ عَلَى مَعْنَى الْكَلَامِ السَّابِقِ إِذْ مَعْنَاهُ : مَا أَنَا فِي إِلَّا زَيْدٌ ، وَمِثْلُ هَذَا - عِنْدَ سَيَبُويَةَ - الْبَيْتُ الْمَشْهُورُ : فَلَسْتُكَ بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ (٣) .

بِعَطْفِ (الْحَدِيدِ) عَلَى مَوْضِعِ (بِالْجِبَالِ) .

(١) انظر هذا في شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٢٤٨/٤ ب .

(٢) انظر ص ١٤٨ .

(٣) هذا عجز بيت صدره : مَمَاوَى ، إِنْسَانًا بَشَرًا فَاسْجَحْ ، وَهُوَ فِي الْكِتَابِ ٦٧/١ ، ٢٩٢/٢ ، ٣٤٤ ، وَابْنُ بَيْشَ ٢/٢٠٩ ، ٩/٤ ، وَالْخَزَانَةِ ١/٣٤٣ ، ٢/١٤٣ . اسْجَحْ : أَرْفَقَ وَسَهَّلَ . يَشْكُرُ لِلشَّاعِرِ إِلَى مَمَاوِيَةِ جُورِ عَمَالِهِ . وَالشَّاعِرُ هُوَ عَقِيْبَةُ ابْنِ هَبيرةِ الْأَسَدِيِّ ، مَخْضَرَمٌ . وَقِيلَ : إِنَّ الْبَيْتَ لَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْوَيْبَرِ الْأَسَدِيِّ ، فَهَامِرُ أُمَوِيٍّ هَجَاءً . انظر الخزانة ١/٣٤٣ وما بعدها .

فسيبويه يعقبر العطفَ فيهما عطفاً على الموضع^(١).

واسكن الرمانى يخالف سيبويه فى حدة الموضع إذ هو عنده - كما سبق - :
أن يكون للفظ موضع إعرابى غير ما ظهر فى لفظه فليس - عنده - المفرد
المعرب موضع ؛ إذ أن إعرابه الذى يستحقه قد ظهر فى لفظه فلا موضع له
غير ذلك .

ومن هنا تمى العطف فى المثال السابق : عطفاً على التأويل ، إذ (غَيْرُ)
فيه ليس لما موضع غير ما ظهر فى انظما من الرفع على الفاعلية .

وتمى العطف فى البيت : عطفاً على الموضع ، إذ موضع (بالجبال)
النصب على خبر (ليس) ؛ إذ لوجاء فى مكان (بالجبال) اسمٌ بدون
البناء لنصب .

وليس هذا الاختلاف بين الرمانى وسيبويه إلا بسبب تفرقة الرمانى بين
ما يُسمى : بالحمل على الموضع ، وبين ما يسمى : بالحمل على التأويل ،
فقد حدهما الرمانى وميز بينهما ، ثم راح يُقوِّر الحكم النحوى على
ضوء ذلك^(٢) .

وعلى هذه الشاكلة يعضى الرمانى فى شرحه للكتاب : يحدّ الأشياء
ويوضح حقائقها لئلا تنماز أولاً من بعضها ، ثم تُعقّد بها بعد الأحكام النحوية
بناءً على ذلك .

(١) انظر الكتاب ٢/ ٣٤٤ .

(٢) انظر شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٣/ ٥٤ ب .

ولعل استجابة الرمانى فى حده للأشياء لتلك النزعة المنطقية وانصياده لصوت المنطق الذى كار فيه إماماً ، هو الذى دفع به إلى أن يُصنّف كتاباً باسم (الحدود) ملأه بالكثير منها حتى عرف به وأضيف إليه على نحو ما مر بنا فى قولة البديهي : « ما رأيت ... أحداً أعزى من الفضائل كلها ، ولا أشدّ ادعاء لها من صاحب (الحدود) »^(١) . وهو يعنى به الرمانى .

وإذا نحن نظرنا أيضاً إلى (الشرح) من خلال المنطق لأبصرنا كثيراً من ألفاظ المناطق وتراكيبهم : فالعموم والخصوص ، والعام والخاص ، وأعمّ العام ، وأخصّ الخاص ، والجنس والفرد ، والأصل والفرع ، والعلّة والحكم ، والسبب والمسبّب ، المعلول ، والمعلوم والمجهول ، والحدّ والفصل ، والإخراج والإدخال ، والجامع والمبايع ، والهدالة والضمين ، واللازم والمارض ، والضدّ والنقيض ، والمستقيم والمحال ، والخبر والصدّق والكذب ، والقياس والبرهان ، والقمة العقلية . كل هذه مصطلحات منطقية استخدمها الرمانى فى شرحه وطبقها بأعمق ما يكون ، بما يدلّ دلالة واضحة على أثر المنطق فى هذا (الشرح)^(٢) .

وينبغى أن لا ننسى - ونحن فى هذا المقام - أن القياس هو أمّ البحوث المنطقية ، فإذا كان موقف الرمانى منه ؟
يُصرّح الرمانى بأهمية القياس فى النحو إذ جعله آلةً يتوصّل بها إلى معرفة صواب الكلام من خطئه ، فقال :

(١) انظر ص ٥٨ ، ٧٩ .

(٢) انظر - مثلاً - الشرح ٢ / ٩٥٧ - ٩٥٩ ، ٣ / ١٤٣٦ « الرسالة » ومن الشرح المخطوط ٣ / ١٢٧ ، ١٢٠١ ، ١١٠٥ / ٥ ، ١١٣٦ .

« إن صياغة النحو مبنية على تمييز صواب الكلام من خطئه على مذاهب العرب بطريق القياس الصحيح »^(١).

والحق أن القياس الذي اعتبره الرماني بهذه المثابة قد طبعه في شرحه بما يتفق وتلك النظرة ، فما من حُكم إلا وللقياس به علاقة على نحو ما دامت الأحكام في النحو تكون بوجهين : أحدهما بحق الأصل ، والآخر بحق الشبهة^(٢) ، وما من خلاف بين النحويين إلا وكان القياس فيه وسيلة أساسية للدفاع والاختيار حتى لا يكاد يغيب عن نحو .

ولم يقف الرماني في أمر القياس عند حدّ اصطفاة آلة لتمييز صواب الكلام من خطئه واعتماده أداة للحكم أو سلاحاً في خلاف ، وإنما غلب عليه وتمكّن منه بحيث صارت أساليبية وُجّهه عبارة عن أشكال قياسية ، فلم يُعد أمر القياس بالنسبة له منهجاً يأخذ به في بحثه ، وإنما غداً خاصة غلبت عليه وسيطرت على فكره حتى فاض كلامه في التعبير عن تلك الأفكار على صورة أشكال قياسية يسهل انتزاعها منه .

ومن تأمل كلام الرماني وأسلوبه يستطيع أن يفتزع منه كثيراً من الأقيسة والنضايا المنطقية ؛ إذ هو دائماً عبارة عن قضايا تنبئها أدلتها وبراهينها أو عِلَال ومُقَدِّمات تُؤدّي إلى نتائجها ، وفي خلال ذلك مهدان فصيح برُوح المنطق فيه ويغدو بشقّي صورته وأشكاله ، ولولا خوف الإطالة لذكرتُ لذلك أمثلة كثيرة من الفصوص إذ (للشرح) يفيض بمثل هذا ، ولكن يُفنيها عن

(١) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٢/٦٢٤ .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٥/١٣٤ .

ذلك النظر في قسم المنطقي ، وصَدَقَ الذين قالوا عنه : بأنه كانت له براعة
ظائفة في مزج النحو بالمنطق ، وتعليل القواعد النحوية بالقضايا المنطقية^(١) .

وليس ذلك بغريب على رجل له في المنطق والمعلوم العقلية باع ، والنحو
بطبيعته مرتع خصيب لذلك : فهو قد وجدت لديه الرسائل ، وتهيأت أمامه
مبادئ التطبيق .

هذا ، ولم يقتصر الرماني كذلك في أمر القياس على اعتماده آلة رئيسة
في صناعة النحو يُطبِّقه صراحة أو ضمناً ، أو صيغة أسلوبية وقائماً لفظياً
يغضب فيه أفكاره ومعانيه ، وإنما تجاوز ذلك إلى أمور نظرية من تقسيم
القياس على أساس العلة وعالها من الضعف والقوة في طرفيه^(٢) .

فهذا هو موقف الرماني من القياس ، ولذا أجِدُّني أخالف المذكور
المبارك الرأي حين يرى : أنه كان من المنتظر أن يكون القياس عند الرماني
أكثر عمقاً ودقة ومنطقية مما هو عليه فعلاً^(٣) .

إذ الحق أن للرماني - كما رأينا - بالقياس عناية واضحة في (الشرح) ،
فلم يقف به عند الحد الذي كان عليه عند سيبويه كما يرى هو ذلك ، ولكنه
- فوق أن كان القياس عند الرماني وسيلة أساسية لإثبات كثير من الأحكام
بأكثر مما هو عند سيبويه - فقد تخطى ذلك إلى الاعتماد الواضح على الأشكال
القياسية في صوغ الأسلوب وبفاء النتائج على المقدمات حتى في وصل في تلك

(١) انظر ظهر الإسلام ١٢٣/٢ .

(٢) انظر شرح كتاب سيبويه ، للرماني ١٥٠٧/٣ .

(٣) الرماني النحوي ٢٣٥ ، ٢٦٨ .

العملية الاستنتاجية إلى مَدَى بعيد ، كما أنه قد عرض لشيء من الدراسة النظرية للقياس كما أشرتُ سابقاً ، وليس وراء ذلك كله من مطلب .

وإذا نحن أردنا أن نتصل ببعض النصوص لنرى روح المنطق غالبية على فكر الرماني ، وكيف أنه يُعالج البحث النحوي معالجة منطقية ، فما علينا إلا أن ننظر في قسم التحقيق وسيظهر منه بوضوح كيف كان الرماني منطقياً في ذلك اللون من الدراسة روحاً ومعنى وطريقة ، بل لا أبعد إذا قلتُ : إن ذلك النهج ضرب من الدراسة يحتاج القارئ معه إلى أن يتفوق صلته بالشرح كي يأنس بفكر الرجل ومنهجه في التعبير عن أفكاره ، مما جعل معاصريه يفتنون منه ذلك الموقف الذي عبّر عنه الفارسي والبلخي : بأن نحوه ليس كنحو غيره ، مما أشرتُ إليه سابقاً^(١) .

ولا شك في أن ذلك اللون كَمَطُ رُمَانِيٍّ خاصٍّ لم نألفه عدد غيره من النحويين - فيما أعلم - مما يمكن أن نعتبره دراسة فلسفية للنحو ، أو كما وصفه هو نفسه بأنه (فِقْهُ النَحْوِ) حيث قال بعد أن أفاض بقطعة زاخرة بهذا اللون من الدراسة : « فَتَدَبَّرْ هَذَا الَّذِي يَشْرَحُ لَكَ فَإِنَّهُ فِقْهُ هَذَا الْبَابِ »^(٢) .

(١) انظر ص ٧٩ وما بعدها .

(٢) انظر هذا النص بتمامه في الشرح ٥٩/٣ أ وما بعدها ، لما امتلأ به من

دلالات متعددة على ما أقول .

وإذا كنا نعرف أن للعقل في مجال المنطق ودراسته شأنًا خطيرًا ، فلم يكن يقل شأنه أيضاً في (محو) الرماني عما هو عليه في المنطق ؛ إذ كان أثر العقل بارزاً في كل شيء ، سواء ما تعلق من ذلك بالمنهج العام للشرح كما رأينا ، أو ما كان منه متعلقاً بمادة (الشرح) نفسه ، وليست تغيب عنا تلك الأصول العامة في مطلع الجواب والتي تدرج تحتها جميع مسائل الباب ، ثم تحليل تلك المسائل وردّها إلى تلك الأصول ، ولا ريب في أن هذه عملية عقلية خالصة .

واعلّ من أوضح الأمور في الاعتماد على العقل أيضاً : ظاهرة التعامل التي فاض بها (الشرح) ؛ إذ كانت في كثير من أمورها عللاً عقلية صرفة .

وخلاصة الأمر :

أن الرماني كان منطقياً في (الشرح) مادةً ومنهجاً :

فهو منطقي في خطته التي اتبعها : سواء ما كان بالنسبة للخطة العامة من توزيع الباب إلى عناصر أربعة ، أم ما كان بالنسبة لترتيب المادة العلمية في داخل كل باب .

وهو منطقي في كثير من ألفاظه وتراكيبه ، وهو منطقي في تجريد المعاني وحدّها بمحدود دقيقة تمنع من التخليط فيها .

وهو منطقي كذلك في اعتماده القياس آلة للنحو الرئيسة ، وهو منطقي أيضاً حين فسّح المجال فسحاً لصوت العقل وسلطانه ، وهو منطقي في الكثير من أفكاره التي يعرضها ، وفي تعليقاته التي يسوقها .

ثم هو بعدُ مفطوق في قَواجِر كثيرة من أسلوبه ، وفي طريقة عرضه ، وفي رُوح (الشرح) بعامّة .

وباختصار : فقد اعتمد الرمانى في هذا (الشرح) على المنطق اعتماداً كبيراً حتى خَدَا نَحْواً منطقياً أو منطقاً نحوياً .

وأصبح (الشرح) في كثير من أمره أنموذجاً صادقاً وسجلاً أميناً لما عُرِفَ عن الرمانى من : أنه كانت له براعة فائقة في مزج النحو بالمنطق ، وأنه كان يُبَيِّنُ على القضايا المنطقية بِالْحَالِ النحوية ، ويُعَلِّلُ قواعد النحو بالقضايا المنطقية .



ولعلَّ الإغراق في المنطق إلى هذا الحد وشيوع ذلك عن الرمانى ، هو الذى جعل الناس يَتَهَيَّبُونَ نَحْوَهُ وَيَقْفُونَ مِنْهُ هذا الموقف الذى أفصح عنه النارسى بقولته المشهورة والى لا شك في أنها وقفت حائلاً دون الكثيرين ومنعهم من أن يَحْتَبِرُوا الأثر بأنفسهم ، ولو أنهم فعلوا لوقفوا من هذا (الشرح) - على الرغم من إغراقه في المنطق - على الخير الكثير .

وأغلبُ ظنى أن الذين تَحَطَّوْا الأسوار التى صنعتها تلك الشهادة الفارسية وولجوا في لُجَّة هذا البحر الخضمّ ، إنما فعلوا ذلك وهم متأثرون بها إلى حدٍّ بعيد لمنزلة الفارسى الكبيرة من نفوسهم . أضف إلى هذا : ذلك الصوت المنطوق العالى الذى قد فاجأهم في (الشرح) ولم يكونوا قد أفقوه عند غير الرمانى فمادوا مُسرِّعين خِفَافاً عِياً بِهِمْ .

ومن هنا خَفَتْ صَوْتُ الرمانى وَقَلَّ اِثْمُهُ فى كُتُب النُجُوِيْنَ
من بعده .

وقد يكون من نافلة القول أن أذكر أن الذى بدأ من أثر المنطق فى شرح
الرماني بخاصة ، وما كان من ذلك عند العلماء المسلمين بعامة لا ينهى أن
يُعدَّ صدَى المنطق الأرسطىّ وحده الذى أخذ يبسط لواءه شيئاً فشيئاً على
العلوم الإسلامية منذ فَجَّرَ الترجمة ، وإنما ينهى أن يُعدَّ كذلك ثمرة للجهد
العقلى العام الذى نما وترعرع فى كنف الثقافة الإسلامية والعربية والتي أخذت
تصقل هذا الفكر ، كل هذا بالإضافة إلى الاستعداد الشخصى لهؤلاء العلماء ،
إذ قد يدرس الإنسان المنطق الأرسطىّ ومع ذلك لا يبدو أثره فيما يكتب .

فهذا اللون من الدراسة النجوية الذى بدأ فى شرح الرمانى للكتاب ،
بعد - كما أرى - ثمرة لعوامل أربعة تعاونت وتآزرت وعملت على أن تكون
الدراسة بتلك الصبغة المنطقية ، وهى :

١ - دراسة الرمانى وثقافته المنطقية التى لا شك فى أنها كانت منبعاً
أصيلاً ورافداً أساسياً ينهل منه ويعترف .

٢ - ذلك التطور العقلى العام الذى كان قد نما فى رُبوع الثقافة
الإسلامية والعربية .

٣ - ذلك النشاط العقلى الذى من شأنه أن يُوجِّهَ العقل والفكر تلك
الوجهة على نحو ما كان بين المسلمين وغيرهم ، أو بين المسلمين بعضهم مع بعض .
والمعتزلة يومذاك - والرماني واحد منهم - النصيب الأوفى .

٤ — الاستعداد الشخصى للرماني نفسه .

فلاربب عدى فى أن ما بدأ من منطقته فى شرح الرمانى ، إنما كان
نمرة لهذه الروافد التى لا يمكن فصل واحد منها عن الآخر .

دَوْرُ المنطق وقائده فى شرح الرمانى :

لقد رأينا إلى أى حد كان الرمانى منطقيا فى شرحه ، وعرفنا مظاهر
تلك المنطقية .

والسؤال الذى يُبلج الآن على ذهن إلحاحا ويُلقى بنفسه إلى الخاطر
إلقاء هو :

هل أدّى المنطق دَوْرَه كما ينبغي فى شرح الرمانى للكتاب ؟ أو بعبارة
أخرى : هل كان اصطناع الرمانى للمنطق فى شرحه وسيلة لإيضاح ؟

يرى الدكتور المبارك : « أن الرمانو مُعقّد الدعوى وعَرّ الأسلوب ، وأن
المنطق لم يكن فى نحوه وسيلة لإيضاح وتقريب ، ولكنه كان قالباً تُوضَع
المادة المنحوية أو تصاغ فيه وفق متطلباته »^(١) ، وأن اصطناعه للمنطق كان
ينفى - كما هو الشأن فى المنطق - أن يكون وسيلة لإيضاح لإبصال الأحكام
المنحوية وإفهامها ، ولكنه - كما يرى - لم يكن كذلك ، وأن شرحه كان
فى كثير من نصوصه شرحا محتاجا إلى الشرح^(٢) .

(١) الرمانى المنحوى : ٢٢٥

(٢) الرمانى المنحوى : ٢٢٩ ، ٢٣٦ ، ٢٣٨ .

ولسكنى أرى أن اصطناع الرمانى للمنطق فى شرحه هذا كان على ماينبغي أن يكون وما نرجوه منه ، إذا كان - بحق - وسيلة إيضاح واستيعاب معاً ، وأنه قد أدّى دوره وأتى ثماره ، سواء فى منهجه العام الذى رسمه لنفسه وسار على مقتضاه ، أو فى عرضه للمادة العلمية فى داخل الأبواب ، وما علينا إلا أن نعارض أى باب من أبواب الشرح بنظيره فى أى كتاب آخر من أمهات كتب النحو^(١) ، ثم ننظر ما سيكون بعد قراءة الموضوع فيها ؟

وأنا على ثقة من أن النتيجة ستكون من خلال الشرح ، هى وضوح الحقيقة العلمية للموضوع ، وكذا الحكم النحوى له ، ثم انسحاب تلك الحقيقة وذلك الحكم فى يسر وسهولة على جزئيات الموضوع وفروعه التى تتوحد جميعها وترتد إلى ذلك الأصل العام الذى يطالعنا به الرمانى فى كل باب .

والرمانى يُنادى بإيضاح العبارة وتمييزها لأنها للبيان عن المعانى ، فسكنا يجب إيضاح المعانى وتمييزها لصحة إدراكها يجب كذلك إيضاح العبارة لصحة اليقظة عن هذه المعانى^(٢) .

ولابد من أن رأى هذا الذى رأيناه من أن المنطق فى شرح الرمانى للكتاب كان وسيلة إيضاح وتقريب للمادة النحوية ، سيثير تساؤلاً هو : إذا كان هذا هو حال (الشرح) ، فما بال هذا الموقف الذى وقفه منه نحاة عصره حتى عبر الفارسي عنه بقوله : « إن كان النحو ما يقوله الرمانى فليس معنى منه

(١) وليسكن هذا الكتاب : شرح الرضى للكافية .

(٢) انظر هذا المعنى فى الشرح ٣ / ١٧٣ .

شيء ، وإن كان النحوي ما نقوله نحن فليس معه منه شيء ^(١) ، وكذا البديهي أيضاً بقوله : « وقال النحويون : ليس شأنه في النحو شأننا » ^(٢) .

أقول : لقد سبق أن عرفنا أمر هاتين الشهادتين ^(٣) ، وأن النقد من خلالها مُتَوَجَّهٌ إلى منهج الرماني في معالجة البحث النحوي ، ذلك المنهج الذي تفرَّد به الرماني ممَّا لم يكن يألفه نحاة عصره حتى الزجاجي - من قبل الفارسي - هذا المنهج وعاب ذلك على زملائه النحاة ^(٤) . ولكني لا أريد أن أنظر إلى (الشرح) مِنْ وجهة نظرهم هم بعد أن تبدلت الحال وأصبح المنهج المنطقي للفلسفي هو السائد بعد ذلك ، وإنما الذي ينبغي أن يكون هو : أن نتصل بالشرح اتصالاً أوثق وأن نزن ما فيه بعينين عن التأثير بما أطلقه في حق الرماني معاصروه إن حقا وإن باطلا ، وآخذين في الاعتبار ذلك المنهج المنطقي الذي غلب على البحث النحوي فيما بعد ^(٥) ، ومع مراعاة تلك النتيجة

(١) للبغية ٢ / ١٨١ .

(٢) البصائر والذخائر ١٤٠ .

(٣) انظر ص ٧٩ وما بعدها .

(٤) انظر الإيضاح في علل النحو ٤٨ .

(٥) غلبة المنهج المنطقي على مصنفات المتأخرين ، أمر متعالم مشهور ، لا يحتاج إلى إثبات أو استدلال ، ولكني أورد هنا نصا لابن سيده في الخصاص - جاء ابن سيده بعد الرماني بقليل إذ مات سنة ٤٥٨ هـ - يصرح فيه بأن المنهج المنطقي أحد ميزاته في التصنيف ، مع أن اللغة ومماجهما أبعد من النحو في اصطناع المنطق . يقول ابن سيده في الخصاص (١ / ١٣) :

« مع أني أودعته - يعني كتابه الخصاص - ما لم أسبق إليه ، ولا غلب قدحى عليه : من تماريف المنطق ، ورد للفروع إلى الأصول ، وحمل الثواني على الأوائل » .

المُحصلة من الأحكام النحوية من وراء مطالعة تلك الكتب ذات
المناهج المختلفة .

ولا شك في أن (الشرح) حين يُوزَن في ضوء تلك الأمور الثلاثة
سنصل إلى النتيجة التي قررتها في مطلع المسألة من أن المنطق في (الشرح) كان
وسيلة إيضاح وتقريب .

ولست أريد بهذا الرأي خروجاً على إجماع ، أو أن أجعل من الرمانى
وشرحه شيئاً بدون سند من واقع أو إثارة من عِلْم ، وإنما أريد بذلك فقط
أن أعرض الواقع الحق من الأمر ، إنصافاً للرجل ، ووضعاً للشيء في نصابه
الصحيح ، عسى أن يرتفع عن كاهله إصرارٌ لازمه قروناً مديدة ، وأن يتبدل
الرأى فيه .

وأما عن تلك النصوص التي رأى الدكتور المبارك فيهما أنها كانت شرحاً
يحتاج إلى الشرح ، فالحق أنها نصوص قليلة جداً بالنسبة إلى ذلك (الشرح)
الطويل ، ولا تنهض أن يُعَمَّم منها حكم بذلك على (الشرح) أجمع .

ولإذا كفت قد ذكرت - فيما مضى - أنه لا بد من أن تتوثق صلة القارئ
بالشرح حتى يأنس بفكر الرمانى ومنهجه في التعبير ، فليس هذا (الشرح)
بدعاً في ذلك ، بل السكثير من أمهات الكتب هو بحاجة إلى ذلك أيضاً ،
مع أننا لو اعتبرنا بتلك الغاية والنتيجة المحصلة من وراء هذا المنهج : من وضوح
الحكم النحوى ، واستيعاب فروع الموضوع - لمان ذلك الجهد المبذول في سبيل
فهم الأسلوب الرمانى ومنهجه . وستأكد تلك الحقيقة عندما يتقدم بنا
البحث إلى قسم التحقيق .

وإذا كانت العلاقة بين النحو والمنطق في نظر أحد أئمة النحو وهو الرمانى على هذا الحد من التوثق الذى صورنا ، فنحن واجدون هذه العلاقة بينهما أيضاً على الحد المذكور في نظر أحد أئمة المنطق وهو أبو سليمان المنطقى محمد بن طاهر (سنة ٣٨٠ هـ)^(١) شيخ المنطقة في بغداد في ذلك العصر ، إلى حد أنه يعتبر النحو منطقاً عربياً ، والمنطق نحواً عقلياً ، وأن هذا منطق عقلى ، وذلك منطق حسى^(٢) .

كما يؤكده لنا أبو حيان التوحيدى أديب الفلاسفة في ذلك العصر أيضاً هذه العلاقة الوثيقة بين العلمين حين يقول :

« وبهذا يتبين لك أن البحث عن المنطق قد يرمى بك إلى جانب النحو ، والبحث عن النحو يرمى بك إلى جانب المنطق ، ولولا أن السكّال غير مُستطاع السكّان يجب أن يكون المنطقى نحوياً ، والنحوى منطقياً »^(٣) .

ولعل هذا رأى من أبى سليمان وأبى حيان يُفصّر لنا إلى حدّ بعيد موقف الرمانى - وهو النحوى المنطقى - حين مزج النحو بالمنطق ، وأنه لم يكن إلا ابن بيئته وعصره وثقافته .

على أنه ينبغي أن نلاحظ أن استعانة الرمانى في النحو بالمنطق على الحد الذى وصفنا ، إنما كان ذلك - من وجهة نظره - أمراً ضرورياً ، والنحو إليه

(١) الفهرست ٣٦٩ .

(٢) انظر موقف أبى سليمان في العلاقة بين العلمين في محاورته بينه وبين أبى حيان للتوحيدى في كتابه المقابسات ١٦٩ .

(٣) المقابسات ١٧٤ .

حاجة كما أشرنا في مطلع البحث ، وليس ذلك من قبيل التخليط بين العلوم
إذ هو فاسد ، فيجب أن تمتاز العلوم من بعضها ، وتكون الاستعانة فيما بينها
بالقدر الذى يحتاج إليه ، وفي حدود ما لا يُعدّ خلطاً .

وإذا كنت قد أشرتُ فيما مضى إلى أن الرمانى كان يؤمن بتعاون
العلوم ومؤازرة بعض فروعها لبعض ، وأن المنطق من أقوى تلك الفروع
مؤازرةً للنحو عند الرمانى - فلا ريب كذلك فى أنه قد كان للفلسفة والنفس
والكلام والفقه والقراءة آثارٌ غير منسكورة فى شرحه للكتاب ، مما يقتضى
الوقوف عليه وتسهيل معرفته عند النظر فى قسم التحقيق .

والرمانى يطالعنا فى أسلوبه من حين إلى آخر بومضات تَفمُّ عن ذوق
أدبى ، مما يتفق وما تذكره عنه كتب التراجم ^(١) ، كما أنه يميل فى كثير منه
إلى النغم الصوتى الذى هو أحسن فى السمع .

وهكذا رأينا كيف كان الرمانى فى شرحه للكتاب يعتمد اعتماداً كبيراً
على ثقافته فى الفروع الأخرى وبخاصة المنطق ، ووصل فى ذلك إلى مدى بعيد
حتى عُرف به من بين النحاة فبدأ نحوه مستذكراً عندهم ، وقَلَّ ذكره على
أسنة مَنْ بعده ، ولم ينل من التقدير ما هو به خالق وله أهل ، وصار بمجرد

(١) انظر معجم الأدباء ١٤ / ٧٤ ، والبيان ٢ / ١٨٠ .

ذكر اسمه يسبق المنطق إلى أوهامهم فيتلوون رؤوسهم ، ويُعْرِضُونَ عن نحوه دون أن ينزلوا بساحته .

والحق الذى آراه - بعد رحلتى الطويلة مع ذلك الشرح العظيم - أنه على الرغم مما فيه من أثر واضح للمنطق وصنفته ، إلا أنه فيه الخير كل الخير الذى يعود على النحو ودارسيه ، وبخاصة فيما يتصل بكتاب النحو الخالد (كتاب سيبويه) ، ولسكن الناس دوما أعداء الجديد يصثمون عنه آذانهم ويُفلقون دونه أبصارهم ، بل يكونون حربا عليه أحيانا - كما هو الحال مع صاحبنا ، فليس بدعا فيما صنع الفاس معه - ثم ينهلج الصباح وتشرق شمس الحقيقة لتُبَدِّد الظلام وتُزِيل الأوهام ، بأن يُقَيِّضَ اللهُ - جل وعز - لهذه المهمة مَنْ يَنْشَط لها ويأخذ بيد الحق الذى غاب إلى حين .

ولملى فى هذه الدراسة - مع مَنْ تَقَدَّمَ - أكون قد وُقِّتُ إلى الهدالة على الخير ، وتمهيد السبيل لمن يريد الوقوف على الحق من أمر الرمانى وشرحه .

وآه لو جادَ الزمان بما حجبته عنا من آثاره السكينة لعمَّ النفع واتسعت دائرة الخير ، ولغدَا الرجل مَعْلَمًا بارزا فى تاريخ الحركة الفكرية بمادة والحركة النحوية بخاصة .

وما تجب الإشارة إليه هنا - ونحن بصدد تأثر الرمانى فى شرحه بالعلوم الأخرى - أن الدكتور المبارك يذكر : أن الرمانى قد بلغ به الأمر - كما أثر لدراسته - لعم النفس - أن أفردَ فى (الشرح) بابا خاصا بخصال النفس هو :

(باب مَصْدَرُ الْخِصَالِ الَّتِي تَكُونُ فِي الْفَنَسِ)^(١) .

والواقع أن هذا منه غير صحيح ؛ إذ لم يأت الرمانى بهذا الباب من عنده .
زيادة عما فى (الكتاب) كما يُوحى قوله ، وإنما هذا الباب مُقَابِلُ لِبَابِ
فى (الكتاب) هو : (هذا بابٌ أيضاً فى الخِصَالِ الَّتِي تَكُونُ
فى الأَشْهُاءِ)^(٢) .

والذى فعله الرمانى فى هذا إنما هو تغيير للعنوان فقط .

كما أن الباب أيضاً ليس مَعْنِيًّا بدراسة النفس — كما يقول — ، وإنما الباب
مَعْنِيًّا بدراسة تَوْنٍ من المَصَادِرِ المتعلقة بِخِصَالِ الْفَنَسِ وطَبِيعَتِهَا ؛ فهو
باب صرفى .

وخلاصة الأمر عن منهج الرمانى فى شرحه ، ومُمَيِّزَاتُ هذا المنهج :

١ — وضع الرمانى خطة عامّة للشرح مُمَثَّلَةٌ فى جعله الباب يرتكز على
عناصر أربعة : العُنْوَانُ ، والغَرَضُ ، والمسائل ، والجواب .

وهذه الخطة المُحَكَّمَةُ الوضع والتنفيذ من شأنها أن تجعل ذهن
مُؤْتَبِّراً غير مشوّش ، ومتصوّراً لأبْجَادِ الْبَحْثِ ، فكأن الأبواب
الكثيرة بهذا الإحكام قليلة ، مما يَدُلُّ على عقل يُتَقَنُّ التَّصْنِيفَ ويُحَسِّنُ
التَّعَالِيفَ .

(١) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٤ / ٢١٠ . وانظر الرمانى الفندوى ٣٣٩ .

(٢) الكتاب ٤ / ٢٨ .

٢ — غيّر الرماني كثيراً من عنوانات (الكتاب) لدواعٍ تقتضى ذلك وهذا يُساعد القارىء منذ اللحظة الأولى على تصوّر موضوع البحث إذ العنوان أول ما يطالعه فيه .

٣ — حرصه على ذكر (الفرض) دوماً يجعل القارىء على ذكر مستمرّ للمهدف من دراسة النحو الذى هو بيان ما يجوز وما لا يجوز فى الاستعمال انبأاً للأسلوب العربى الصحيح ذى المعنى المستقيم ، فلا تلتوى عليه الدراسة ولا يخرج بها عن جادة الصواب .

٤ — غنّصراً المسائل والجواب هما الأساسيان فى (الشرح) ، وعنصر الجواب هو الشرح حقيقة ، وعنصر المسائل كالتمهيد له والمعاون .

وهذه الطريقة من عرضه لكتاب سيبويه على صورة أسئلة ثم الإجابة عنها ، تُساعد القارىء على تصوّر الجزئيات العلمية التى يبحثها سيبويه فيكون ذهنه أكثر استحضاراً لها بعد أن كان قد قرأها دفعة واحدة فى (الكتاب) ثم وقف عليها الآن مُفصّلة مميّنة ، فإذا ما جاء الجواب عن تلك المسائل بعد هذا الاستعداد ذهنى وبعد أن تكون النفس قد تشوّفت إليه وتهيأت له — استقرّ ألباً استقراراً ، ومع هذا أيضاً فإن القارىء — بهذه الطريقة — يكون قد تابع البحث أربع مرات : مرة عند قراءة (الكتاب) ، وأخرى عند قراءة (المسائل) وربّطها بالكتاب ، وثالثة عند قراءة (الجواب) وربّطه بالمسائل ، ورابعة عند مُعارضة تلك الإجابات بالكتاب .

٥ — هذا المنهج الذى ارتآه الرماني اشرحه بتفنى مع ما يقدّأى به علماء التربية الحديثة من ضرورة حثّ الذهن وتحريك العقل لمُحاولة الاستنباط .

وكان الرمانى فى تلك الخطوة المنهجية التى تتواءم سمات النفس البشرية ،
قد نقل خلاصة تجربته ودراسته لطبائع النفس وخصالها من خلال العلوم التى
تُعنى بذلك والتى كان له فيها مجال .

٦ - يبدأ الرمانى مسأله بسؤال عام : ما الذى يجوز ؟ وما الذى
لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟ ثم يتابع بعد ذلك مسألة الجزئية . وفى مُقابله السؤال
العام يضع إجابته فى أول (الجواب) على صورة أصل عام ينعقد عليه الباب ،
ثم الإجابات الجزئية .

٧ - بعضُ الأسئلة مَبْنى على كلام سيئويه وبعضها قد استدعاه
المقام

والرمانى ذو قدرة على توليد الأسئلة بعضها من بعض ، وقد تَمَدَّدَ الأسئلة
حول جزئية واحدة ، وقد تتغاير فى الأسلوب وتتحد فى المضمون ، وبعض
الأسئلة يكون جوابا عن سابقتها .

وللرمانى اهتمام واضح بأسئلة العلة والمقارنات .

٨ - قد يترك الرمانى من (الكتاب) بعض الفقرات التى ليست أصيلة
فى البحث .

٩ - قد يترك الإجابة عن بعض الأسئلة لأسباب مختلفة أوضحت
بعضها سابقاً .

١٠ - قد يسير فى ترتيب المسائل والأجوبة حسب (الكتاب) وقد
يُخالف ذلك .

١١ — قد يعتمد على (المسائل) في بعض الأشياء .

١٢ — غناية الرمانى بالقواعد الكلية والأصول العامة في (الشرح) واضحة ، وهذا يُيسّر على الباحث الإمام بمسائل النحو الكثيرة ، انطلاقاً من فكرته التى يُنادى فيها بوجوب تقليل الأصول وتكثير الفروع حتى يمكن استيعاب تلك الأصول .

١٣ — أسلوب الرمانى للوجز المركز الذى يحرص عليه دائماً أعون على الاستيعاب وأوفر للزمن بالنسبة لشرح كتاب استعظمه المتقدمون كماً بعد أن رجم كنيفاً .

١٤ — لا يهتم الرمانى كثيراً ب تفسير عبارة سيدييه ، فشرحُه — كما يقول بعض المنسحقين — : « قد روعى فيه رُوح الكتاب لا حرقيقته »^(١) .

١٥ — التزام الرمانى بوحدة الألفاظ والصيغ فى داخل الأبواب جميعاً بعد الالتزام بالخطة العامة ، أيسر وصولاً إلى المراد وأقرب .

١٦ — تلك الخطة فى جملتها وتسلسل مراحلها وتدريجها من العام إلى الخاص ، هو المنهج المنطقى الذى يتلاقى مع العقل وطبيعته . هذا هو منهج الرمانى فى شرحه ، وهذه هى مميزاته .

أما المبرج : فهو أريد — فيما أعلم — بين كتب النحو جميعاً فى القديم والحديث .

(١) مقدمة الكتاب لمحققه ١ / ٤٧ .

والحق أن الرمانى فى هذا المنهج قد اختار لنفسه طريقة صعبة ، وألزم نفسه بها ذلك الالتزام الصارم ، ولم يترك لها الحرية ليجرى فى مضمارها تبعاً لطبيعة البحث الذى يتناوله وطبيعة (الكتاب) فى أسلوبه وطريقة عرضه للموضوع ، وإنما تجشّم الصعاب وركب مُتَوْنِ المشتقات ليُخْرِجَ للعربية كنزاً من ذخائرها ، وليبعث لنا سِفْراً يَسْتَحِقُّ صاحبه أن يحيا به فى الخالدين .

وأما المميزات : فهى واضحة جَلِيَّة لِكُلِّ مَنْ تَعَلَّقَ من الإنصاف بسبب ، ونظر إلى الشئ من خلال واقعه الذى هو عليه لا من خلال أفكار الآخرين وأحكامهم عليه .

وتزداد وتتماظم تلك المميزات حين تتراءى من خلال شرح لكتاب عظيم المنفعة جَمَّ الفائدة كالكتاب ، الذى أجمع الأولون والآخرون على أنه قرآن النحو ومعيار العربية .

شَرْح الرُّمَّانِيّ بَيْن الشَّكْلِ وَالْمَضْمُونِ

إِنَّ أَيّْ مُؤَلِّفٍ لَهُ وَجْهَانِ :

أحدهما - الوجه التصنيفي ، وهو ذلك القالب الذي يَصَبُّ فِيهِ الْمُؤَلِّفُ
أفكاره ، وَيَتَّخِذُ مِنْهُ مِنْهَا بِعَرَضٍ مِنْ خِلَالِهِ مَا يَرِيدُهُ الْوَجْهَ الثَّانِي - هو
تلك المادّة الْعِلْمِيَّة الَّتِي تَضُمُّهَا الْمُؤَلِّفُ .

أَمَّا عَنِ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ ، فَقَدْ تَقَرَّرَ فِي هَذَا الْفَصْلِ مَا فِيهِ مِنْهُ غِنَاءٌ
وَمُقْنَعٌ .

وَأَمَّا عَنِ الْوَجْهِ الثَّانِي^(١) ، فَإِنِّي أُرِيدُ هُنَا أَنْ أُبْرِزَ مِنْهُ عِدَّةً مِنْ نِقَاطٍ لَعَلَّهَا
تُكْشَفُ - فَوْقَ مَا مَضَى - عَنْ شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ (الشَّرْحِ) فِي هَذَا الْجَانِبِ .

وهذه النقاط هي:

- ١ - موقف الرُّمَّانِيّ فِي شَرْحِهِ مِنْ أَصُولِ النُّحْوِ .
- ٢ - موقف الرُّمَّانِيّ مِنْ سِيَمَوِيَّةِ فِي الْمَسَائِلِ الْخِلَافِيَّةِ .
- ٣ - موقفه مِنَ الْمُدْرَسَتَيْنِ الْكَبِيرَتَيْنِ : الْبَصْرَةِ ، وَالْكُوفَةِ .
- ٤ - موقفه مِنْ بَعْضِ الْأَرَاءِ الَّتِي أُسِّبَتْ إِلَيْهِ فِي (الشَّرْحِ)
مَا يُعَارِضُهَا .

(١) أقدم شيء من الحديث عن هذا الجانب أيضا في الفصل الثاني تحت عنوان :
(أفكار طريقة الرُّمَّانِيّ) ص ٩٩ وما بعدها .

أولا : موقف الرمانى فى شرحه من أصول الفحو :

السمع ، والقياس ، والإجماع

وفى هذه الدراسة لا أقصد إلى البحث فى أصول النحو تفصيلا إذ ليس المجال لذلك ، وإنما القصد أن أبين بإجمال موقف الرمانى منها ، ومدى نظرته فى الاعتماد عليها فى بحوثه ، وأثر تلك النظرة فى آرائه وأقواله ، وفى الشرح بوجه عام .

وأسارع هنا - رغبة فى الإيجاز - فأقول : إن الرمانى كجمهور النحويين الهصريين ومن تابعهم ، يفتظرون إلى المسموع الموثق على أنه هو الدليل الأول والأصيل الذى يستمد منه النحو حجته وعليه تُبنى أحكامه وقواعده ، إذ العرب هم المرجع فى كل ذلك ، يستعمل ما استعملوه ، ويهمل ما أهملوه ، يقول الرمانى :

« كل ما أهملته العرب للاستغناء عنه بغيره ، فإنه يجب أن يهمل ؛ لأنهم الأصول فيما يجرى من الكلام الصحيح وما يرفض منه بما لا ينبغى أن يُتكلّم به . . . ، فإذا فهم رفضُ شيء عنهم للاستغناء عنه بغيره وجب أن يرفض » ^(١) .

والسمع عند الرمانى مقدّم على القياس ، وهو أساس الاختيار ، وإليه المرجع فى ترجيح قول على قول ، وهو يرفض الأقيسة النظرية التى لا يؤيدها السماع ، والأقيسة التى تؤدّى إلى عدم التنظير .

(١) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٤ / ٣٦ ب .

وإذا نحن أردنا أن نعرف على الشروط الواجب توافرها في القياس من خلال شرح الرماني لوجدناها كما يلي :

١ — أن يكون القياس صحيحا مستقيا .

٢ — أن يكون مؤدّيا إلى مذاهب العرب وطرائقها في الكلام .

٣ — أن يكون وراءه سماع .

٤ — أن يكون هذا المسموع مطردا .

٥ — أن تكون العلة تامة بين المقيس والمقيس عامة .

٦ — أن لا يكون مؤدّيا إلى عدم النظر .

وأما عن ظاهرة التعليل بوجه عام ^(١) فشرح الرماني مُقَمَّم بها .

وإذا كان النحاة يذكرون أنواعا كثيرة للعلة ^(٢) ، فإن الرماني قد طبقها في شرحه بأعق ما يكون ، ويكفي نظرة سريعة في قسم التحقيق لنعهدولفنا هذه الأنواع بوضوح وبدون عناء ، مما لا داعي معه إلى الإطالة بسوق الأمثلة .

هذا ، ولم يفت الرماني عند حد استخدام العلة بأنواعها المختلفة ، وإنما تجاوز ذلك إلى شيء من الدراسة النظرية ، فقد صرح بذكر بعض هذه

(١) سواء ما كان منها أحد أركان القياس ، أم ما كان غير ذلك .

(٢) انظر الاقتراح ١١٥ ، ١٢٤ .

الأنواع : من العلة الوضعية ، والعلة البرهانية ، والعلة القياسية ، والعلة الفاسدة^(١) .

ومما يؤكد اهتمام الرمانى بالعلة تلك المبارات الكثيرة التى بحث فيها على تدبر علل الأشياء ولقّت الأنظار إليها ، كأن يقول : فتدبر هذه العلة ، فتدبر هذه العلة لتفهم .. ، فتدبر هذا وما ذكرناه من العلة فيه لتجربى كل شىء على حقه وتنزله فى منزلته ...

وقد كان وراء قدرة الرمانى على التعليل الذى يشكّل عنصراً أساسياً فى نحوه ، عوامل متعددة كما يتبين من خلال تحليلاته ، وهى : إحساس لغوى أصيل جعله يتمثل الأحكام الجوهرية والأساليب العربية وألفاظها ومعانيها بل وحروفها تمثلاً رائعا ، وكذلك ثقافته الواسعة التى امتدت إلى معظم معارف العصر ، وللتى كان للعنطق والفلسفة والكلام أحد المعالم البارزة فى مكتبته العلمية ، وهى بلا ريب مادة خصبة للتعليل . ويضاف إلى ذلك كله عقل ثقيف ينفذ من خلاله إلى أسرار الأشياء ودقائقها ، ولو أخذنا فى الاعتبار أنه عقل اعتزالى - وهو ذو قدرة بارعة فى مجال التعليل - لوضح لنا كثير من أسرار التعليل عنده .

كل ذلك قد أمد الرمانى فى ميدان التعليل النجوى بمعين لا ينضب حتى لكانه يغترف من بحر دافق بفيض ولا يفيض ، فقد كان - رحمه الله - يمسك بالعلة فى يمينه فإذا العقول لما يقول متقدمة والقلوب مطمئنة ، فجاء التعليل

(١) شرح كتاب سيدييه ، للرمانى ٣/٦١٠ ب ، ٤/٨٥ ب ، ٥/١٨٠ .

عنده فلسفة نحوية بكل ما فى الكلمة من معنى ، مما يُضفى على (الشرح)
لغة وإمتاعا .

وأما عن الأصل الثالث من أصول للنحو وهو (الإجماع) :

فَمَنْ يَقْبَعُ الرِّمَانِي فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي احْتَجَّ فِيهَا بِالْإِجْمَاعِ تَبَدُّلُهُ نَظَرَةَ
التَّقْدِيرِ الَّتِي كَانَ يَضْفِيهَا عَلَى هَذَا الْأَصْلِ النَحْوِيِّ الَّتِي لَا تَصَحُّ مُخَالَفَتُهُ عِنْدَهُ ،
فَهُوَ يَرَى أَنَّ مَنْ خَرَجَ عَلَيْهِ فَقَدْ أَخْلَقَ بِنَفْسِهِ الْخِزْيَ وَالْعَيْبَ ، وَوَصَمَ نَفْسَهُ
بِالْعُرُورِ الَّتِي هُوَ قَرِينُ الْجَهْلِ ، فَاسْمُهُ يُعَلَّقُ عَلَى إِلْزَامِ سَبْيُوِيهِ لِبَعْضِ
مُخَالَفَتِهِ ، فَيَقُولُ :

« فَإِنَّ التَّزَمَ هَذَا خَالَفَ جَمِيعَ النَّحْوِيِّينَ ، وَكَفَى بِذَلِكَ عَيْبًا مُخَالَفَةً جَمِيعِ
أَهْلِ الصَّنَاعَةِ ، كَمَا لَوْ خَالَفَ مُخَالَفٌ فِي مَسْأَلَةٍ مِنَ الْمَسْأَلَةِ جَمِيعَ أَهْلِ الصَّنَاعَةِ
لَسَكَانَ ذَلِكَ عَيْبًا ، وَكَذَا لَوْ خَالَفَهُمْ فِي مَسْأَلَةٍ قَدْ أُجْمِعُوا عَلَيْهَا فِي الْجَبْرِ وَالْمُقَابَلَةِ ،
وَمَنْزِلَتِهِ كَمَنْزِلَةِ مَنْ خَالَفَ جَمِيعَ الْعُقَلَاءِ فِي أَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ وَادَّعَى أَنَّ عَقْلَهُ فَوْقَ
جَمِيعِ الْعُقُولِ ، وَكَفَى بِذَلِكَ عَيْبًا وَخِزْيًا » (١) .

كَمَا أَنَّ الرِّمَانِي بِنَعْتِ الْخَارِجِ عَنِ الْإِجْمَاعِ أَيْضًا بِأَنَّهُ مَرْدُودٌ لِلْقَوْلِ خَارِجٌ
عَنْ حَدِّ الْعَقْلِ وَالتَّقْدِيرِ ، فَيَقُولُ :

« كُلُّ مَنْ خَرَجَ عَنِ إِجْمَاعِ أَهْلِ الصَّنَاعَةِ فَقَوْلُهُ مَرْدُودٌ » (٢) .

وَيَقُولُ : « فَيُخْرِجُ .. عَنِ إِجْمَاعِ النَّحْوِيِّينَ وَمَا تَقْبَلُهُ طِبَاعُ الْعَرَبِ وَالْمَوْلَدِينَ

(١) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٥ / ٦٥ ب .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، للرماني ٥ / ١٧٤ .

ويكون سبيل ذلك في مُناقرة الطباع كسبيل مَنْ تَزَيَّأَ بِزِيٍّ مردول عند الجميع ، ومِثْلُ هذا لا يَحْمِلُ نَفْسَهُ عَلَيْهِ عَاقِلٌ مُتَدَبِّرٌ ^(١) .

تلك هي نظرة الرمانى إلى (الإجماع) ، وهي نظرة - كما ترى - تقوم على التقدير له بحيث لا تجوز مخالفتُهُ .

ولا ينبغي أن يُفهم من ذلك أن الرمانى كان رهين التقليد للنحويين السابقين حَيْثُ التزديد لأقوال الآخرين ، بل كان على العكس من ذلك يتمتع بِقَدَرٍ كافٍ من حُرِّيةِ الرَّأْيِ فى أقواله ومناقشاته كما يبدو لنا ذلك بوضوح من خلال شرحه للكتاب ، وبخاصة فى المسائل الخلافية - مما سأعرض له فى موضع قادم - والتي كان فيها ذا شخصية مستقلة لا تبعية عفاه لأحد ، وإنما كان يَنْظُرُ وَيُدَقِّقُ وَيُطِيلُ التَّفَكُّيرَ فيما أخذ ما يأخذ عن بيئته واقتناع ، ويترك ما يترك كذلك عن بيئته واقتناع . ولذلك سنراه أنه قد انفرد فى بعض المسائل بالرأى من دون الجمع .

وهنا يبرز سؤال : إذا كان الرمانى قد اشتد فى منع الخروج عن الإجماع إلى ذلك الحد الذى ذكر ، فكيف نُوفِّقُ : بين موقفه هذا وبين موقفه المذكور من أنه قد تفرّد فى بعض المسائل بالرأى من دون النحويين جميعاً ؟

والجواب : أن الرمانى كان - كما بدالى - لا يُجيزُ الخروج عن الإجماع فى الأصول التى أجمع عليها النحويون وأبدتها السكثرة الغالبة من فصيح الكلام .

(١) شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٥ / ٧٥ ب .

أما فيما وراء ذلك فيجيز المخالفة ، لم يكن بشرط أن يسوِّغها قياس
ويستندها صماع .

ولذلك لو رُحِّفنا ننظر في المسائل التي تفرّد الرومانى فيها بالروى من دون
النحويين ، لوجدناها من هذا القبيل .

واعلمَ نظرة الرومانى تلك إلى الإجماع والتي كانت قائمة على احترامه ، هي
التي قلّت من المسائل التي تفرّد فيها برأى خاصّ ، إذ لم يكن يميل إلى المخالفة
أو الإعراب في القول والإبعاد فيه .

وأما عن فكرة العامل التي هي إحدى الأفكار الهامة في النحو العربي
إن لم تكن أهمها جميعا ، فالناظر في (الشرح) يرى رأى العين كيف يبنى
الرومانى نحوه على أساس هذه الفكرة ، وأن شرحه هذا يُعدّ تجسيدا حيا لها
إذ لا تسكاد مسألة نحوية تمرّ فيه إلّا ولها بفكرة العامل ذكر أو تتعلّق بإحدى
قضاياها بسبب .

واعتماده بهذه الفكرة اهتمام بالغ يفوق اهتمام سيبويه في كثير
من الأحيان .

وباختصار ففكرة العامل تدور مع كل شيء في (الشرح) حينما
دار الكلام .

فحديث الرومانى عن عِلّة العمل وفلسفته ، وعن القلازم بين العامل والمعمول ،
وتنوع العامل ، ومراتبه قوّة وضعفا ، ومقارناته بين العوامل المختلفة ،
كل هذه الدراسة وما يدور فيها ويتعلّق بها ، هي - بحق - دراسة
أصولية للنحو .

والخلاصة :

أن تلك الأصول النحوية : من السَّماع ، والقياس ، والقمليل ، والإجماع ،
والعامل - كانت من أهم الركائز التي انعمد عليها نحو الرماني ، وقد كانت له
في معظمها سمات تفرّدها بها وخصائص بدّت من خلالها شخصية الرجل
العلمية .

وهذه الأصول - كما عرفنا - في جوهرها ومنزعها الأصلي - بصرف
ال نظر عما كان للرماني فيها من طابع خاص به - لا تتخرج عن منهج البصريين
ومن سار على دربهم^(١) .

ثانيا : موقف الرماني من سيدهويه في المسائل الخلافية :

لعلّ بما أوردته في الفصل الثاني من أفكار طريفة للرماني قد سادت
في شرحه للكتاب وكانت له أشبه ما يكون بنجوم قطبية يسير على هُداها^(٢) ،
وما ذكرته في هذا النصل الثالث عن منهج الرماني في شرحه^(٣) ، وعن موقفه
من أصول النحو - لعلّ بهذا أكون قد أوضحت جانباً من شخصية الرماني
النحوية التي احتجبت طويلاً خلف سقار كثيف من الغيوم التي صفتها
الأحداث .

(١) انظر الحديث عن المذهب البصري في : نشأة النحو ١٢٤ وما بعدها ،
والمدارس النحوية : ١٧ وما بعدها .

(٢) انظر هذه الأفكار في ص ٩٩ ، وما بعدها .

(٣) انظر هذا المنهج في ص ١٤٠ وما بعدها .

ولإذا كان لى أن أزيد ذلك بيانا وتوضيحا فسنبقى تلك الحرية الفكرية
التي كان يتمتع بها الرمانى فى شرحه مقلدا بارزا للوقوف على أمر تلك الشخصية،
ونافذة يتراءى الرجل من خلالها .

وقد بدت تلك الحرية فى جوانب كثيرة من (الشرح) : سواء فى منهجه
وخطته العامة ، أم فى طريقة عرضه وأسلوبه ، أم فى تذييل مُشكِلات
(الكتاب) التي استعصت على أفهام بعض الفحول ، حتى إذا مَسَّها
الرمانى بمصاه السحرية فإذا هى ذُلول مُسَلَّمة ، كما تبدو تلك الحرية أيضا فى
تلك السيول للتدفقة من التعليقات التي تدل على إحاطة شاملة ودقيقة للعربية
أصولا وفروعا ، وعلى حسن لغوى وبَصَرٍ بِنقّه العربية وأمرارها ، وعلى
ثقافة واسعة فى فروع المعرفة الأخرى .

ولا ريب فى أن المسائل الخلافية تُعدّ دليلا قويا على تلك الحرية ، وميزانا
صادقا للحكم على فكر الرجل ومدى حرّيته : فقد كان فى تلك المسائل التي
عرّض لها عالما حرّ الفكر ، ذا شخصية مستقلة فى مناقشاته للنحويين وفى
اختياراته ، بحيث لم يكن ينجاز إلى شيخ بعينه أو مذهب يؤيّده باستمرار ،
ولأنما كان مع الصواب حيث كان ، يَنظر ويُدقّق فى القضية التي يعالجها
لا يُبالى بأن تكون النتيجة ؟

ومن هنا نجده أحيانا مع سيديويه ، وأحيانا مع غيره عليه ،
ومرة ثالثة لا مع سيديويه ولا مع غيره بل مع نفسه ، أو بعبارة أخرى :
لم يكن مع هذا أو ذاك وإنما يتفرّد بالرأى من دون الجميع ، ومرة رابعة
يلزم الحياء .

كما أننا نجد أحيانا إلى جانب البصريين حين يرى الحق معهم ، وحينما مع السكوفيين حين يجد الحق يميل نحوهم ، وثارة ثالثة يستقل برأيه عن الفريقين جميعا حين لا يرى الحق مع هؤلاء أو أولئك .

ولمماننا من الرمانى فى اعتناق الحرية مذهبا ، أنه لم يكن يُكثر من عرضه المسائل الخلافية على كثرتها - مم أن (الشرح) موضع صالح لذلك - وإنما يذكر فقط منها ما يراه وجيها وحقيقا بالذكر ، ويَطْرَح ما لا وَجْهَ له كما صرَّح هو بذلك ^(١) .

ومن هنا لم يرد منها فى (الشرح) - على طوله واتساعه - سوى ثمانين ومائة (١٨٠) مسألة تقريبا ، وهو عدد يظهر منه - بالإضافة إلى جماع المسائل الخلافية - كيف أن الرمانى قد أغمض عينه عما لم يره وجيها .

وإذا نحن أردنا اتصالا أوثق بتلك المسائل الخلافية ، فسنجد الرمانى - على الرغم من أنه كان ينظر إلى سيبويه وكتابه نظرة قائمة على الثقة المطلقة بإمام النحاة وقرآن النحو ، وأن ما جاء فى (الكتاب) يُعدّ أصح وأصدق المصادر ، وأن آراء سيبويه وبخاصة ما اتفق فيها مع أستاذه الخليل تُعدّ أسلم الآراء وأقربها إلى الصواب ، مما جعله يقف فى أغلبها إلى جانبه بمسد البحث والتحجيص لا تبعية وتقليداً - فسنجد على الرغم من ذلك كله أنه لم تحل تلك الفطرة إلى سيبويه وكتابه بينه وبين أن يعتمد عقله وثقافته الواسعة وحرية

(١) حيث قال عن خلاف بين سيبويه وبين عيسى ويونس : « والذى تختاره مذهب سيبويه لهذه اللمة التى بيننا ، ولكن شرحنا على يونس وعيسى على ما يتوجه لهما ، لئلا يطرح مذهبهما أطراح مالا وجه له » للشرح .

فذكره فيخالفه الرأي في مسائل عدّة بلغت في (الشرح) وحده أربعة وثلاثين (٣٤) مسألة : تابع الرمانى في هذه المخالفة غيره من المنحويين في تسع عشرة (١٩) مسألة ، وتفرّد بمخالفته في خمس عشرة (١٥) مسألة كما أحصيت .

فقد تابع الرمانى الخليل فى ست مسائل^(١) ، وتابع يونس^(٢) فى واحدة ، وتابع الأخفش^(٣) فى ثلاث ، والسازنى^(٤) فى واحدة ، والمبرد فى ست ، وابن السراج فى واحدة ، وتابع الرمانى معاصره السيرافى فى مسألة واحدة^(٥) .

ثالثا : موقف الرمانى من المدرستين الكبيرتين : البصرة ، والكوفة :

إذا كان ما مضى هو موقف الرمانى من سيبويه فى المسائل الخلافية ، فاعلم من الخير فى هذا المقام أن أذكر - بإيجاز - موقفه أيضا من المدرستين الكبيرتين (البصرة والكوفة) اتمكّل الصورة وتوضح معالم تلك الشخصية الفحوية التى توارت طويلا عن الساحة نتيجة لأمر كان بعضها من صنّعه ، وبعضها من نسج الألسنة التى حوله ، وبعض ثالث ساقته الأحداث وجاءت به صروف الدهر .

(١) يونس : هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي ، مات سنة ١٨٣ هـ ، البقية ٣ / ٣٦٥ .

(٢) الأخفش : هو أبو الحسن سعيد بن مسعود ، وهو الأخفش الأوسط ، البقية ١ / ٥٩٠ .

(٣) المازنى : هو أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية ، مات سنة ٢٤٩ هـ ، البقية ١ / ٤٦٣ .

(٤) انظر تفصيل هذه المسائل فى رسالتنا الدكتوراه ١ / ٢٦٤ وما بعدها .

وَلَقَدْ أَشْرْتُ فِي التَّهْيِيدِ أَوَّلَ الْبَحْثِ : أَنَّ الْبَصْرَةَ هِيَ الْأَبَ الشَّرْعِيَّ لَعَلِّ
النَّحْوِ ، وَهِيَ الْأَمُّ الرَّعُومُ الَّتِي حَنَّتْ عَلَيْهِ طِفْلاً وَيَافِعاً ، وَهِيَ الْمَهْدُ الَّتِي رَعَاهُ
حَتَّى شَبَّ وَاسْتَوَى قَائِماً ، ثُمَّ تَعَلَّقَتْ السَّكُوفَةُ بِالْأَهْدَابِ ، وَلَحَقَتْ بِهَا
فِي الرِّكَابِ فَتَوَاضَعَتِ الْبَصْرَةُ وَمَنْحَقَتْهَا أُخْرَةٌ فِيهِ ، وَمَدَّتْ إِلَيْهَا يَدَ الزَّمَالَةِ
فَرَفَّتْ رَايَةَ النَّحْوِ فَوْقَ الْجَمْعِ .

وَلَكِنْ شَأْنُ الْحَيَاةِ دُومًا وَثَامًا وَخَصَامًا ، وَرُودًا وَأَشْوَاكًا ، نَعَمَاتٍ
وَعَوَاصِفٍ ، وَالْبَصْرِيُّونَ وَالسَّكُوفِيُّونَ نَاسٌ مِنَ النَّاسِ ، جَرَتْ بِهِمُ الْأُمُورُ
كَمَا تَجْرِي عَلَى غَيْرِهِمْ . وَفِي النِّهَايَةِ كَانَ الْخَيْرُ أَقْوَى سَاعِدًا وَأَبْسَطَ كِفَا وَأَنْدَى
رَاحَةً ، فَأُطْلِيَ النَّحْوُ مِنْ عَلَيَّائِهِ يَفِيضُ بِالْخَيْرِ وَيَمْدُ النِّفْعَ ، فَتَطَلَّعَتْ إِلَيْهِ بِغَدَادٍ ،
فَدَّتْ لَهَا فِي الْبَسَاطِ ، وَدَخَلَتْ الْمِيدَانَ عَلَى مَا فِيهِ ، وَأَخَذَ أَهْلُهَا عَنْ هَؤُلَاءِ
وَأُولَئِكَ ، وَالنَّاسُ عَلَى دِينِ شَيْوِخِهِمْ ، فَتَفَرَّعَتْ أَنْجَاهَاتُهُمْ — كَمَا قَلَّتْ فِي التَّهْيِيدِ
الْمَشَارُ إِلَيْهِ — إِلَى ثَلَاثَةِ : نَزْعَةٍ كُوفِيَّةٍ غَالِبَةٍ أَوَّلَ الْأَمْرِ ، وَنَزْعَةٍ بَصْرِيَّةٍ غَالِبَةٍ
آخِرِهِ ، وَثَلَاثَةِ جَامِعَةٍ بَيْنَهُمَا لَهَا السِّيَادَةُ بَعْدَ حِينٍ

امْتَلَأَتْ هَؤُلَاءِ الْجَامِعُونَ بَيْنَ النَّزْعَتَيْنِ شَجَاعَةً قُلُوبِهِمْ وَحَرِيَّةَ عُقُولِهِمْ
وَاصْطَفَوْا سَعَةً تَقَاتِيهِمْ ، فَوَضَعُوا الْمَذْهَبَيْنِ (الْبَصْرِيَّ ، وَالسَّكُوفِيَّ) عَلَى بَسَاطِ
الْبَحْثِ وَنَظَرُوا وَأَطَالُوا النَّظَرَ ، وَتَجَرَّدُوا عَنِ الْهَوَى ، وَاعْتَمَدُوا الْمَوْضُوعِيَّةَ
فِي الْبَحْثِ مِنْهَا ، وَهَؤُلَاءِ هُمُ الَّذِينَ يَعْتَارِفُ عَلَيْهِمُ الْعُلَمَاءُ الْآنَ بِاسْمِ (الْبَغْدَادِيِّينَ) ،
إِلَّا أَنَّ النَّحْوَ الْبَصْرِيَّ كَانَ أَقْوَى سَاعِدًا مِنَ النَّحْوِ السَّكُوفِيِّ فَغَلَبَ آخِرُهُ عَلَى
عُقُولِ الْبَغْدَادِيِّينَ لَا مِنْ عَصَبِيَّةٍ وَإِنَّمَا عَنْ اقْتِنَاعٍ ^(١) .

(١) انظر في هذا : نشأة النحو ١٧٠ وما بعدها ، والمدارس النحوية ٢٤٥
وما بعدها ، وظهر الإسلام ١١٥ / ٢ .

والرمانى أنموذج صادق لهذه الطائفة من النحويين ، فهو بزدادى يميل نحو البصريين ، ولمعرفة هذه الحقيقة من أمر مذهبه النحوى فعلمينا أن ننظر فى نحوه من خلال أمور ثلاثة :

منهجه العام فى النحو ، ومنهجه فى أصول النحو ، وموقفه من المسائل الخلافية .

فأما منهجه العام فى النحو : فقد بان لنا من الدراسة السابقة أنه لم يخرج عما عُرِف عند البصريين من اعتماد المنفل أداة هامة فى وضع قواعدهم وأصولهم وما يجب لها من سلامة وإطراد وإحكام ، وما خرج عن ذلك من الكلام فلا يُعْمَلُ به فى التشويش على القاعدة العامة ، ولم يخرج كذلك عما عُرِف عنهم من ميل إلى تأصيل الأشياء وربطها برباط عام ، ومن نزوعهم فى البحث - بوجه عام - نحو المنطق والفلسفة ، ومن أخذهم لأنفسهم فى دراسة النصوص وخواصها بمأخذ الحزم والعمق^(٢) .

وأما عن منهج الرمانى فى أصول النحو : فقد رأينا لدراسة ذلك أنه لم يخرج أيضاً عن السنن الذى رسمه البصريون وسيبويه . ومن هنا يكون الرمانى بصرياً من هاتين الجهتين .

وأما بالنسبة لموقفه من المسائل الخلافية : فسرى أنه كان مع البصريين أحياناً ، ومع الكوفيين حيناً ، وتارة ثالثة كان يستقل برأيه عن الفريقين جميعاً .

(١) انظر نشأة النحو ١٤٧ وما بعدها ، والمدارس النحوية ١٨ وما بعدها .

فقد وقف مع البصريين في أغلب المسائل ، ووقف مع الكوفيين في ثلاث مسائل ، وجوّز المذهبين في مسألة واحدة ، واستقل برأيه عن الفريقين في أربع مسائل^(١) .

وما سبق يتبين لنا أن الرماني كان من أصدق الأمثلة بين نحاة القرن الرابع الذين تمثلت فيهم سمات المدرسة البغدادية : من حرية للبحث والاختيار ، والموضوعية في البحث والبعد عن حُجى التمسب المذهبي ، كما يتبين لنا أيضاً أن للنحو البصري بهامة كان لديه أوفر حظاً وأحسن حالا من النحو الكوفي .

رابعا : موقف الرماني من بعض الآراء التي نسبتُ إليه وفي (الشرح) ما يعارضها :

أشرتُ فيما مضى إلى أن (نحو) الرماني قد غاب عن الكثيرين كأثر لتلك الشهادة الفارسية القاسية ، وما صاحب ذلك مما تفاوله الكتّاب وأصحاب التراجم حتى اليوم من أن الرماني منطقي في نحوه مُفرق في المنطق والفلسفة إلى حد بعيد ، وقد ساعد على تمكين هذين السببين من نفوس الناس ما عرفناه عنه من أسلوبه وطريقته المنطقيين في معالجة البحث النحوي وبخاصة في شرحه للكتاب .

أضف إلى ذلك كله : أن أكثر آثار الرجل قد سقطت من يد الزمن .

(١) انظر تفصيل هذه المسائل في رسالتنا للدكتوراه ٢٨٩/١ وما بعدها .

ومن أجل هذا فقد توارت شخصية الرماني النحوية عن الميئون ، حتى سمح ذلك الأمر بأن يُنسب إليه بعض الآراء التي تخالف حقيقة مذهبه ويدفعها ما في شرحه اسكتاب سيهويه .

وقد يأخذ الظن طريقه إلى النفس بأن تلك الحرية الفكرية التي كان يتمتع بها الرماني كانت وراء حدوث مثل ذلك ، فلعله كان يرجع عن بعض آرائه إلى آراء أخرى بعين له صوابها فيذكرها في مصنفاته المختلفة .

وهأنذا أسوق طائفة من المسائل التي نسب إلى الرماني فيها ما يعارضه الذي في (الشرح) :

المسألة الأولى :

حُكِّمَ اسم (لا) الغافية للجنس إذا كان مفردا نسكرة :

« ذهب السكوفيون إلى أن الاسم المفرد النسكرة المنفى بلا ، معرب منصوب بها نحو : لا رجل في الدار .

وذهب للبصريون إلى أنه مبني على الفتح » (١) .

ونقل السيوطي في المجمع أن الرماني يَمُنُّ ذهب إلى أن المفرد معها معرب وحذف التنوين منه تخفيفا لا بناء (٢) .

(١) الإنصاف ١ / ٣٦٦ مسألة ٥٣ (ط . محي الدين) .

(٢) انظر المجمع ١ / ١٤٥ .

فبناء على ما نقل للسيوطى يكون الرمانى فى هذه المسألة ذاهبا مذهب الكوفيين ، ولكن الذى فى شرحه لكتاب سيبويه يعارض هذا النقل لما صرح فيه بوضوح بأن اسم (لا) فى هذه الحال مبهى كما هو مذهب البصريين^(١) .

هذا ، ولم ينتقل ذلك عن الرمانى فيما بين يديّ سوى للسيوطى ، أو بعبارة أخرى : لم يصرح أحد باسم الرمانى فى القول بهذا رأى سوى السيوطى^(٢) .

المسألة الثانية :

حكم اسم (لا) الغافية للجنس عند الفصل بينه وبينها :

شرط النحويون لاجل (لا) شروطاً منها : أن لا يُفصل بينها وبين اسمها ، فإن فصلت أهملت^(٣) .

وذكر السيوطى : أن الرمانى جواز بقاء النصب مع الفصل ، وحكى لذلك : لا كريد رجلا ، وغيره^(٤) .

(١) انظر الشرح ٣ / ١٨ ، ١٩ ب . ويمثل ما فى الشرح ما ذكره أيضا فى كتابه : (معانى الحروف) ٨١ .

(٢) انظر التسهيل ٩٧ ، وابن يمين ١ / ١٠٦ ، والرضى ١ / ٢٥٥ ، والمضى ١ / ٢٤٨ (ح الدسوقي) .

(٣) انظر التوضيح والتنصيح ١ / ٢٣٥ - ٢٣٧ .

(٤) انظر الهمع ١ / ١٤٥ .

وفي شرح الرماني للكتابة ما يمارض هذا الذي ذكره السيوطي^(١).

وأما عن الأمثلة التي ذكرها السيوطي على أن الرماني حكاهما على إجازته
النصب مع الفصل ، فالحق أن بعضها قد أورده الرماني في شرحه ، لكن لا على
أنه يجعل هذه النكرة المفصلة اسما للا كما ذكر السيوطي ، وإنما على أن النكرة
مفعول لفعل محذوف في بعض الأمثلة وتميز في بعضها الآخر^(٢) ، وهذا التخريج
لم يختلف عما ذكره السيوطي في تحريجها^(٣).

ومن هنا يكون ما نقله السيوطي عن الرماني متعارضا تماما مع ما في
(الشرح) ، على أنه قد حُكي في التسهيل الإجماع على بطلان العمل
عند الفصل^(٤).

المسألة الثالثة :

هل تفارق (سيوى) الظرفية في الاختيار ؟

ذهب الكوفيون إلى أن (سيوى) تكون اسما وتكون ظرفا .

وذهب سيبويه وجمهور البصريين : إلى أنها ظرف منصوب لا تفارقه
إلا في الشعر .

(١) انظر الشرح ٣ / ٧ ب .

(٢) انظر الشرح ٣ / ١٧ أ .

(٣) انظر الجمع ١ / ١٤٥ .

(٤) انظر التسهيل ٦٨ .

وذهب الزجاجي وابن مالك^(١) : إلى أنها لا تكون ظرفاً ألينة^(٢) .
ونقل ابن هشام^(٣) في (التوضيح) أن الرماني يرى أنها ظرف غالباً ،
وكيف غير قليل^(٤) .
وقام ابن هشام في ذلك السيوطي والأشموني^(٥) .
والذي في شرح الرماني يعارض هذا الذي نقلوه عنه ، وإنما هو مع جمهور
البصريين إذ قال بما قالوا^(٦) .

المسألة الرابعة :

حكم الخبر المفرد الجامد من جهة محمله لضمير المبتدأ :
المشهور أن الكوفيين هم القائلون بتحمل الخبر المفرد الجامد مطلقاً
لضمير المبتدأ^(٧) .

-
- (١) ابن مالك : هو جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله الطائي الجبالي ،
مات سنة ٦٧٢ هـ البنية ١٣٠/١ .
(٢) انظر الإنصاف ٢٩٤/١ مسألة ٣٩ ، والهمع ٢٠١/١ وما بعدها ، والأشموني
١٥٨/٢ وما بعدها .
(٣) ابن هشام : هو جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف ، الأنصاري . مات
سنة ٧٦١ هـ . البنية ٦٨/٢ .
(٤) انظر للتوضيح بشرح التمهيد ٣٦٢/١ .
(٥) انظر الهمع ٢٠١/١ ، والأشموني ١٦٠/٢ ، والأشموني : هو أبو الحسن علي
بن أحمد بن محمد بن يوسف ، مات سنة ٩٢٩ هـ . الأعلام ١٦٣/٥ .
(٦) انظر الشرح ٥٨/٣ ب .
(٧) انظر الأشموني ١٩٧/١ ، والرضي ٩٧/١ .

ولسكن الأنبارى وابن يعيش^(١) والسيوطى وخالد الأزهرى^(٢) ، نقلوا
جميعاً ذلك عن الرمانى أيضاً^(٣) .

وفى شرح الرمانى ما يعارض هذا ، وإنما هو آخذ بمذهب البصريين
فى أن الخبر فى مثل هذا لا يتعمل ضميراً^(٤) .

المسألة الخامسة :

نصبُ اسم الفاعل المقرون بأل للمفعول :

ذكر ابن مالك فى التسهيل والسيوطى فى المهمع : أن الرمانى ممن يرى
أن نصب اسم الفاعل المقرون بأل للمفعول مخصوص بالماضى فقط ، لا مطلقاً
كما يرى الجمهور^(٥) .

ولسكن الأشمونى عندما عرض لعبارة التسهيل حكاهما على أن المخالف
للجمهور هو المازنى لا الرمانى ، وتابعه فى ذلك الصبان^(٦) .

(١) ابن يعيش : هو أبو البقاء يعيش بن على بن يعيش ، الحلبي ، مات سنة ٦٤٣ هـ .
البغية ٣٥١/٢ .

(٢) مات الأزهرى سنة ٩٠٥ هـ . الأعلام ٣٣٨/٢ .

(٣) انظر الإنصاف ١ / ٥٥٥ م ، وابن يعيش ١ / ٨٨ ، والممع ١ / ٩٥ ،
والتصريح ١ / ١٦٠ .

(٤) انظر الشرح ١٤٤٣/٣ .

(٥) انظر التسهيل ١٢٧ ، والممع ٢ / ٩٦ ، وانظر أيضاً الرضى ٢ / ٢٠١ .

(٦) انظر الأشمونى والصبان ٢ / ٢٩٦ ، والصبان : هو أبو العرفان محمد بن على ،
مات سنة ١٢٠٦ هـ ، الأعلام ١٨٩/٧ .

وأرجع محقق التمهيد حكاية الأشموني من أن المخالف هو المازني : إلى السهو أو التعريف المطبعي^(١).

وبالرجوع إلى شرح الرماني نجد ما يشير إلى ما يُعارض ذلك الذي نسبته إليه ابن مالك والسيوطي من أن نصب اسم الفاعل المقرون بأل مخصوص بالماضي منه دون غيره^(٢) ، وأن الرماني يرى ما يراه الجمهور .

ثم أقول : هل يمكن أن يكون هذا الذي نسبوه إلى الرماني قد أخذوه من كون المثال الذي ذكره الرماني (مررتُ بأخيك الضاربة عمرو) في حال اللُصِّ كما هو ظاهر المثال ؟

اسكتني أقول : إن هذا المأخذ لا يكفي في هذا المقام ؛ إذ الرماني متابع في صورة المثال هذه لسيبويه^(٣) ، فلو ساغ تصوير رأى الرماني في المسألة اعتماداً على إيراد المثال على صورة الماضي ، لسكان سيبويه هو الأولى بأن يُنسب إليه هذا الرأي ما دام هو صاحب المثال الأول .

المسألة السادسة :

للعامل في الجدل :

نسب ابن يعيش والرضي^(٤) إلى الرماني القول بأن العامل في الجدل مُقدَّر

(١) مقدمة التمهيد لمحققه ٩١ .

(٢) انظر الشرح ٢ / ١٠٣٣ ، ١٠٤٨ .

(٣) انظر الكتاب ٢ / ٣٥ .

(٤) الرضي : هو محمد بن الحسن الاسترأبادي . مات سنة ٦٨٦ هـ ، الحزاة ١ / ١٢٠ .

والبنية ١ / ٥٦٨ .

من جنس العامل في المبدل منه^(١) .

ولكن ظاهر كلام الرماني في (الشرح) يمارض هذا : إذ يرى أن العامل في التابع هو العامل في المقبوع ، فقال : « الذي يجوز في القوابع لإجراء الثاني على إعراب الأول : لأن العامل يعمل فيه على طريق القبع للأول من أجل أنه أولا في المقبوع ثم يعمل في القسابع بما يجب لكل واحد منهما من المرتبة »^(٢) .

فالرماني - كما نرى - قد أطلق الحكم فشمّل كلامه جميع التوابع .

المسألة السابعة:

فتح العين للكسورة من الرباعي في النسب إلى نحو (تَغْلِب) :

فقل أبو حيان^(٣) عن بعضهم أن الرماني يقيس على ما ورد منه^(٤) .

والذي في (الشرح) يمارض هذا ، ويدل على أن الرماني يقف في مثل هذا عند حد المسموع لأنه تغيير نادر كما هو مذهب الخليل وسيبويه فيه^(٥) .

يقول الرماني : « والتغيير في (تَغْلِب) ... لا يُقاس عليه »^(٦) .

(١) انظر ابن يعيش ٣ / ٦٧ ، والرضي ١ / ٣٠٠ .

(٢) للشرح ٢ / ٨٣٢ .

(٣) أبو حيان : هو أنبى الدين محمد يوسف بن علي ، الأندلسي . مات سنة ٧٤٥ هـ ،

لبنية ١ / ٢٨٠ .

(٤) انظر المح ٢ / ١٩٥ ، والأثموني ٤ / ١٨٢ .

(٥) انظر الكتاب ٣ / ٣٤١ .

(٦) الشرح ٤ / ١٤ ب .

المسألة الثامنة :

اتصال أو انفصال الضمير مع الفعل الناسخ في نحو : كأنه ، أو كان إياه :
ذكر الأئمة أن الرمانى اختار اتصال الضمير مع الفعل الناسخ في نحو :
كأنه مخالفاً بذلك سيبويه والجمهور^(١) .

والذى فى (الشرح) يخالف هذا ، يقول الرمانى :

« وتقول : كان إياه ، وهو أكثر من : كأنه ، لأنه ليس بفعل حقيقى
فهو أقرب إلى العامل الضعيف وهو فى مرتبة المصدر لأنهما جميعاً فى المنزلة
الوسطى من العمل »^(٢) .

وقد أكد الرمانى كلامه هذا فى نص آخر يلى هذا النص المذكور .

ومذهب الرمانى فى المسألة - كما جاء فى النص السابق - هو مذهب سيبويه ،

يقول سيبويه :

« ومثل ذلك^(٣) : كان إياه ، لأن (كأنه) قليلة »^(٤) .

فبان من هذا أن الرمانى متابع سيبويه لا يخالف له .

(١) انظر الأئمة ١ / ١٨ وما بعدها .

(٢) للشرح ٣ / ١٦٦ .

(٣) أى مثل : عجبت من ضرب إياك ، فى كثرة انفصال الضمير الثانى على ضريك ،
بالفعل . وهو المثال المذكور قبل هذا .

(٤) السكتاب ٢ / ٣٥٨ .

كتاب سيبويه

وإذ كان ما مضى من دراسة إنما يتعلق بالشرح وصاحبه ، فينبغي بعد هذا أن أذيل الحديث عنهما بكلمة عن الكتاب المشروح (كتاب سيبويه) ، وذلك للحاجة إليها في هذا المقام ، فأقول (١) :

أقد صنع سيبويه للنحو والصرف في كتابه ما لم يصنع أحد : جمع فيه من المادة اللغوية والأساليب العربية شعراً ونثراً الشيء الكثير ، واستنبط منها الأحكام والقواعد ، وسجل آراء السابقين وأقوالهم ، وقارن بين تلك الآراء مؤيداً أو معارضاً .

كل ذلك في ألتعية وذكاء ، فالكتاب - بحق - هو قرآن للنحو ودستور العربية وميارها الأمثل .

وما كاد الكتاب يخرج إلى الناس حتى وقفوا منه موقف الشك والحيرة أول الأمر ، ثم نظروا فيه فإذا هو جدير بالإعجاب ، وصاحبه حقيق بالتصديق .

ولكن الأمر لم يمتز على هذا إلى آخر الشوط ، فليس ذا من عادة الأيام ، فقد وُجِّهَتْ إلى الكتاب الاتهامات والنقود من جوانبه المختلفة على مدى الأيام ، سواء في ألفاظه وعبارته ، أم في نضجه وتحقيق نسبة ذلك النص إلى

(١) انظر تفصيل كل ما أجمته هنا ، في رسالتنا للدكتوراه ١ / ٣١٨ .

صاحبه ، أم في عناوينه ، أم في مسائله العلمية ، أم في ترتيب أبوابه وعدم صدوره في هذا الترتيب عن فكرة جامعة .

ولا غرو ، فهذا شأن كل عمل عظيم ، وبخاصة إذا ما بعثه صاحبه ومضى دون أن يُدافع عنه ، أو يردّ عنه العوادي ، إذ للعرف أن سيبويه قد وافاه الأجل في ريمان الشباب ومقبل العمر ، وقد تقطع ما بينه وبين الأحباء فما يستطيع ردّا ولا دفاعا ، إلّا أنه بما أودع فيه من دلائل العظمة وآيات البقاء فقد غدا شامخا عبر القرون ، لم ينل منه عادي ، فكان لصاحبه آية في الخالدين ، ولسان ثناء في الآخرين .

ومنذ خرج الكتاب إلى الناس وهو قبلة الباحثين وموضع غفايتهم ومحمود دراساتهم ، فعمدت حوله الدراسات ، وتفتّحت بشأنه المؤلفات ، بما هو أكبر شاهد وأعظم دليل على روعته وجلاله .

وقد كان للرماني يد بيضاء في هذا المجال ، إذ كان له فيه عدة مؤلفات ، أوسمها وأحفلها بالكتاب هو ذلك الشرح الكبير الذي نعمل - بتوفيق الله سبحانه - على نشره وإخراجه دُرّةً ثمينة وخريدة فريدة .

والحق أنه إذا كان لهذا الشرح من حسنات تجاه الكتاب ، فلا شك في أن أعظمها نفعاً وأجلها أنراً ، ذلك الدفاع الجيد في وجه تلك النقود التي أشرعت صوب الكتاب وصاحبه ، وحلّت تلك المشكلات التي ظلت حينما تفتت سمومها وترى بشررها نحوهما ، فقد وقف أمامها بعضهم حاقداً ، وبعضهم حائراً مُتشككاً ، وبعضهم واهماً ، فلما تناوَلها الرماني أزال وهم الواهمين ، ورد كيد الحاقدين ، ورفع عنها - بقلط والمعة - سحابة الشك والحيرة .

وحقا لقد كان للرماني براعة فائقة وقدرة عجيبة في حلّ تلك المشكلات، فلا تسكاد تعترضه مشكلة أو يستشمرها هو إلا وقد شَهر لها سيف الدقل المؤيّد بالثقافة والدعوم بالإدراك العميق لدقائق الكتاب والنحو بوجه عام والمستعصم بخلق يعصمه من التعجى يدفع به ما عساه أن ينال من الكتاب أو يوهن من عظمته ، إذ قد استقر في دخيلته أن سيبيويه هو الإمام المتبوع ، وأن كتابه هو القمّ المنصوب . فإذا هو في النهاية يُلوّح بالكتاب في يمينه دليل انقصار وآية توفيق .

وينبغي أن أشير هنا إلى أننى قد عالجت كثيراً من مشكلات الكتاب التى لم يتحدّث عنها الباحثون ، ووقفت أنا عليها من النظر في مطبوعتى الكتاب (ط هارون ، ط بولاق) ، وفى بعض محطوطاته على ضوء ما أثبتته هارون فى حواشى طبعته ، ومن النظر فى شرح الرماني .

وقد سِرْتُ فى معالجة تلك المشكلات مسترشداً بشرح الرماني ، إلى جانب أمور أخرى : من استهداء نص (الكتاب) فى المواضع المختلفة ، والقواعد العلمية .

وهذه المشكلات التى وقفتُ عليها من النظر فى مطبوعتى الكتاب ، تؤكد أن مثل تلك الأعمال العظيمة من تحقيق الكتاب لا ينبغي أن يقصدى لها فردٌ واحد ، إذ هو - أولاً وأخيراً - بشر والعصمة لله وحده ، وإنما ينبغي أن يتوفر على تحقيق الكتاب جمع من أمثال الأستاذ / عبد السلام هارون ، والذين لهم - كما له - باع طويل ، وخبرة عظيمة فى مجال التحقيق .

واقْدَ جَمَّ سِيْبُوْبِهِ النَّحْوُ وَالصَّرْفُ فِي كِتَابِهِ ، وَجَعَلَ لِكُلِّ مَقَامٍ مَكَانًا لَا يَشْرُكَهُ الْآخَرُ فِيهِ ، وَبَدَأَ بِالنَّحْوِ وَتَنَقَّى بِالصَّرْفِ . وَاخْتَصَّ سِيْبُوْبُهُ لِنَفْسِهِ مِنْهَا سَارَ عَلَيْهِ فِي تَرْتِيبِ أَبْوَابِ (الْكِتَابِ) وَمَبَاحِثِهِ .

وَهَذَا الْمَنْهَجُ وَإِنْ كَانَ مَغَايِرًا لِمَا نَأَلَفَهُ الْيَوْمُ فِي كُتُبِ النَّحْوِ وَالصَّرْفِ ، إِلَّا أَنَّهُ يُعَدُّ مِنْهَا مَقَامًا وَسَدِيدًا بِأَخْذِ بَعْضِهِ يُحْجِزُ بَعْضُ ، وَيَصْدُرُ صَاحِبُهُ فِيهِ عَنْ فِكْرَةِ جَامِعَةِ أَمَلَتْ عَلَيْهِ هَذَا التَّرْتِيبَ الَّذِي نَرَاهُ مَائِلًا فِي (الْكِتَابِ) ، وَأَدَارَ عَلَيْهَا الْبَحْثَ ، فَجَاءَتْ - لِذَلِكَ - الْأَبْوَابُ عَلَى النَّسَقِ الَّذِي رَأَاهُ ، كُلٌّ فِي مَكَانِهِ الْأَشْكَلِ بِهِ .

وَهَذِهِ الْفِكْرَةُ الْجَامِعَةُ ، هِيَ فِكْرَةُ الْعَامِلِ بِالنِّسْبَةِ لِلْقِسْمِ النَّحْوِيِّ مِنَ الْكِتَابِ ، وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْقِسْمِ الصَّرْفِيِّ مِنْهُ فَالْفِكْرَةُ الْجَامِعَةُ فِيهِ ، هِيَ الْجَمْعُ بَيْنَ الشَّيْءِ وَنَظِيرِهِ أَوْ مُقَابِرِهِ وَضَمُّ كُلِّ لَفْظٍ إِلَى لَفْظِهِ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ سِيْبُوْبِهِ بِمَجِيبٍ ، وَلَا عَلَيْهِ بِعَزِيزٍ ؛ إِذْ هُوَ صَاحِبُ الْعَقْلِيَّةِ الْفَذَّةِ ، وَالْأَلْمَعِيَّةِ الْفَادِرَةِ ، وَالْفِكْرِ الثَّاقِبِ ، وَالذِّكَا الْوَاعِي ، وَلِذَا جَاءَ كِتَابُهُ عَلَى غَيْرِ مِثَالِ شَاهِدٍ لَهُ بِالْبَرَاءَةِ وَالْإِقْتِدَارِ ، وَآيَةُ تَوْفِيقٍ لَهُ وَتَقَدُّمٍ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ .

وَعَلَى الرَّغْمِ مِمَّا قِيلَ وَيُقَالُ حَوْلَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، إِلَّا أَنِّي مَا زِلْتُ عِنْدَ رَأْيِي هَذَا الَّذِي قَدْ تَوَلَّدَ عِنْدِي مِنْ قِرَاءَتِي الْمُتَأَنِّيَّةِ وَالْمُسْتَوْعِبَةِ لِلْكِتَابِ الَّذِي يَنْهَى عَلَى مَنْ تَصَدَّى لَهُ أَنْ يُقِيمَ النَّظَرَ فِيهِ عَلَى تَأَنٍّ وَمَهَلٍ ، وَأَنْ يَقْرَأَهُ كُلَّهُ بِتَدَبُّرٍ وَإِعْمَانٍ ، بَلْ عَلَيْهِ أَنْ يُعَاوِدَ النَّظَرَ فِيهِ الْمَرَّةَ بَعْدَ الْمَرَّةِ حَتَّى يَأْنِسَ بِهِ وَبِأَسْلُوبِهِ وَأَلْفَاظِهِ وَمَصْطَلَحَاتِهِ .

أَمَّا الْقِرَاءَةُ الْعَاجِلَةُ فَلَا تُجْدِي نَفْعًا ، وَلَا تُحَقِّقُ غُرْضًا ، اللَّهُمَّ إِلَّا تَشَقَّيْتُ الْفَسْكَرَ ، وَخَطِلَ الرَّأْيُ ، وَفَسَادَ الْحُكْمُ عَلَى الْكِتَابِ وَصَاحِبِهِ .

ولقد استوعب سيبويه في كتابه جميع مباحث النحو والصرف ، فلم يترك
لمن جاء بعده من العلماء أن يضيف إلى ما قرره فيه من قواعدهما إلا ما لا خطر له
وقد بدأه بالنحو وفتى بالصرف كما قلت ، ولعل ذلك لسكثرة المباحث
النحوية وتشعب فروعها ، فضلاً عن أنه أسبق الملمين نشأة .

فالكتاب في واقعـه قزمان : اختص الأول منهما بالنحو ، والآخر
بالصرف .

الخاتمة

نتائج البحث

تنفرد هذه النتائج إلى ثلاث جهات :

- ١ — منها ما يتعلق بالرومانى وشرحه للكتاب .
- ٢ — ومنها ما يتعلق بسيبويه وكتابه .
- ٣ — ومنها ما يتعلق بالنحو بوجه عام .

أما من جهة الرومانى وشرحه :

فقد كشف البحث عما يأتى :

١ — للرومانى ليس مُعقِّد النحو كما أُشيعَ عنه ، وبخاصة فى شرحه الذى هو موضوع تلك الدراسة .

٢ — أوغلَ الرومانى فى المنطق إلى مدى بعيد فى شرحه ، ولكن مع هذا فقد كان المنطق فيه وسيلة لإيضاح وتقريب المادة النحوية على عكس ما أُشيعَ عنه .

٣ — أوضحَ البحث عن الأسباب التى أخفَّتْ صوتَ الرومانى فى كتب النحو وقَلَّتْ من الأخذَ عنه .

٤ — أظهرَ البحث من خلال (الشرح) لونا من الدراسة النحوية يتفق مع ما يتفادى به علماء التربية من إثارة الذهن وتحريك العقل استشرافا إما

سُئِلَتْنِي إِليْهِ مِنَ الْمَعْلُومَاتِ ، مَعَ تَعْدِيدِ وَتَرْكِيزِ الْمَسَائِلِ الَّتِي يُعْنَى بِبَحْثِهَا حَقَّ تَرَدُّدٍ عَلَى الذَّهْنِ بَدُونِ تَحْوِيشٍ .

وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ سَيَبُويَه وَكِتَابِهِ :

١ — فَقَدْ أَشَارَ الْبَحْثُ إِلَى سُقُوطِ كَثِيرٍ مِنَ الْمَشْكِلَاتِ الَّتِي وُجِّهَتْ إِلَى (الْكِتَابِ) فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ .

٢ — أَشَارَ الْبَحْثُ أَيْضًا إِلَى أَنَّ سَيَبُويَه قَدْ جَمَعَ كِتَابَهُ قِسْمَيْنِ : أَوَّلُهَا لِلنَّحْوِ ، وَثَانِيهَا لِلصَّرَفِ ، وَأَنَّهُ فَصَّلَهُمَا وَمَيَّزَهُمَا مِنْ بَعْضِهِمَا وَاخْتَصَّ كِلَا بِمَكَانٍ لَا يَشْرَكُهُ فِيهِ الْآخَرُ .

٣ — دَعَا الْبَحْثُ إِلَى ضَرُورَةِ إِعَادَةِ تَحْقِيقِ (الْكِتَابِ) عَلَى يَدِ لَجَنَةٍ مُتَخَصِّصَةٍ فِي فُرُوعِ الْعَرَبِيَّةِ الْمُخْتَلِفَةِ .

فَأَمَّا مِنْ جِهَةِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالنَّحْوِ بِوَجْهِ عَامٍ :

١ — أَظْهَرَ الْبَحْثُ مِنْ خِلَالِ (الشَّرْحِ) أَنَّ لُفَةَ التَّصْنِيفِ يَنْبَغِي أَنْ يُرَاعَى فِيهَا الْوُضُوحُ ، وَالتَّرْكِيزُ ، وَتَقْلِيلُ الْأَصُولِ لِمَتَكُنْ مِنَ النَّفْسِ ، وَتَكْثِيرُ الْفُرُوعِ ، مَعَ حُسْنِ التَّرْتِيبِ وَوُضُوحِ الْمَدْفِ ، وَذَلِكَ لِلإِعْرَابِ عَنِ الْفَسْكَرِ فِي قَلِيلٍ مِنَ الزَّمَنِ وَالْجُهْدِ مَعًا .

٢ — أَظْهَرَ الْبَحْثُ أَيْضًا مِنْ خِلَالِ (الشَّرْحِ) أَنَّ حُسْنَ الْمَنْهَجِ التَّصْنِيفِيِّ وَالِاتِّزَامُ بِهِ مِنَ الْأَهْمِيَّةِ بِمَكَانٍ ، إِذْ لَا يَقِلُّ مِنْهَجُ التَّصْنِيفِ أَهْمِيَّةٌ حَتَّى تَضُمَّتْهُ الْمَصْنُفُ مِنَ الْمَادَّةِ الْعِلْمِيَّةِ ، فَضِلَا عَنْ أَنَّ حُسْنَ الْمَنْهَجِ التَّصْنِيفِيِّ الْعَامِّ الَّذِي يَحْكُمُ الْبَحْثَ مَعَ الْإِتِّزَامِ بِهِ ، يَمُكِّنُ - بِحَقِّ - الصُّورَةَ الْعِلْمِيَّةَ فِي عَقْلِ صَاحِبِهَا .

٣ — كشف البحث عن أفكار (رُمانية) تدلّ على سلامة منهج
الدعويين العرب في بعض القضايا .

٤ — قوّم البحث بعض الآراء والأقوال .

٥ — وضع الرمانى مبدأ أخلاقيا هاما عندما يتناول الباحث
مسألة اغيره قد يُفهم منها الخطأ ، فيجب البحث أولاً عن تخرّج حسن
يكون ممكنا .

مع وجوب تناول آراء الغير في حيّدة موضوعية بعيدة عن التعرض
لأشخاصهم .

والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات

محتويات الكتاب

الموضوع	ص
الإهداء	٥
مقدمة	٧
عرض لمحتويات البحث في هذا الكتاب	١٣
القسم الأول : الدراسة	١٩
الفصل الأول : عصر الرمانى	٢١
الفصل الثانى : حياة الرمانى وثقافته	٣٣
شركاء الرمانى فى اسمه واسم أبيه أو من اسمه على بن عيسى	٩٤
أنسكاد طريفة للرمانى	٩٩
هفات وماأخذ	١٣٢
الفصل الثالث : منهج شرح الرمانى لكتاب سيبويه	١٤٠
شرح الرمانى بين الشكل والمضمون	٢٢٤
خاتمة : نتائج البحث	٢٥١

رقم الايداع ٧٥٢٢ / ١٩٨٨